وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعـــــــة 8 مـــــــــــاي 1945
- قالمـــــــــة -
كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــة والتجاريـــــة وعلوم التسييـــــر
قســـــــم العلـــوم التجاريـــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في
فرع علوم التجارية
تخصص: مالية و تجارة دولية

تحت عنوان:

أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية الجزائرية دراسة قياسية 2000-2021

إعداد الطالبان:

- شلاغمية نوال
- شوابنة أسامة

إشراف:

الأستاذ الدكتور خروف منير

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا على اتمام هدا البحث ، و لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم و نتوجه بعظيم الشكر و الامتنان إلى أستاذنا الفاضل والمحترم **"الأستاذ الدكتور خروف منير"** والذي قبل الاشراف على هذا البحث، وعلى نصائحه القيمة و تشجيعه المستمر، و توجيهاته الجادة وحرصه على اتمام العمل، فلك منا كل التقدير والاحترام أستاذنا .

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدم بالشكر والامتنان الى كل من ساندنا سواء من قريب أو بعيد.

كما نتوجه بالشكر الخالص الى الأساتذة الأفاضل **أعضاء لجنة المناقشة**.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"يَرْفَعِ ٱلله ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

إلى أمي حفظها الله حبا في عطاءها وطمعا في رضاها، أدامها الله منارا فوق رأسي.

إلى أبي العزيز أطال الله في عمره، وجعله لي سندا في الحياة.

إلى أخي مبعث ابتسامتي وحمايتي حفظك الله.

إلى أستاذي وأخي و قدوتي **"الأستاذ حمزة حريدي"** الذي لا طالما كان سندا ودعما بنصائحه و تشجيعه.

إلى الطالبة **"شلاغمية نوال "** صديقة الدرب والمشوار التي كانت نعم الزميلة بارك الله فيك في من رباك كما أشكر جزيلا الشكر **"حسام بوجامو"** الذي كان له الفضل وراء بلوغنا هذا الهدف داعما لنا بتشجيعه المتواصل.

إلى جميع الأصدقاء في قاعة كمال الأجسام لكم كل الشكر و الثناء بالأخص

عائلة شكاكطة **"علي و حسام وجمال"**

إلى صديقي وأخي في هذه الحياة كان دوما محل ثقتي و سندي و دعمي

"عزو عماري"

أسامة شوابنة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{ربي اشرح لي صدري ويسر لي أمري واحلل العقدة من لساني يفقهوا قولي}

الحمد لله الذي أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع ولم أكن لأصل اليه لولا فضل الله سبحانه وتعالى أما بعد:

أهدي ثمرة جهدي بكل معاني الاحترام والعرفان

إلى من أفنى شبابه وسنين عمره ليضيء لي طريقي، إلى من تذوق طعم التعب والشقاء أبي الغالي أطال الله عمره وأبقاه تاجا على رؤوسنا،

إلى أغلى ما في الوجود وإلى من باركت أيامي بدعواتها الطاهرة، ومن علمتني الصمود مهما تغيرت الظروف أمي الغالية حفظها الله،

إلى أعز من شاركوني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي

إخوتي" لينة وهند وهاجر "حفظهم الله وأدامهم شموعا تضيء دربي

الى زوجي "حسام" شريك حياتي ومسندي واتكائي الذي أعانني على إيصال هذا العمل المتواضع اليكم دمت لي سندا لا يميل

الى زميلي "أسامة " وأخي في مشواري الدراسي حفظه الله رعاه

الى كل الأصدقاء والأحباب

شلاغمية نوال

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات.	I- IV
فهرس الجداول.	**VI**
فهرس الأشكال.	**VIII**
قائمة المختصرات.	**X**
المقدمة.	**أ - و**
الفصل الأول: الإطار النظري حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	
تمهيد.	**2**
المبحث الأول: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.	**3**
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر.	**3**
المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته.	**4**
المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.	**8**
المبحث الثاني: أهداف واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.	**9**
المطلب الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.	**9**
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.	**9**
المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.	**10**
المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.	**14**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية .	**14**
المطلب الثاني: النظريات الحديثة.	**16**
المطلب الثالث: نظريات المنشأة.	**17**
المبحث الرابع: مكونات المناخ الاستثماري ومحدداته.	**18**
المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري.	**18**
المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري.	**19**
المطلب الثالث: محددات المناخ الاستثماري.	**22**
المبحث الخامس: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز جذبه.	**23**
المطلب الأول: الأثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.	**23**
المطلب الثاني: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.	**24**

المطلب الثالث: حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.	25
خلاصة الفصل.	27
الفصل الثاني: عموميات حول التجارة الخارجية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.	
تمهيد.	29
المبحث الأول: مدخل الى التجارة الخارجية.	30
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وخصائصها.	30
المطلب الثاني: أهمية واهداف التجارة الخارجية.	31
المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.	32
المبحث الثاني: اساسيات التجارة الخارجية.	34
المطلب الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية.	34
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.	35
المطلب الثالث: مشاكل التجارة الخارجية واهم المخاطر التي قد تتعرض لها.	35
المبحث الثالث: نظريات التجارة الخارجية.	37
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية.	38
المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية.	40
المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.	41
المبحث الرابع: سياسات التجارة الخارجية والأطراف المتدخلة فيها.	44
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية واهدافها.	44
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية وأدواتها.	46
المطلب الثالث: الأطراف المتدخلة في عملية التجارة الخارجية.	51
المبحث الخامس: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية.	53
المطلب الأول: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات.	53
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة البلد الأم والبلد المضيف.	53
المطلب الثالث: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الدولية.	54
خلاصة الفصل.	56
الفصل الثالث: الدراسة القياسية.	
تمهيد.	58

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري، الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية.	**59**
المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري.	**60**
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	**63**
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في الجزائر.	**72**
المبحث الثاني: ماهية الدراسة القياسية.	**86**
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي.	**86**
المطلب الثاني: تحليل وتكوين السلاسل الزمنية.	**87**
المطلب الثالث: اختبارات الدراسة.	**89**
المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية والنتائج.	**94**
المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة.	**94**
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية.	**99**
المطلب الثالث: إختبار التكامل المشترك.	**116**
خلاصة الفصل.	**124**
الخاتمة.	**126**
قائمة المراجع.	**130**
الملاحق.	**140**

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	أهم أثار أدوات السياسة التجارية.	51
02	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2021) (بالمليون دولار).	63
03	مصادر الاستثمار الاجنبي في الجزائر (2002-2017).	66
04	توزيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب المناطق خلال الفترة (2002-2017).	68
05	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2017).	69
06	التجارة الخارجية للجزائر الفترة (2000-2018) (مليار دولارامريكي).	72
07	الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021) (مليون دولار امريكي).	74
08	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018) مليون دولار أمريكي.	77
09	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2021.	80
10	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018.	82
11	يمثل المتغيرات الوصفية للدراسة.	11
12	يوضح استقرارية سلسلة معدل التضخم.	100
13	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة زمنية لمعدل التضخم.	101
14	يوضح استقرارية سلسلة معدل النمو.	102
15	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة معدل النمو.	103
16	يوضح استقرارية سلسلة سعر الصرف.	104
17	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة زمنية لسعر الصرف.	105
18	نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة لسلسة زمنية لسعر الصرف عند الفرق الأول.	105
19	يوضح استقرارية سلسلة الصادرات.	106
20	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة الصادرات.	107
21	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة الصادرات عند الفرق الأول.	108

22	يوضح استقرارية سلسلة الواردات.	109
23	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة الواردات.	110
24	يوضح استقرارية سلسلة رصيد الميزان التجاري.	111
25	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة رصيد الميزان التجاري.	112
26	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة رصيد الميزان التجاري عند الفرق الأول.	113
27	يوضح استقرارية سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر.	114
28	نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة الاستثمار الأجنبي المباشر.	115
29	يوضح نتائج اختبار الحدود.	116
30	يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل.	117
31	يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج.	119
32	يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج.	120
33	يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج.	120

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الأطراف الغير مباشرة في عملية التجارة الخارجية.	52
02	مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.	61
03	توزيع عدد المشاريع لكل قطاع خلال الفترة 2002-2017.	70
04	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2018.	76
05	اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الزبائن).	79
06	اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الموردين).	84
07	تحديات التجارة الخارجية في الجزائر.	84
08	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2021).	98
09	يوضح المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM.	121
10	يوضح المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي Cusum of Squares.	122

فهرس

إختصارات

فهرس اختصارات:

المختصر	الاسم باللغة الإنجليزية/ الاسم باللغة الفرنسية	الترجمة باللغة العربية
Exp	Exports	الصادرات
Imp	Imports	الواردات
INF	Inflation rate	معدل التضخم
ER	Exchange rate	معدل سعر الصرف
GDP	Gross Domestic product	معدل النمو
FDI	Direct foreign investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
BOT	Trade of balance	رصيد الميزان التجاري

المقدمة

المقدمة:

ان دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية أخذت مكانتها في الفكر الاقتصادي على يد مفكري المذهب التجاري في القرن السابع عشر، ثم درج بعدهم الاقتصاديون التقليديون الانجليز في اواخر القرن الثامن عشر واوائل القرن التاسع عشر (ادم سميث، دفيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل)، وكانت كل مقالاتهم ودراساتهم لهذا الموضوع تتم تحت باب التجارة الخارجية. أما في العصر الحديث بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية والطبيعة الدولية المتزايدة لرأس المال اكتسبت التجارة الخارجية أهمية خاصة حيث أصبح الاقتصاد الدولي محل الدراسة في منهج مستقل بذاته ويحظى بإهتمام كبير، وتأكدت خصوصياته ونمت مع تطور وتشعب العلاقات الاقتصادية الدولية كما عرفت هذه الاخيرة تطورا ملحوظا من خلال مساهمتها في نمو حركة رؤوس الاموال وانتقالها بين الدول.

كما يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا هاما لتدفق رؤوس الاموال وزيادة الاحتياطات من العملات الاجنبية التي تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمساهمة في النمو الاقتصادي بشكل عام، إذ هو حركة لمنظومة متكاملة من العناصر التي تساعد على تحقيق التنمية في اي اقتصاد، و عليه فالاستثمار الاجنبي المباشر يلعب دورا مهما في دعم الاستثمار المحلي في الدول المضيفة له كون هذه الدول تعاني من نقص حاد في حجم الادخار المحلي بسبب التوجه نحو الاستهلاك لا نحو الادخار، وكل هذا راجع الى ضعف الدخول في الدول المضيفة خاصة النامية منها، حيث تشهد هذه الدول اوضاعا اقتصادية مزرية وهذا بسبب تخلفها في جميع الميادين جراء مرورها بأزمة المديونية التي كانت خانقة، و الفترات الاستعمارية التي عاشتها، ومن هنا فإن ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر تعتبر بمثابة بديل للتمويل طويل الأجل، والقروض، بالإضافة الى كونه وسيلة فعالة للنهوض باقتصاديات هذه الدول حيث أن الاستثمار الاجنبي المباشر يكون مفيدا بالنسبة للدولة المضيفة واقتصادها على المدى القريب، حيث يحقق طفرة اقتصادية سريعة في جميع جوانب الاقتصاد في الدولة، لكن إذا نظرنا بشكل عام وشمولي على معدلات نمو الاقتصاد في تلك الدول سنجدها ضعيفة جدا وتكاد تكون ثابتة على المستوى البعيد، ولكنه يؤثر بشكل ايجابي على تشجيع المواطنين على الاستثمار وتقليل الفجوة بين معدلات الادخار والاستثمار وهي مشكلة تعاني منها جميع الدول النامية.

وتتمثل أهم مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر في جلب التقنيات التكنولوجية الحديثة معه مما يؤدي الى رفع مستوى وجودة الانتاج الى المقاييس العالمية، وتنمية كفاءات الموارد البشرية وإحداث تطوير في طرق

واساليب الادارة، بالإضافة الى رفع معدلات التوظيف لحاجتهم الى أيدي عاملة لتشغيل المشروعات الجديدة ورفع معدلات رأس المال.

تعد التجارة الخارجية من اهم القطاعات الحيوية في اي اقتصاد حيث تعتبر مؤشر جوهري على القدرة الانتاجية و التنافسية للدولة، لأنها تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض بالإضافة الى انها تمثل أنشطة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول العالم المختلفة من اجل تحقيق المنافع المتبادلة، ولقد شكلت التجارة الخارجية محورا اساسيا في ابحاث المفكرين الاقتصادين الاوائل إذ تناولتها مختلف النظريات بالطرح والتحليل، ولا تزال تشغل فكر الباحثين واصحاب القرار لتحليل الاسس التي تقوم عليها التجارة الخارجية وكذا تحليل المكاسب المتوقعة من التبادل التجاري.

ومرت الجزائر بفترات صعبة كونها من البلدان النامية حيث شهد اقتصادها وبنيتها التحتية انهيارا بعد الاستقلال الا ان الدولة الجزائرية تسعى والى يومنا هذا للنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق استهدافها للقطاعات التي ترى فيها القاعدة الاساسية لبنائه، ومن أجل دفع عجلة التنمية نحو الأمام قامت بوضع جملة من التعديلات و سلسلة من برامج الإصلاح، كما عملت على وضع جملة من الحوافز لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رأس المال الاجنبي كون ان الاستثمار الاجنبي المباشر أصبح أداة هامة لدعم وتحقيق التنمية في أي اقتصاد وذلك نظرا للقوة التي تتمتع بها الشركات متعددة الجنسيات والتي تجعل منها القوة الاقتصادية رقم واحد في العالم، وتسعى الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة لتحرير تجارتها وتنويع اقتصادها باعتبارها من البلدان أحادية القطاع لاعتمادها على مصدر وحيد للدخل وهو البترول ومن اجل تقوية اقتصادها تتجه الجزائر للتركيز على الصناعات التصديرية والإحلالية للتقليل من الواردات، وكل ذلك لا يتأتى الا عن طريق الاستعانة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

I. الإشكالية:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل، فمن النظام الاشتراكي الى النظام الحر مما دفع الدولة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد العالمي واتباع ما تفرضه متطلبات العولمة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق تبني الصناعات التصديرية وتحرير تجارتها الخارجية، عن طريق تهيئة المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال، انطلاقا مما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو التالي:

إلى أي مدى يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000 -2021؟

وانطلاقا من الاشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما السبب وراء التنوع في نظريات الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية؟
- هل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية تكاملية ام إحلالية؟
- ما قوة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2000-2021؟

II. فرضيات الدراسة:

بغرض الوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1. **الفرضية الرئيسة:** يمكن صياغتها على النحو التالي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية الجزائرية تأثير إيجابيا، أي بعلاقة طردية تكاملية وليست إحلالية.

2. **الفرضيات الفرعية:**

يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

- يعود السبب وراء تنوع النظريات المفسرة لكل من الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية للاختلاف الفكري بين المدارس الاقتصادية، وكذا النقص الذي تعاني منه هذه النظريات.
- العلاقة التي تجمع بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية علاقة تأثير متبادل وهي علاقة تكاملية وليست إحلالية، إلا انه وفي بعض الأحيان تكون إحلالية.
- ان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر علاقة متينة وقوية في فترة الدراسة 2000-2021.

III. منهج الدراسة:

- من اجل الوصول الى نتائج الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي بوصف متغيرات الدراسة ومعرفة العلاقة بينهما خلال مجال الدراسة 2000-2021 بالإضافة الى المنهج التحليلي لتحليل طبيعة الظاهرة، ثم المنهج التاريخي لإبراز تطور الظاهرة عبر الزمن.
- ومن أجل معرفة الترابط بين متغيرات الدراسة فإنه تم الاستناد الى المنهج التحليلي الكمي المعتمد في الاقتصاد القياسي باستخدام برمجية Eviews8.

IV. أهداف الدراسة:

ان الهدف من الدراسة كون الموضوع يدور حول درجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر يقتصر على مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

- التعرف على موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.
- تحليل مسار الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية خلال السنة 2000-2021.
- تحديد العلاقة النظرية والتطبيقية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر.
- طرح جملة من الاقتراحات على ضوء النتائج التي ستسفر عنها الدراسة، ومنه تبين الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية التجارة الخارجية في الجزائر.

V. أهمية الدراسة:

- تبني الجزائر سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وما يتطلب من ضرورة بناء أرضية تكون ملائمة لذلك.
- أهمية وحداثة الموضوع خاصة أن الجزائر تسعى للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وما ينتج عن ذلك تشجيع لرؤوس الأموال وتحرير التجارة الخارجية.
- مواجهة الجزائر لتحديات كبيرة خاصة في ظل انخفاض اسعار النفط وهوما ينتج عنه من إيجاد حل بديل عن الصادرات النفطية باللجوء الى الانتاج الموجه نحو التصدير.

VI. أسباب اختيار الموضوع:

إن من أهم الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع هو:

- رغبة الطالبان في دراسة مواضيع تتعلق بالاقتصاد الدولي.
- الموضوع متعلق بتخصص مالية وتجارة دولية.
- أهمية الموضوع البالغة التي يكتسبها حيث أصبح محل نقاش العام والخاص.

VII. الدراسات السابقة:

- دراسة **ريم ثوامرية (2018)**، بعنوان: **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية "دراسة قياسية لحالة الجزائر.** هدفت الدراسة الى معرفة تأثر وتأثير كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية ببعضهما البعض من خلال الإسقاط على حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، وذلك بإجراء دراسة قياسية بإستخدام برمجية Eviews8 التي توصلت من خلالها الى نتيجة مفادها أن تأثير بين الظاهرتين كان ضعيفا وسلبيا.

- دراسة **حفاف وليد (2019)**، بعنوان: **تحليل علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية في الدول النامية "دراسة حالة دول شمال إفريقيا"**. جاءت هذه الدراسة لتتبع أثر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية من خلال رصد إتجاهات وتطور الظاهرتين و ما تصيب الدول النامية، كما حاولت تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية بشقيها الصادرات والواردات لدول الدراسة خلال الفترة 1990-2015 بالاعتماد على المنهج القياسي والذي توصل الى أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين.
- دراسة **مرابط محمد (2019)، بعنوان: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية " دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية "**. هدفت الدراسة الى تقييم أثر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية (الصادرات، الواردات) في بعض الدول العربية (الجزائر، مصر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) بإستخدام نموذج الجاذبية المعدل، وقد تبين من خلال نتائج تقدير نموذج الصادرات الى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في كل من الجزائر، السعودية والإمارات غير أن مستوى التأثير ضعيف جدا في الجزائر مقارنة بالسعودية و الإمارات، في حين وجود علاقة إحلالية في مصر، كما توصل من خلال نموذج الواردات الى وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الواردات في الدول الأربعة.
- **تتشابه الدراسات السابقة مع هذه الدراسة في:** معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية ودراسة العلاقة المتوصل اليها بين الظاهرتين.
- **وتختلف مع دراستنا في:** نموذج الدراسة المتبع بإستخدام تطبيق برمجية EVIWES8 وإختلاف في الفترة الزمنية للدراسة.

VIII. هيكل الدراسة:

بهدف الوصول الى النتائج المرجوة من الدراسة سواء من الجانب النظري أو التطبيقي، كان لابد لنا من تقسيم دراستنا الى ثلاثة فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** بعنوان الاطار النظري حول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم تقسيمه الى خمسة مباحث، تناولنا في المبحث الأول أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر، اما عن المبحث الثاني فكان تحت عنوان أهداف واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، كما تضمن المبحث الثالث نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، ليحمل المبحث الرابع عنوان مكونات المناخ الاستثماري ومحدداته أما عن المبحث الخامس والاخير فكان بعنوان أثار الاستثمار الأجنبي المباشر و حوافز جذبه.

- **الفصل الثاني:** بعنوان عموميات حول التجارة الخارجية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر الذي بدوره تم تجزئته الى خمسة مباحث، المبحث الأول كان مدخل الى التجارة الخارجية ليليه المبحث الثاني متضمن أساسيات التجارة الخارجية، أما عن المبحث الثالث فكان بعنوان نظريات التجارة الخارجية، ليتضمن المبحث الرابع سياسات التجارة الخارجية والأطراف المتدخلة فيها، أما عن المبحث الخامس بعنوان علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية.
- **الفصل الثالث:** بعنوان الدراسة القياسية تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، كان المبحث الأول متضمنا عنوان الاقتصاد الجزائري، الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية أما عن المبحث الثاني تضمن ماهية الدراسة القياسية ليحمل المبحث الثالث والاخير عنوان الإطار التطبيقي للدراسة القياسية والنتائج.

IX. صعوبات الدراسة:

- نقص المراجع العربية التي تدرس العلاقة القياسية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.
- إن أكبر صعوبة يعاني منها الباحث في الجزائر هي جمع البيانات الإحصائية، حتى وإن وجدت فإن هناك تضارب في القيم الإحصائية بين الجهات المصدرة لهذا النوع من الإحصاءات، ليس هذا وحسب بل يتعدى الأمر الى تضارب الإحصاءات المعتمدة من مصدر واحد وذلك ما نجده كثيرا في الإحصائيات المقدمة من طرف بنك الجزائر.

الفصل الأول:
الإطار النظري حول
الإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العقود الاخيرة باعتباره أحد مكونات التدفقات الرأسمالية, حيث لم تكن هذه الظاهرة مرحب بها كثيرا خلال عقد السبعينات وذلك بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات الى الغلو في تحقيق مصالحها على حساب الدول النامية، ومع عقد الثمانينات اختلفت النظرة و أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقاته ,حيث ازدادت أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة وأصبح وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها العديد من الدول خاصة التي تواجه عجزا في تمويل استثماراتها بسبب نقص المساعدات و المنح المالية بالإضافة إلى التأثير الكبير الذي يلعبه المناخ الاستثماري في جلب هذه الظاهرة وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه إلى خمسة مباحث :

- **المبحث الأول: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر**
- **المبحث الثاني: أهداف وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته**
- **المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر**
- **المبحث الرابع: مكونات المناخ الاستثماري ومؤشراته تقييمه.**
- **المبحث الخامس: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز جذبه.**

المبحث الأول: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة جديدة إذا أخذناها مقابل ظاهرة التجارة الدولية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويوفر فرص العمل ومن جهة ثانية فهو أداة للسيطرة وذلك لقيامه بشكل مباشر على تسيير وإدارة موجوداته تحت مظلة مؤسسات عرفت بالمؤسسات متعددة الجنسيات.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر الى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترة الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة ،حيث شهدت الفترة الأولى في القرن العشرون تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية وفي فترة الحرب العالمية الثانية، شهدت هذه الظاهرة تغير في نمطها وذلك لاسيما أن المصدر الرئيسي كان الولايات المتحدة الامريكية، وكان من أكثر الاستثمارات شيوعاً هو الاستثمار في الصناعات التحويلية، وخلال فترة الخمسينات والستينات قد اتبعت معظم الدول النامية استراتيجيات تنموية مستندة الى الاقتصاد المغلق وأعطت أهمية بالغة للصناعات المحلية.[1]

وقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر بأربعة مراحل تاريخية مختلفة ومتفاوتة في الظروف الاقتصادية والسياسية هي: [2]

المرحلة الأولى (1800 – 1914):

كان في هذه المرحلة ازدهار كبير للاستثمار الأجنبي المباشر، راجع الى الظروف التي كانت سائدة أنذاك من حرية حركة رؤوس الأموال والتجارة، أسعار الصرف ثابتة في ظل قاعدة الذهب .... الخ وغيرها من الأسباب.

المرحلة الثانية (1914 – 1944):

شهدت هذه المرحلة تراجع كبير للاستثمار، وكانت أهم الأسباب التي أدت الى ذلك:

- تصفية الاستثمارات التي تملكها الدولة من الحرب.

[1] حمادي فتحي ,آليات الاستثمار الأجنبي المباشر في تغيير المؤسسة الاقتصادية العمومية دراسة ميدانية: مجمع الحديد والصلب أرسولور ميتال, مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة, كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية , جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2010ص:56

[2] عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منثوري قسنطينة، 2008، ص: 33.

- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاضطرابات التي شهدتها الحرب كما ركز الاستثمار في هذه الفترة على الاستثمارات النفطية، وشهد أن الولايات المتحدة الامريكية تصاعدت قوتها على عكس المملكة المتحدة التي تراجعت سيطرتها على الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

المرحلة الثالثة: (1945 – 1989):

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر توسعاً كبيرا وخاصة في منتصف الخمسينيات مع نمو التجارة الدولية، وحاولت الشركات متعددة الجنسيات أن تحصل على إمدادات جديدة من النفط من الدول النامية.

المرحلة الرابعة (1990 الى الان):

حدث تحول كبير في مصادر التمويل لدى الدول النامية خلال الفترة الأخيرة، وبسبب القيود المفروضة التي وضعها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تقليص مساعدات التنمية الرسمية، خلال عقد التسعينات اكتسب التمويل من هذه المصادر الخاصة أهمية متزايدة، كما حلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر، وقد أصبح هذا الأخير من أهم مصادر التمويل الخاصة بل من أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول النامية على الاطلاق.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد به قيام المستثمر غير الوطني، سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا، بمزاولة نشاط تجاري في الدولة بحيث يخضع هذا النشاط لسيطرته وتوجيهه، سواء كان عن طريق ملكيته الكاملة لرأسمال المشروع التجاري، او عن طريق مساهمته مع رأس المال الوطني بنسبة معينة تكفل له السيطرة على إدارة المشروع.[2]

أما جيل برتان يرى أنه: هو الذي يستلزم الاشراف على المشروع يأخذ هذا المشروع على شكل إنشاء مؤسسة من طرف المستثمر وحده أو بالمشاركة بنوعيها المتساوية والغير المتساوية.[3]

---

[1] علي نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005، ص: 103.

[2] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص: 63.

[3] جيل برتان، عن ترجمة مقلد علي، الاستثمار الدولي، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، 1982، ص:11.

من التعاريف السابقة فيمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر، أنه الظاهرة التي تجسد من طرف المستثمر الأجنبي وعلى أرض الواقع، وهذا المستثمر يتخذ مجموعة من المزايا (عمومي، خاص، طبيعي أو معنوي) في البلد غير البلد الذي يقيم فيه.

2- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

من التعاريف السابقة يتم استخلاص مجموعة من الخصائص نوجزها في النقاط التالية: [1]

أ. **انخفاض درجة التقلب:** يتميز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالاستقرار وهذا إذا ما قورن مع تدفقات الحافظة الأجنبية وقروض المصارف التجارية، كما أن المشروع الاستثماري يمكن أن يتوقف وهذا بالرجوع الى أن تكاليف هذا المشروع تكون تكاليف ضخمة تقف حاجزاً أمام صاحب المشروع، مع اعتبار مختلف العقود بمثابة قيد يجبر المستثمر الأجنبي على البقاء.

ب. توجيهات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أهم ما يميز هذه الخاصية هي كيفية توزيع هذه الظاهرة عبر مختلف أنحاء العالم، كما أن الدراسات التي قام بها الباحثون تبين أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبيرة من مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الجزء المتبقي من الدول النامية يتحصل على حصة الأسد فيها عدد قليل من دول أمريكا اللاتينية.

ج. المدة الزمنية الطويلة التي يستغرقها الاستثمار:

تكون المدة على المدى الطويل وهذا لأن المشاريع التي يتم انشائها لا تكون نتائجها على المدى القصير.

د. عدم المتاجرة في أسواق السيولة الدولية:

لا يمكن معاملة ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر كالسلع في أسواق السيولة الدولية. [2]

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارسه على التنمية والنمو في البلدان المضيفة، وانقسموا بدورهم الى ثلاثة اتجاهات نوجزها فيما يلي:

1- **الاتجاه المؤيد:** يتضمن هذا الاتجاه مجموعة من النقاط وهي كالاتي:

---

[1] خروف منير، ريم ثوامرية، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، دار نور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص ص: 33.34.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات سياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص: 234.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر وفجوة الموارد المحلية:**

هناك العديد من النماذج التنموية التي توصل اليها الباحثين الاقتصاديين من أجل تفسير حاجة الدول الى رؤوس الأموال الأجنبية، على رأس هذه النماذج نموذج (harrod domar) الذي بين عن العلاقة المترابطة بين العاملين الاقتصادين ألا وهما الناتج الوطني ومعدلات استثمار رأس المال، أي على المتسع

الذي ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والذي أطلق عليه فجوة الموارد المحلية. ونجسد هذه العلاقة التالية: [1]

$$g = \frac{\mathrm{s} + \mathrm{If}}{k}$$

حيث: If: الاستثمار الأجنبي

g: معدل النمو

S: الادخار

K: الرصيد الكلي لرأس المال.

- **الأثار على ميزان المدفوعات:**

توجد ثلاثة قنوات رئيسية تساهم في تحسين موازين مدفوعات الدول المضيفة بصورة مباشرة وهي: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات التصدير، توفير العملة الصعبة نتيجة إحلال الواردات، بالإضافة الى وجود أثر غير إيجابي للشركات متعددة الجنسيات على الأسواق المالية في هذه الدول من أجل تحسين الوضع في ميزان مدفوعاتها.

ولتحقيق هدف تغطية متطلبات عملية الاستثمار، تكون للشركة متعددة الجنسية القدرة على امتصاص جزء من السيولة النقدية التي لها فائض في أسواق الدول المضيفة وهذا عن طريق الاقتراض المحلي.

- **الأثار على التكنولوجيا:**

إن مستوى التكنولوجيا لدى الشركات متعددة الجنسيات أعلى مما كانت عليه في الدول المضيفة. لأنها بدورها تعتبر المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم ولها القدرة على التأثير بشكل كبير في التكنولوجيا.

على سبيل المثال: توصلت احدى دراسة " **Hong**" الى تأثير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا على مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، في نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من التكنولوجيا جراء تدفق هذه الظاهرة.

[1] عصام عمر المنذور، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص: 18.

- **الأثار على تدريب وتأهيل الموارد البشرية:**

لا يتجسد نقل التكنولوجيا من الشركة الام للفروع العاملة في الدول المضيفة على الآلات والمعدات...الخ فقط، إنما إضافة الى نقل المهارات الإدارية وتدريب عنصر العمل من البلد المضيف كما أكدت بعض الدراسات أن هناك صورتين تساهم في الارتقاء بالعنصر البشري للاستثمار الاجنبي المباشر.

الصورة الأولى: المساهمة المباشرة من خلال التدريب داخل العمل او العامل للخارج من أجل التدريب

الصورة الثانية: المساهمة الغير المباشرة وهذا لأن أثناء التوسع والقيام بالاستثمار فإن الشركات الدولية سينجم عن هذا التوسع زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي الى ارتفاع إيرادات الدولة سواء من الضرائب وغيرها.

أ. الأثار على الاستثمار المحلي:

أصبح المستثمرون الأجانب يلجؤون الى عملية الاقتراض من السوق المحلي من خلال تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة، وبالتالي فإن جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه الى الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تبين أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي قوي بعدما أجريت دراسة من قبل (Bosworth – collins) على عينة من 58 دولة نامية و 18 من الدول التي تمر بمرحلة انتقالية (1978 – 1995 م) إذ أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عنه زيادة في الاستثمار المحلي بالنسبة للدولة النامية بنسبة 80 % عكس الدول المتحولة بنسبة 90 %.[1]

2- الاتجاه المعارض:

يخلف الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا، لكن لا يجب غض النظر عن وجود أثار سلبية ونفيها، يمكن تلخيص هذه الأثار في مجموعة من النقاط: [2]

- استراتيجيات التنمية في الدولة المضيفة لا تتطابق مع استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات.
- انخفاض الموارد المحلية نتيجة تحويل معظم الأرباح الضخمة الى الخارج جراء الشروط الاستثنائية التي تقوم بها هذه الشركات في الدول المضيفة.
- إن الشركات الأجنبية تنظر الى الدول المضيفة على انها مصدر للموارد الأولية الخام، وذلك لأنها سوق رائجة لتصريف منتجاتها المصنعة، مما يؤدي الى ظهور حالات التلاعب بالأسعار والاحتكار.

[1] شوقي جباري، تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر في الدول النامية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 2014، ص: 70 الى 76.

[2] عصام عمر المنذور، مرجع سبق ذكره، ص: 95.

- إن المخالفات التي تمارسها الشركات الأجنبية مثل: التهرب الضريبي، تقديم الرشاوي يؤدي الى انعدام الاستقرار السياسي في البلد المضيف.

3- الاتجاه المعتدل:

إن هذا الاتجاه لا يتساهل في معاملته الى الحد الذي يسمح للشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دون شرط أو قيد، كما تقوم الدولة المضيفة وفقا له بمنع الأجانب من الاستثمار والحيازة في قطاعات معينة في الاقتصاد الوطني بالكامل، كما أن هذه الشركات تعمل على

التخفيف من التأثير الضار لهذه الحواجز من خلال توظيف الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية المحظورة، بالإضافة الى أن هذا الاتجاه غير متشدد.[1]

المطلب الثالث: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر.

توجد ثلاثة مكونات للاستثمار الأجنبي المباشر وهي: [2]

1. رأس المال السهمي: (Equlty capital)

هو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد أخر غير بلده الأصلي، كما يعرفه صندوق النقد الدولي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أو أكثر من أسهم رأس مال الشركة المساهمة.

2. الأرباح المعاد استثمارها: (reinvested earnings)

هي حصة المستثمر المباشر من الأرباح غير الموزعة من الشركات المنتسبة كأرباح الأسهم أو الأرباح غير المحولة الى المستثمر المباشر، مثل هذه الأرباح المحتجزة من قبل الشركات المنتسبة يفرض إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه.

3. القروض داخل الشركة: (Intra – company loans)

تشمل هذه الفئة معاملات الدين داخل المنشأة، وتعزى الى الاستدانة القصيرة او الطويلة الأجل من الدول او الشركات الأخرى فضلا عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين عادة بين الشركة عابرة القومية المقر والشركات المنتسبة لها.

---

[1] مرابط محمد، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية – دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية –، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2019، ص: 58

[2] هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا، بيت الحلمة للنشر والتوزيع، بغداد، 2003، ص: 15.

المبحث الثاني: أهداف وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته.

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية حيث يعمل على العمل بقوة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وتحديد المحددات والدوافع التي يسعى إليها كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف.

المطلب الأول: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة من الأهداف يتم ايجازها في مجموعة من النقاط: [1]

1. البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الأولية.
2. المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع.
3. رفع القدرة التصديرية للبلد المضيف.
4. يعمل على ربط اقتصاديات الأقطار النامية باقتصاديات الأقطار المتقدمة.
5. البحث عن وسائل وسبل لاختراق الأسواق الدولية والاستفادة من اليد العاملة الرخيصة والعمل على نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق.
6. تغير الهيكل الاقتصادي ونقله الى طرق الإنتاج المتطورة.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن مجموعة من الاشكال من بينها وأهمها:

أ- المشروع المشترك:

هو ذلك النوع الذي يمتلك فيه طرفان او شخصيتان معنويتان لأحد مشروع الاعمال الذي يمتلكه أكثر من دولتين بشرط يكونا مختلفتين وبصفة دائمة.[2]

ب- الاستثمار المملوك بالكامل:

إن الملكية الكاملة للمشروع للبلد المضيف تحصل عليها الشركات متعددة الجنسيات وذلك بإتباع أحد الطرق الاتية: [3]

تقوم بشراء مشروع يكون قائم بالفعل، أو شركة من أجل التوزيع في هذا البلد للاستحواذ على شبكة التوزيع التي تملكها بالفعل.

---

[1] عبد الكريم هاجر، قاسمي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، العدد 16، 2016، ص: 208.

[2] عبد السلام أو قحف، إدارة الاعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 364.

[3] طاهر مرسي عطية، إدارة الاعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص، ص: 169 – 170.

ج- الاستثمار في المناطق الحرة:

إن هذا النوع يستفيد من النشاطات الجمركية والاعفاءات الجمركية وذلك لارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بالمناطق الحرة بالقرب من الحدود البحرية والبرية عموماً.[1]

ح- الاندماج والاستحواذ:

أي اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بهدف تكوين كيان جديد، أما الاستحواذ هو أن تقوم إحدى المنشآت بالاستيلاء على منشأة أخرى.[2]

خ- عمليات التجميع:

يقوم البلد المُضيف ببناء وحدات من أجل العمل على تجميع وتركيب منتج سبق صنعه في البلد الام.

د- التحالف الاستراتيجي:

يكون هناك مستثمرين أحدهما محلي والأخر أجنبي بهدف القيام بالتعاون من أجل استغلال المواد الخام والسيطرة على الأسواق او التعاون في المنافسة.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

أولاً: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك اختلاف بين دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج الوطن وعن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر وسنعرض دوافع كلا الطرفين.

1- دوافع المستثمر الأجنبي:

يحتوي هذا الطرف على مجموعة من العناصر أهمها: [3]

أ- طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:

إن لهذا الدافع دوراً مهماً في دفع المستثمر الى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية. كما أن هناك بعض أنماط النشاط التي تكون سريعة التلف يكون المنتج في هذا الحالة ملزم على النهوض، وذلك بالبحث عن أسواق استهلاك تكون ملائمة ونقل وحداته التسويقية والإنتاجية من أجل مباشرة الإنتاج فيها.

---

[1] BRAHIM Guendouzi, Relations économiques internationales, EDITION el MAARIFA,Alger , 2008, p 54.

[2] قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2004، ص: 09.

[3] عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996 – 2005، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 53.

ب- زيادة العوائد:

هناك عدة أوجه تحقق الزيادة في عائد الاستثمار منها: [1]

تخفيض تكاليف الإنتاج على رأسها تكاليف اليد العاملة والمواد الأولية، والتخلص من تكاليف التصدير. وهذا بوضع افتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار، كما أن هذا العائد يفتقد جاذبيته في حالة ما كان هذا التحويل غير مسموح به كلياً أو جزئياً.

ت- زيادة المبيعات:

عند مقارنة حجم سوق دولة ما بالسوق العالمي فإنه يبدو صغير جداً وذلك لكونه متكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير اليها، وبغرض الاستفادة من وفورات الإنتاج بالحجم الكبير، ولتصريف فائض الإنتاج لا بد من البحث عن أسواق غير السوق المحلي، وفي حالة صعوبة توفر هذه الإمكانيات تلجأ الشركة الى الإنتاج خارج دولتها.

ث- تخفيض المخاطر:

يرتبط هذا العائد بمعامل الارتباط بين عوائد الاستثمار، فكلما كان ضعيف يتمكن المستثمر من تخفيض المخاطر التي يتعرض لها من خلال الاستثمار في الخارج وهذا عكس معامل الارتباط للاستثمارات المحلية يكون قوي العوائد رغم نفس الظروف التي تواجهه.

ج- الاستفادة من المزايا المكانية:

تتميز بها اقتصاديات بعض الدول بالإضافة الى الحوافز التي تقدمها هذه الدول لجلب الاستثمار الأجنبي، والتي تنعكس في انخفاض تكاليف الإنتاج او انخفاض معدلات الضرائب على الأرباح وبالتالي تعظيم عوائد الاستثمار.

2. دوافع البلد المضيف:

أصبحت الدول المتقدمة والنامية تتنافس على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم هذه الدوافع نعرضها في النقاط التالية: [2]

أ-سد فجوة الادخار:

يلجأ الادخار المحلي الى المصادر المالية الخارجية على رأسها الاستثمار الأجنبي المباشر والاعانات.... الخ، عندما يعجز عن توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني غير أن هذه المصادر غير متاحة بسهولة لتكاليفها الباهظة. ويفترض أن يصحب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق العملات الأجنبية الى البلد المضيف له مكملاً الادخار المحلي لتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات.

---

[1] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص: 77 – 78.

[2] طاهر مرسي عطية، مرجع سبق ذكره، ص: 185

ب- تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

هناك بعض الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها تسعى الى جلب الاستثمار الأجنبي من أجل التخلص منه او على الأقل تخفيفه في الاجل الزمني (القصير، الطويل، المتوسط).

ج- تخفيض مستوى البطالة:

إن المشاريع الاستثمارية تتطلب يد عاملة وبالتالي يتم الاستثمار بخلق فرص عمل جديدة، تؤدي الى التخفيض في معدل البطالة في البلد المضيف، خاصة إذا ما كان هذا المشروع يتطلب يد عاملة أكثر من عنصر رأس المال.

د- نقل التكنولوجيا الحديثة:

يعتبر هذا الدافع من أهم العناصر الأساسية الذي من خلاله تحدث عملية النمو الاقتصادي حيث أن الطريق الأقصر للحصول على هاته التكنولوجيا هو القيام باستيراد مكوناتها وتوطينها وفق متطلبات الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى أن المساهمة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تكمن في حصة رأس المال بل في عملية تحويل الأصول الغير الملموسة بغض النظر عن وجود مؤسسات تعمل على القيام بتحفيز وتأكيد على عصرنة قطاع البنوك وقطاع تمويل الاستثمار.[1]

ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تصنيف هذه المحددات الى نوعين، منها ما هو أساسي والأخر متمم.

1- المحددات الأساسية:

تعتبر الزامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي حالة عدم توفرها لا يمكن قدوم مستثمرين وطنيين كانوا او أجانب وتنقسم الى: [2]

أ- الاستقرار السياسي:

لا يمكن الاستغناء عن هذا المحدد لأنه يعتبر شرطاً أساسياً يتوقف عليه المستثمر حيث يقسم الى ثلاثة عوامل مهمة التي تتمثل في: الاستقرار السياسي المحلي، المخاطر الإقليمية، العلاقات الدولية.

ب- الاستقرار الاقتصادي:

من الصعب الفصل بين الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي حيث ان هذا الأخير يحقق جملة من التوازنات الاقتصادية الكلية التي توفر الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات: توازن الميزانية العامة توازن ميزان المدفوعات، التضخم، سعر الصرف، معدل الفائدة... الخ.

[1] benachenhou Abdelatif et autres, du budget au marché, Alpha, éditions, Algérie.2004. P 61.

[2] خروف منير، فريحة ليندة، مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ميدانية – حالة الجزائر – دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة–الجمهورية اللبنانية، الطبعة الأولى، 1437 هـ –2016 م، ص، ص :169، 170.

ح- التشريعات والإطار القضائي:

إن تفعيل هذا المحدد سيخول للمستثمر حرية الاختيار والملكية للمشاريع وهذه الإجراءات القضائية يكون إصدارها من الحكومة حيث يأخذ من الطبيعي وقتا طويلاً، ومن الضروري على الدولة ان تلتزم سياسيا بضرورة اتباع هذه التشريعات وهذا من أجل التقليل من المعوقات وتسريع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- المحددات التكميلية:

تسمح هذه الأخيرة للبلد من الالتحاق بمجموعة الدول التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كونها شروط إضافية بعد توفر الشروط الأساسية سابقة الذكر، نأخذ مجموعة من هذه الشروط كالاتي: [1]

أ- البيروقراطية:

إن لكل جهاز حكومي هدف يحققه لمجتمعه وهذا يرتبط بمدى أدائه وكفاءته لتحقيق ذلك الهدف، حيث يشمل الأداء الإداري ثلاثة أبعاد.

- أداء الافراد في إطار وحداتهم التنظيمية.
- أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة.
- أداء المؤسسة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وهذا لا ينفي أن تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعوق من طرف البيروقراطية، بل يعوق من خلال: ازدواجية المسؤولية الإدارية داخل الوحدة الواحدة، طول الإجراءات الإدارية مما يعطل سير مفعول الإجراءات الإدارية التي ترتبط بالاستثمارات.

ومنه فإن كان تأثير البيروقراطية صغير سيؤدي الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.

ب- معدل نمو الدخل الوطني:

يعتبر محدداً مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه يساعد الشركات التي تعمل في منتجات قابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم كلما كان الدخل الوطني كبير، حيث أكدت بعض الدراسات انه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين حجم الدخل الوطني والاستثمار الأجنبي.[2]

ت- الموقع الجغرافي:

تلعب مكانة البلد عاملاً مهماً في جذب هذه الظاهرة، حيث يساهم في تقليل تكاليف النقل لمتطلبات المشروع الى البلد المضيف وكذا تكاليف الوصول الى الأسواق المجاورة حيث أن بعض الدول التي تمثل

---

[1] عمار عماري، سعيدة بوسعيد، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله في الجزائر، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني، جامعة فرحات عباس سطيف، نوفمبر 2005، ص، ص: 235 ،236.

[2] عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 50.

مراكز عبور بحكم موقعها الاستراتيجي تستقطب الشركات العالمية وهذا ما يمكننا القول ان الموقع الاستراتيجي يعتبر مهماً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ث- البيئة الاجتماعية والثقافية:

من أهم الاعتبارات لجلب الاستثمارات الأجنبية هو قدرة تسهيل ادماج المستثمر الأجنبي في المحيط الاجتماعي والثقافي للبلد المضيف.

مثلاً: قررت شركة فورد في سنة 1989 إنشاء مصنع في إسبانيا للمكونات الالكترونية الموجهة لمحركات النماذج المنتجة في أوروبا، وقد استفاقت العديد من الدول الى أهمية التشريع الخاص بالعمل في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي لو نسقط مثل هذه المحددات على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم في العالم، نفهم عدم توافد الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية وسيطرة 20 % من دول العالم الصناعي على حوالي 80 % من الاستثمارات الأجنبية. [2]

المبحث الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

نالت الظاهرة الاقتصادية المتمثلة في الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف رجال الاقتصاد اهتمام كبير، ما توصل بهم الى وضع مجموعات من النظريات التي نعرضها في هدا المبحث.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية:

أولا: النظرية الكلاسيكية:

ان تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الكلاسيك ينطلق من المنافسة التامة للسوق الكاملة، حيث ان عناصر الإنتاج ورؤوس الأموال تنتقل بحرية دون وجود عراقيل سواء على الحدود الجغرافية بالإضافة الى عدم تدخل الدولة.[3]

الا ان المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك يفترضون ان المنافع معظمها تعود على الشركات متعددة الجنسيات وليست على الدول المضيفة، حيث ان هذه الوجهة لها مجموعة من المبررات أهمها: [4]

---

[1] xavier richet, investissement direct étranger dans les PECO et leur impact sur le comportement des entreprises, la vencontre international sur l'investissement, université de fés, le 15-16 avril 1997, p 95.

[2] فريد كورتل، واقع ومناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول المناخ الاستثماري في الجزائر، جامعة سكيكدة 14 – 15 مارس 2003، ص: 01.

[3] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004، ص:33.

[4] خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2010-2000, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ,جامعة قاصدي مرباح –ورقلة,2016-2015 ,ص:18.

- ان متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تختلف مستوياتها عندما يتم نقل التكنولوجيا من طرف الشركات متعددة الجنسيات.
- تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح من العمليات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات من الدولة الام بدلا من استثمارها في الدولة المضيفة.
- تتأثر استقلالية وسيادة الدولة بوجود شركات اجنبية من خلال ما يترتب عليها من تبعية سياسية بسبب:

✓ اعتماد التقدم التكنولوجي من طرف الدولة المضيفة أكثر من الدولة المضيفة.

✓ التبعية الاقتصادية.

✓ الضغوط السياسية التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات على الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة.

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية:

1- مضمونها:

ان أساس هذه النظرية هو قيام مختلف الدول بالانعزال عن بعضها البعض خاصة في الأسواق المالية، كما توضح هذه النظرية ان تدفق راس المال هو اختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، حيث يتحقق هذا الأخير في المناطق التي يتحصل فيها على أكبر عائد

ان اول من قدم توضيحا لتحركات راس المال سنة 1933 الرائد "اولين" الذي بين انه اهم عنصر لتحريك حركة التصدير والاستيراد، كما قدم "ماكدوجال" و"كيمب" تحليل لهذه الظاهرة بأن السبب يرجع الى زيادة سعر الفائدة بالخارج وبهذا فان أي عائد سيكون مرتفع.[1]

2- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

من اهم الانتقادات والأسباب التي جعلت عدم نجاح تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل هذه النظرية هي: [2]

- عدم التفرقة بين النوعين من الاستثمار سواء المباشر والغير المباشر.
- عدم نجاح النظرية في التعامل مع الواقع، فتفسيرات اولين كانت مقبولة، الا ان بعد عشرون عاما تبين انها غير قادرة على تفسير وتوضيح هذه الظاهرة.

---

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى ،2007، ص: 39.

[2] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة الاستثمار الاجنبي المباشر في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007 -2008، ص:34.

- الفشل في شرح قيام وحدوث الاستثمار بالإضافة الى الأسباب التي من اجلها تفضل الشركات القيام به فضلا عن التصدير.
- عدم التطرق لتوضيح قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات في حين لا تقوم بعض الشركات بهذه الخطوة (الانتهاز).

المطلب الثاني: النظريات الحديثة.

هناك مجموعة من النظريات أهمها:

أولا: نظرية الميزة الاحتكارية:

كان hymer سنة 1960 الى غاية 1976 اول من وضع هذا النموذج حيث بين ان هدف الشركة هو السيطرة على السوق الخارجي، كما بين في رؤيته ان اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار يكون بالخارج فقط، كما انه هناك سلبيات (عدم كمال السوق) تمنع المنشاة المحلية على ان تحصل على الصفات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، حيث ان هذه الصفات تجعلها تدخل في جو المنافسة وتحقيق أرباح عالية من المنشآت المحلية في السوق الخارجي.[1]

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج.

سنة 1966 كان "رايموند فيرنون" اول من قدم أفكار لهاته النظرية حيث ان هذه النظرية تقوم على حياة السلعة بمرورها بثلاث مراحل:[2]

1- مرحلة المنتج الجديد:

هي المرحلة التي يتم فيها عرض وابتكار المنتوج لأول مرة، ويكون هذا الابتكار للسلعة الجديدة في الدول المتقدمة لامتلاكها يد عاملة ماهرة والمبالغ الضخمة التي تسددها المنشآت على بحوث الاختراع والتطوير وحسب هذه النظرية، لا يوجد استثمار أجنبي مباشر في هذه المرحلة.

2- مرحلة المنتج الناضج:

في هذه المرحلة استقرار السلعة وانخفاض تكلفة البحث الخاصة بها مما يجعل سعرها منخفض، كما ان احتكار القلة القائم على الابتكار تزول بظهور بدائل لهاته السلعة وهذا الارتفاع للطلب عليها يؤدي الى ظهور المنافسة بين المنتجين، مما يدفعهم الى القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج وفي أسواق التصدير.

---

[1] Chem edcork, y, multinational corpations technologies and employments, machilam , Italy , 1983, without page.

[2] عصام عبد لعزيز مصطفى، الاثار الاقتصادية لسياسيات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العريقة، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان مصر، 1998، ص: 83.

3- مرحلة المنتج النمطي:

تصبح هذه السلعة غير مميزة ومعيارية وفي هذا المستوى من المعايرة تتركز المنافسة بين المؤسسات على السعر، ان البلدان النامية الذي يكون مستوى اجرها منخفض يتم فيها توطين هذه الاستثمارات، حيث يصبح السعر هو القائد لأنه يعبر عن التكلفة ويقوم بإحداث الصادرات من البلد المضيف الى البلد الأصلي.[1]

ثالثا: النظرية الانتقالية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:

ان الافكار التي كانت تسود في مجالات متعددة في ادبيات الاستثمار الاجنبي المباشر قام المفكر الاقتصادي dunning بتجميعها في نظرية شاملة ولذلك سميت بالنظرية الانتقائية، كما انه أشار الى وجود مجموعة من الشروط من اجل تحقيق الترابط والتكامل بين ثلاثة نظريات الا وهي: نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع ونظرية المنشاة الصناعية، لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي: [2]

- يجب ان يكون للشركة صفات احتكارية تكون قابلة للنقل من اجل مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
- من المستحسن ان تأخذ الصفات الاحتكارية الأفضلية للاستخدام الداخلي في نوع استثمارات اجنبية مباشرة في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه الصفات.
- ان تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر صفات مكانية أفضل وأحسن من الدولة التي تنتمي اليها الشركة المستثمرة مثل: انخفاض الأجور، وجود موارد أولية، توسع السوق.

المطلب الثالث: نظريات المنشأة:

توجد مجموعة من النظريات نذكر ومنها:

أولا: نظريات المدرسة اليابانية:

إن مضمون هذه النظرية يقوم على الجمع بين الأدوات الكلية والجزئية، وكان من أشهر رواد هذه المدرسة "كوجيما"، " أوزوا"، "تسورومي" حيث تتضمن كلا الأداتين على: الأولى تشمل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، بينما الثانية تشمل على قدرات الأصول المعنوية للشركة.

---

[1] اميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004-2005 ص: 29.

[2] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجيستر منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص:19.

كما قام " كوجيما" بعملية دمج بين النظريات التجارية والنظريات الظاهرة المدروسة وهذا لأن هذه المدرسة أكدت أن السوق وحده لا يمكن التعامل مع التزايد المستمر للتطورات التكنولوجية والاختراعات المبتكرة وأنه يجب أن يكون هناك طرف آخر يخلق نوع من التكيف ألا وهي الدولة عن طريق سياستها التجارية.

ومن وجهة نظر "تسورومي" أن المؤسسات اليابانية لديها فعالية مقارنة بالمؤسسات الأمريكية لأنهم لديهم صفة الانفراد في اتخاذ القرار الاستراتيجي.[1]

ثانيا: التحليل التجميعي لـ "ميشلي":

إن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتبادل السلعي من وجهة نظر الرائد الفرنسي "ميشلي" تتشابه بدرجة جد كبيرة، كما رأى أن الاختلاف في نفقات الإنتاج والأسعار النسبية للسلع راجع إلى هذه المحددات على سبيل المثال: عدم تشابه المستوى التكنولوجي، وفرات الحجم، تشابه أو اختلاف الطلب.... إلخ. لأنها تدفع الدولة المندمجة في النظام العالمي إلى التبادل والحصول على السلع من الخارج بأسعار أقل نسبيا مما لو أنتجتها على أرضها.[2]

المبحث الرابع: مكونات المناخ الاستثماري ومحدداته:

يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية، يرجع الى عدد من العوامل الأساسية، يقع في مقدمتها ما يعرف بفجوة التمويل (فجوة الاستثمار). ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة بعضها متعلق بمدى توفر منشئات البنية الأساسية، والبعض الاخر بالنظم القانونية والأوضاع السياسية.

المطلب الأول: تعريف المناخ الاستثماري:

هناك مجموعة من التعاريف للمناخ الاستثماري حيث نذكر منها:

يقصد بالمناخ الاستثماري " مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، هذا لأن رأس المال غالبًا ما يكون جبانًا وسينتقل من ظروف سيئة إلى ظروف أفضل.[3]

يعرف المناخ الاستثماري بأنه " مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفقات راس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار بتنظيماته الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء،

---

[1] خروف منير، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[2] Mucchielli J.L, Les firmes multinationales :mutation et nouvelles perspective, economica, paris , 1985, p : 12.

[3] زغبة طلال، مناخ الاستثمار في الجزائر: واقع وافاق دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب للفترة 2007-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009، ص: 53.

وسياسات الدول الاقتصادية واجراءاتها، وطبيعة السوق والياته وامكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما يميز البلدان بهذه الطريقة عن الخصائص الجغرافية، والديموغرافية هو ما يسمى بمناخ الاستثمار.[1]

كما يقصد بالمناخ الاستثماري لدولة ما مجموعة الحوافز والقيود والفرص الاستثمارية والمخاطر المختلفة المتولدة عن المتغيرات المختلفة التي تشكل بيئة الاستثمار وتفاعلاتها.[2]

يعرف مناخ الاستثمار بأنه " مجمل الأوضاع الاقتصادية والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه" أو أنه " مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تسمح للشركات بالاستثمار بطريقة مثمرة وخلق فرص العمل والتوسع".[3]

من خلال التعريف يلاحظ أن المناخ الاستثماري يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب ان تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويجب التأكيد هنا على ان السلامة قبل الربح هي المبدأ الأساسي لاتخاذ قرارات الاستثمار في جميع الأوقات وفي جميع انحاء العالم.[4]

المطلب الثاني: مكونات المناخ الاستثماري.

يمكن تقسيم المناخ الاستثماري الى:

I. المكونات الاقتصادية للمناخ الاستثماري: ومن أهمها ما يلي: [5]

✓ **السياسة الاقتصادية:** فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية لبيئة الاستثمار، ينظر اليها من خلال ثلاث سياسات فرعية هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية.

أ. السياسة المالية: تعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تواكب فيها التغيرات في الانفاق تغيرات مساوية في حصيلة الضرائب. لكن لا يجب أن تتجاهل حقيقة أن التغييرات في برامج الضرائب والإنفاق الحكومي لها تأثيرات نقدية.[6]

---

[1] سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة حسب نموذج الجاذبية–، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016، ص:61.

[2] منير خروف، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[3] عادل عبسي الوزني، دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009، ص:107.

[4] سي عفيف البشير، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[5] أحمد فوزي الحصري، الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص: 107.

[6] جلال راتب واخرون، إدارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط رقم 127، معهد التخطيط القومي، مصر، سبتمبر 1999، ص:84.

ب. السياسة النقدية: تشير الى التغيير المخطط في عرض النقود بغرض التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب، وقد تكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية، وفيما يتعلق ببيئة الاستثمار، يجب أن تتحكم السياسة النقدية على الأقل في سعر الصرف وفي معدل التضخم في نفس الوقت.

ج. سياسة التجارة الخارجية: تساعد السياسة على تحسين مناخ الاستثمار من خلال تحفيز الصادرات وتشجيع الاستثمار الموجه للتصدير، وتعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعيق التجارة الدولية.

2. درجة الانفتاح الاقتصادي: ان اتجاه الاقتصاد للتعامل مع العالم الخارجي معناه عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عوامل الإنتاج، وهذا يضمن الكفاءة الاقتصادية الجيدة والاختلالات في السوق التي تواجهها.

3. قوة الاقتصاد المحلي ونموه: يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند إليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، واعتبر معظم المحللين الاقتصاديين أن ظهور الاقتصادات الناشئة كان وراءه الارتفاع في معدلات النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصادات قدرتها على تحقيق معدلات نمو عالية والمحافظة عليها لفترة طويلة. ومن أهم المعايير التي تستخدم لتقييم قوة الاقتصاد الوطني ما يلي: [1]

- معدل النمو الكلي في القطاعات المختلفة وغيرها.
- المعدل القطاعي للتغير في إنتاجية الأرض والعمالة وراس المال.
- نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي، فكلما شهد النمو الاقتصادي تطورا، زاد تشجيع الاستثمار.
- مستوى الاستقرار الاقتصادي.
- هيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية.

4. التكاليف والبنية الأساسية: يهتم المستثمر الأجنبي بثلاثة عناصر أساسية للتكاليف، وهي تكلفة المواد الخام والعمالة والضرائب على الأرباح، بالإضافة الى مستوى معدل التضخم. وعند تحديد قيمة المواد الخام وتكاليف العمالة، ينبغي النظر في توفرها في البلد المضيف أو ما إذا كان سيتم استيرادها من الخارج. وفيما يتعلق بالبنية التحتية، يهتم المستثمر بتوافر المرافق العامة، وجودة الخدمات التي تقدمها، واتساع ووفرة شبكة النقل البحري والبري والجوي، وتوافر أدوات الاتصال

[1] خروف منير، فريحة ليندة، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

المتطورة والطاقة وغيرها من البنى التكميلية والميسرة للنشاط الإنتاجي والتجاري للمشروع الاستثماري. والتي تقع مسؤولية تحقيقها على الدولة المضيفة للاستثمار وليس المستثمر.[1]

5. حجم السوق: ويشتمل سوق البلد المضيف للاستثمار بالإضافة الى أسواق البلدان المجاورة التي يمكن التصدير اليها دون مشاكل. ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتوج حاضرا ومستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للأفراد ومستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم والنمو الاقتصادي الحالي والمستقبلي أو الانكماش، وغيرها من المؤشرات التي تؤثر على الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية.[2]

6. درجة مخاطر الاستثمار: قد يتساوى عائد الاستثمار في بلدين مختلفين غير أن المخاطر التي قد تعرض لها الاستثمار حالا او مستقبلا في أحدهما تكون أقل من الأخرى، هذا ما يجعل المستثمرين أكثر استعدادًا للاستثمار في أماكن مختلفة ذات مخاطر اقتصادية وسياسية أقل. لذلك، كلما انخفضت هذه المخاطر، كان مناخ الاستثمار أفضل، وزاد تأثيرها السلبي على الأخير، لا سيما من خلال تنفير المستثمرين الأجانب.

II. المكونات غير الاقتصادية للمناخ الاستثماري: من أهمها ما يلي:[3]

1. النظام السياسي والاستقرار الأمني: نظرا لتأثر النشاط الاقتصادي بالوضع السياسي الداخلي للبلد، فإن عدم استقرار نظام الحكم يتبعه عدم استقرار السياسة الاقتصادية الشيء الذي يجعل المستثمر الأجنبي غير مطمئن على مستقبل استثماراته في البلد غير المستقر سياسيا. بل على العكس، طالما أن النظام السياسي للحكومة مستقر، فسيشعر المستثمر بالاطمئنان على مستقبل استثماره، ومن ثم يشجعه على الزيادة وجذب المزيد من الاستثمار.

2. تشريعات الاستثمار: تختلف مسميات القوانين التي تحكم عمليات الاستثمار من بلد الى اخر، كما تتعدد داخل البلد الواحد. لأن عملية الاستثمار تشمل عدة جوانب، بما في ذلك القوانين، مثل الملكية والتمويل، دفع واستلام النقد الأجنبي، والضرائب، مثل قوانين الضرائب وقوانين الجمارك، التي تؤثر على قرارات الاستثمار.

3. القيود القانونية: وأهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية وإمكانية تحويل الأرباح وحرية الاستيراد والتصدير. فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية التي تحد من سيطرة المستثمر على إدارة المشروع الامر غير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي. كما أن منع تحويل

---

[1] شاوي شافية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محاضرة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، مقياس مالية دولية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015، ص، ص:18، 19.

[2] عبد الكريم بعداش، مرجع سبق ذكره، ص:64.

[3] المرجع نفسه، ص: من 65 الى 67.

أرباح الاستثمار الى الوطن الام، كليا أو جزئيا، أو في ظل ظروف معينة أمر غير متسق مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.

4. **موقف الرأي العام:** قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الأجنبي أو مرحبا به، مهما اختلفت مصادره. وقد يكون مرحبا ببعضه ومناهضا لبعضه الاخر سواء بالنظر الى مصدره أو الى قطاع النشاط الذي ينتمي اليه. فالاستثمارات العربية البينية تعتبر مقبولة لدى الرأي العام بينما قد يرفض هذا الأخير الاستثمارات الأجنبية من أصل غير عربي داخل هذه الدول، ويعمل على منعه. لأسباب سياسية أو تاريخية أو دينية مثل الاستثمارات الإسرائيلية في الدول الإسلامية.

المطلب الثالث: محددات المناخ الاستثماري:

نظرا لشدة التنافس الدولي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تسعى الدول المضيفة له الى معرفة العوامل الأساسية التي تؤثر في انسيابه والعمل على توفيرها داخل البلد، وفي هذا الصدد هناك عاملان اساسيان يحكمان قرار الاستثمار الا وهما: [1]

1. مدى توفر فرص جيدة للاستثمار: ويقصد به توقع المستثمر الأجنبي من مثل هذه الفرص أن تحقق عائدا مجزيا يفوق ما تحققه الفرص البديلة في دول أخرى أو قطاعات أخرى، وهذا يتطلب إثبات جدوى المشروع الاستثماري من جميع النواحي الفنية والمالية والإدارية والتسويقية.

2. مدى توفر مناخ الاستثمار الملائم: تجدر الإشارة الى ان تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة الى أخرى، إذ يضم مناخ الاستثمارات كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أشكاله وطرق تنظيمه وتشجيعه، كذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى، كالسياسة المالية النقدية والتجارية بالإضافة الى الأنظمة الاقتصادية الكلية والقانونية والسياسية، حيث تتفاعل هذه المكونات في مرحلة ما لخلق بيئة عمل مشجعة ومجزية وفعالة.

كما تتوقف منافع الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدولة على مدى ملائمة هذه العوامل لطبيعة العوامل التي تسعى الدولة لبلوغها من خلال السياسات الاستثمارية. وتستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعوق القرارات الاستثمارية إذن فكفاءة سياسات الاستثمار تتوقف على مناخ الاستثمار في تحقيق أهدافها من عدمه، حيث يشكل مناخ الاستثمار التزامًا أوليًا بهذه السياسات.

[1] عماد الدين بركات، نور الدين مراد، مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية – مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، العدد السادس، جانفي 2019، ص، ص: 142، 143.

المبحث الخامس: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر وحوافز جذبه:

تعمل البلدان النامية والمتقدمة على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستهدفة تحقيق مزايا عديدة. غير ان هذه المزايا قد تصاحبها عيوب أو أثار غير مرغوبة ولا محبذة، خاصة في الاجل الطويل. مما جعل الآراء تختلف حول النتيجة النهائية لهذا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف.

المطلب الأول: الأثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات المتعددة الجنسيات الدور الرئيسي في تدفقاته، وعليه يجد مناصرو العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن له منافع عديدة تنعكس على اقتصاديات الدول، نذكر منها كالتالي: [1]

- حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسيات، فإنه سوف يحصل على أحدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر الى الإمكانات والامكانيات الهائلة التي تمتلكها هذه الشركات العملاقة من حيث البحث العلمي والتكنولوجي.
- تعاني البلدان النامية عموما من مشكلة المديونية الخارجية، حيث تفاقمت أزمتها خلال العقود الأخيرة ووصل الحال ببعضها، على انها أصبحت غير قادرة على دفع الفائدة على الدين وبالطبع على أصل الدين.
- يشكل الحصول على أقصى الأرباح، الهدف الرئيسي الذي تسعى الى تحقيقه الشركات متعددة الجنسيات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقوم به الشركات التابعة لها

ويمكن أيضا تلخيص أهم إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي: [2]

- تدريب العمال المحليين الذين لديهم فرص عمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها مهارات تكنولوجية حديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.
- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير، مما يؤدي الى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية متطورة ... الخ.
- قيام فروع الشركات المتعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات بشروط ميسرة لتتيح للشركات الوطنية فرصة انتاج السلع بمواصفات عالمية.

---

[1] كمال عبد حامد ال زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع والمساوئ، محاضرات، كلية القانون، جامعة أهل البيت، العدد السابع، ص: 75.

[2] ليليا بن منصور، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة خنشلة، الجزائر، ماي 2008، ص، ص: 116 ،117.

- الدعم الإيجابي من طرف الدولة المضيفة، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي.
- إضافة الاستثمارات الأجنبية الى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها

المطلب الثاني: الأثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يلاحظ ان الاستثمار الأجنبي بالرغم من إيجابياته السابقة الا أنه يحمل مجموعة من السلبيات وهي كالتالي:[1]

أ. الاثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات:

إن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي الى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع والخدمات، كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها الى الخارج، هذا بالإضافة الى دفع العوائد عن التمويل الوارد لهاته الشركات من البنوك في الخارج.

ب. الممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات:

وذلك لان الشركات متعددة الجنسيات تتمتع في أسواق الدول المضيفة بوضع شبه احتكاري، نظرا لانفراد الشركات بإنتاج أصناف أو سلع مميزة بشرط عدم وجود سلعة مشابهة لها في الأسواق.

ج. الأثار المحتملة على السياسات الاقتصادية المحلية ومفهوم السيادة الوطنية:

وذلك راجع لتمتع الشركات متعددة الجنسيات بأوضاع مختلفة عن أوضاع الشركات الوطنية

د. الأثار على التجارة الخارجية:

قد يكون الاستثمار الأجنبي بديلا للتجارة الخارجية، وقد يكون مكملا لها، فإذا أسهمت الاستثمارات في تقديم موارد جديدة تمكن من انتاج سلع بكلفة أقل من المستورد في الدول المضيفة، فهذا يعني بأن الاستثمار الأجنبي بديل للتجارة الخارجية، وأيضا في حالة وجود موانع ومعوقات تحول دون زيادة التجارة الخارجية.[2]

هـ. الاثار على معدلات التضخم:

تتسم البلدان النامية بمصادر خاصة للضغط التضخمي فيها، مثل ارتفاع معدل النمو السكاني، وضعف مرونة الإنتاج بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي بحيث لا يستجيب لزيادة الطلب، مما يؤدي الى زيادة الطلب على المعروض، وهذا يؤدي الى حدوث اختناقات وارتفاع بالأسعار، وارتفاع الميل الحدي

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2006، ص: 210.

[2] محمد سلمان جاسم، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، 2003، ص، ص: 4، 5.

للاستهلاك بسبب عرض سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان، كما أن جمود النظام المالي في الدول النامية وعوامل أخرى تعمل على ظهور حالات التضخم في هذه الدول.[1]

المطلب الثالث: حوافز جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

من هنا يفهم أن الاستثمار الاجنبي المباشر يسمح بتقديم العديد من المزايا للمؤسسة الأجنبية، كما أن له فائدة معتبرة خاصة بالنسبة للدول النامية. مع ذلك يحتاج استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عموما الى وجود حوافز جاذبة لها، تتمثل هذه الحوافز في النقاط التالية:

1. الحوافز المالية والتمويلية:

أ. **الحوافز المالية:** تشمل الحوافز المالية التخفيضات والإعفاءات الضريبية والجمركية المختلفة، وبالتالي فإن هدفها الأساسي هو تخفيف العبء الضريبي على المستثمر الأجنبي. ومن أهم الحوافز المالية التي تقدمها الدول المضيفة للمستثمرين الأجانب ما يلي:[2]

- الإعفاءات الضريبية المؤقتة وائتمانات ضريبة الاستثمار.
- الاستهلاك المعجل للأصول الرأسمالية.
- الإعفاء من رسوم الواردات على السلع الرأسمالية أو منح ضريبة تفضيلية لعائدات الصادرات.
- الحوافز الخاصة التي تمنح لتشجيع الاستثمار في المناطق الحرة لكل مراحل الصادرات.

ب. **الحوافز التمويلية:** تتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة رأس المال ومشاركة الحكومة في ملكية المشاريع الاستثمارية التي تحمل في طياتها مخاطر تجارية عالية... إلخ.[3]

ج. **حوافز أخرى:** هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض الاستثمار الأجنبي المباشر منها:

- **تخصيص اعانات للبنية التحتية:** كتقديم تخصيص بأقل الأسعار التجارية للأراضي والعقارات وللمصانع ... الخ.
- **تخصيصات للخدمات:** وتشتمل على خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق. إضافة الى الحوافز، هناك شكل أخر يتمثل في ضمان الاستثمار وذلك بتأمين

---

[1] محمد سلمان جاسم، مرجع سبق ذكره، ص:5.

[2] جابر سطحي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية، – دراسة حالة مؤسسة موبيليس ،جازي وأوريدو– أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017 /2018، ص:20.

[3] مرابط محمد، تحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، دراسة قياسية خلال الفترة (1995 – 2015)، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، العدد 26، السنة التاسعة، مارس 2017.

المستثمر ضد مجموعة من المخاطر غير التجارية التي تعرض له استثماره في بلد خارج حدود بلده، وذلك بتعويضه عن الخسائر التي قد يتكبدها نتيجة للاستثمار، مقابل ضمان محدود للغاية، أو ضمان ضد التأميم أو المصادرة أو الحجز، ما لم يكن ذلك مخالفًا للالتزامات التعاقدية. [1]

- توفير بنية تحتية منخفضة التكاليف من خلال تقديم الأرض والمباني وإمدادات الاتصالات والكهرباء وغيرها بأسعار أقل من أسعارها التجارية أو بمبالغ رمزية.
- تقديم خدمات منخفضة التكاليف كالمساعدة في تحديد التمويل وانجاز دراسات ما قبل الاستثمار، كتقديم معلومات عن الأسواق، النصح والاستشارة فيما يتعلق بعمليات الإنتاج وطرق التسويق، المساعدة وإعادة التدريب ... الخ.
- تقديم أفضليات في السوق كمنح عقود حكومية تفضيلية، ومنح حقوق الاحتكار (إغلاق السوق أمام من يردون دخوله)، والحماية من المنافسة الخارجية من خلال فرض قيود على الواردات.
- معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي كاعتماد أسعار صرف خاصة وإزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية، منح امتيازات تتمثل في اعتمادات نقد أجنبي لإيرادات الصادرات ومنح امتيازات خاصة لتحويل رأس المال والعوائد.[2]

[1] محفوظ ولد عبد الودود، سياسات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر ،2011، ص، ص: 52، 53.

[2] جابر سطحي، مرجع سبق ذكره، ص:21.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح لنا ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة الى أخرى وخاصة الدول المضيفة، وهو الية فعالة لتصحيح الاختلالات في الدول النامية حيث يعطي لصاحبها حق التملك وإدارة المشروع الاستثماري.

كما ان معظم الدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي المباشر ركزت على عنصرين وهما محددات واثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد البلد المضيف، فنجاح أي دولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على محددات والمناخ الاستثماري لهذا البلد، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه ان يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلد المضيف سواء على مستوى القطاع الخارجي او الاقتصاد المحلي.

كما ساعدت هذه الدراسة في توضيح مختلف النظريات والاشكال والمزايا والعيوب التي قام عليها الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة ما يمثله الاستقرار السياسي باعتباره عنصرا بارزا لجذب وتحفيز قيام الاستثمارات في الدول النامية من طرف الدول المتقدمة.

الفصل الثاني:

عموميات حول التجارة الخارجية و علاقتها بالإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يحتل انضباط العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة بارزة في الفكر الاقتصادي بسبب الحجم الكبير للمعاملات المتبادلة بين الدول في إطار التجارة الخارجية، حيث عرفت وشهدت النمو السريع للمعاملات التجارية الدولية فهي مهمة للغاية بالنسبة للدول خاصة إذا كان القطاع الخارجي هو محرك النمو، وعليه فهو مصدر لتصريف فوائض الإنتاج وكذلك مصدر للسلع المستوردة.

كما تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في التطور الاقتصادي، حيث تقوم على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم فالدول تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية أو الميزة الاقتصادية في انتاج السلع والخدمات، لذلك فهي تقوم بتصريف فائض انتاجها وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى.

من ناحية أخرى يتم التأكيد على أهمية التجارة الخارجية من خلال النظريات التي تحاول تفسير أسباب إنشاء التجارة الخارجية، بحيث يمكن التمييز بين النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والحديثة وهذا لا يدل سوى على مدى وحجم التجارة وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الدولي بالإضافة الى وجود جانب أخر يؤكد على أهمية التجارة الخارجية وهو تعدد الأطراف المتعاملة فيها، كما أن الظاهرتان التجارة الخارجية وحركة الاستثمار الاجنبي المباشر يعتبران جوهر عملية العولمة وحركة رؤوس الاموال والسلع عبر الحدود مما اسهم في ظهور جدل واسع في طبيعة العلاقة بينهما (تكامل أو تبادل).

وانطلاقا مما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه الى خمس مباحث:

- **المبحث الأول: مدخل الى التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني: أساسيات التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثالث: نظريات التجارة الخارجية.**
- **المبحث الرابع: سياسات التجارة الخارجية والأطراف المتداخلة فيها.**
- **المبحث الخامس: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية.**

المبحث الأول: مدخل الى التجارة الخارجية:

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات العالم أجمع، إذ كانت المجتمعات تعيش قديما في ظل اقتصاد مغلق حيث ظهرت تجارتها على شكل مقايضة داخل البلد الواحد ومع التطور المتواصل ازدادت الحاجات بتنوع عدد السكان وتنوع سلوكهم الاستهلاكي ورغباتهم الامر الذي أدى بضرورة الانتقال الى اقتصاد مفتوح وذلك بفتح أسواقها للعالم الخارجي أي نشوء تجارة خارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وخصائصها:

1. مفهوم التجارة الخارجية:

لقد تعددت الصيغ لتعريف التجارة الخارجية ومن أهم تعاريفها نذكر ما يلي:

عرفت تاريخيا: أنها تمثل أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات.[1]

كما تعرف أيضا بأنها: " عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الخارجية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تتعلق ببعض وحدات التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[2]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية: " بأنها مختلف المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو بين منظمات اقتصادية ذات وحدات سياسية متنوعة " .[3]

2. خصائص التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية هي موضوع الأنشطة الاقتصادية وهذا ما يجعلها موضوعا ليس ثابتا بل ديناميكيا مرتبط بالتغيرات الاقتصادية التي لا ترتبط بتطور الإنتاج ومستويات المعيشة فحسب، بل ترتبط كذلك بالمؤثرات الدولية والنظم الاقتصادية المختلفة.

ومن هذا المنطلق كانت هناك صعوبة في وضع قواعد ثابتة فما ينطبق على الدول الاشتراكية سابقا لا يصلح للدول الليبيرالية وما يحدث في زمن السلم لا يصلح في وقت الحرب بل ما يتلائم مع دولة ما في وقت معين قد لا يصلح معها في وقت اخر.[4]

---

[1] حسام، علي داوود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002، ص:13.

[2] عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، جامعة العلوم الإسلامية، عمان،2015، ص: 9.

[3] بن شني عبد القادر، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص: تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2022، ص: 12.

[4] شيخي حفيظة، ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الإيجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي " المنظمة العالمية للتجارة "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة وهران، 2012، ص:16.

كما أن للتجارة الخارجية أيضا بعض الخصائص تجعل لها طبيعة تميزها وتفرقها عن التجارة المحلية، وهي كالتالي:[1]

- ✓ حركية عوامل الإنتاج.
- ✓ الاختلاف في طبيعة الأسواق.
- ✓ الاختلاف في العملات وكيفية تحديد سعر التبادل.
- ✓ درجة توافر الاتصالات والمواصلات.
- ✓ الاختلاف والتباين بين الوحدات السياسية والسياسات التجارية الحاكمة للتجارة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التجارة الخارجية:

1. أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الاستراتيجية لأي دولة، نظرا لأهميتها المتمثلة في :[2]

- ✓ تؤدي التجارة الخارجية إلى زيادة الدخل الوطني على أساس التخصص وتقسيم العمل.
- ✓ زيادة حجم التعاون من خلال بناء علاقات حقيقية بين الدول المتعامل معها.
- ✓ زيادة حجم المكاسب من خلال الحصول على السلع بتكلفة أقل من المنتجات المحلية.
- ✓ زيادة القنوات لتصريف فائض الإنتاج بما يتجاوز طلب السوق المحلي، مما يربط الدول والمجتمعات ببعضها البعض.
- ✓ إزالة الحدود وتقصير المسافات بالاعتماد على العولمة السياسية من أجل جعل العالم قرية واحدة وجديدة.
- ✓ الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وذلك بإشباع الاحتياجات.
- ✓ اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، لارتباطها بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير إضافة إلى مستويات الدخل المحققة فيها وقدرتها على الاستيراد، مما يعكس رصيد العملات الأجنبية للدولة وتأثيره على توازنها.

كما ان التجارة الخارجية تكون مهمة لسبب واحد أساسي: أنها توسع إمكانيات استهلاك الدولة،

---

[1] حريرش ناجي، اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام – دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب –، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص:4.

[2] سعيد أحسن، تقنيات التجارة الخارجية، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر اقتصاد دولي، تخصص: اقتصاد مؤسسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02 ،2020، ص:6.

بمعنى أن التجارة تسمح للدولة بأن تستهلك كافة السلع أكثر مما سيكون ممكنا إذا كانت حدودها قد أغلقت أمام منتجات البلاد الأخرى كما أنها تختلف من دولة الى أخرى.[1]

2. **أهداف التجارة الخارجية:** تعمل التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث نوجزها فيما يلي:[2]

أ. **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل في:

- ✓ زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بأشكالها وأنواعها
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.
- ✓ حماية الصناعة الناشئة أي الحديثة بحيث يجب توفير الظروف الملائمة والمساندة لها.
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.

ب. **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في:

- ✓ تعتبر حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة ضرورية وأساسية في الدولة.
- ✓ إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات والطبقات المختلفة.

المطلب الثالث: الفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.

ان قيام كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يكون نتيجة للتخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي الى قيام التبادل وتتم التجارة الخارجية بين الدول ورغم أوجه التشابه بينهما.

إلا أنه يمكن التمييز بينهما في بعض النقاط التالية:[3]

- ➢ **تباين واختلاف الوحدات السياسية بين الدول:** تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضم حدودا سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد ونظام واحد، بينما تتم التجارة الخارجية بين الأفراد والوحدات التي تنتمي الى دول مختلفة، لكل منها قوانين وأنظمة وتقاليد اقتصادية واجتماعية سياسية.

---

[1] كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص:8.

[2] فراس الأشقر، مقدمة في التجارة الدولية، محاضرة مقدمة لطلاب السنة الثالثة ليسانس، تخصص: تجارة دولية، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، 2017، ص، ص: 5، 6.

[3] مراد عبدات، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014، ص، ص: 7، 8.

- **تنوع السياسات الوطنية:** لكل دولة سياسة اقتصادية تهدف لتحقيق أهداف وطنية، حيث عادة لا تراعي الحكومات التفرقة بين شخص واخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين تعامل الأجانب بأسلوب مخالف، والتجارة الداخلية لا تعطي لعامل الربح والخسارة أهمية كبيرة باعتباره أداة لتوزيع الدخل بين الأفراد، أما بالنسبة للتجارة الخارجية فإن الربح أو الخسارة لهما تأثير على اقتصاد الدولة سواء من حيث مستوى المعيشة أو المركز المالي أو المديونية.
- **صعوبة انتقال عوامل الإنتاج بين الدول:** ان انتقال عوامل الإنتاج بين الدول لا يتم بسهولة، فانتقال العمال مثلا لا يرتبط فقط باختلاف الأجور بين الدول بل يرتبط أيضا باختلاف اللغات والتقاليد الاجتماعية والروابط الوطنية، بينما يكون انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد الواحد سهل ولا تواجهه اية عراقيل وصعوبات.
- **اختلاف الوحدات النقدية:** لكل دولة وحدة نقدية للتعامل وقياس القيم وهي تختلف عن غيرها من الوحدات النقدية للدول الأخرى، ووجه هذا الاختلاف هو أن السلطات النقدية في كل دولة تخضع طبقا لسياسة نقدية وفقا لظروفها الاقتصادية، وبالتالي فان التغيير في قيم العملات يؤدي الى تغيير في أسعار السوق بين عملات الدول، وهذا الاختلاف في أسعار الصرف يؤثر بدوره على حجم التجارة وحركة البضائع بين الدول، لأن هناك اختلاف في النظام المصرفي بين الدول وشروط منح الائتمان وتمويل التجارة الخارجية حيث تكون العملة المستخدمة هي نفسها.
- **الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية:** ويرجع هذا الاختلاف الى ثلاثة عناصر وهي: اختلاف المستهلكين، انفصال الأسواق، ازدياد المنافسة.
- **مرحلة النمو الاقتصادي:** بمعنى تقوم بين دول تمر بمراحل نمو اقتصادي مختلفة كل الاختلاف ففيها دول صناعية او نامية قطعت أشواطا نسبية في عملية التنمية، ودول أخرى لا تزال متخلفة ولا شك أن العلاقات الاقتصادية التي تجري بين هذه الدول تتفاوت في درجات النمو الاقتصادي، على عكس التجارة الداخلية التي لا تنشأ فيها هذه المشكلة.

المبحث الثاني: أساسيات التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية التي يعتمد عليها التطور الاقتصادي لأي بلد، ولها دور مهم في اقتصاديات دول العالم حيث أصبحت تشكل أحد الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في تلك الدول.

المطلب الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية:

ان تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول راجع الى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها في عالم اليوم أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لان اتباعها يدفع الدولة أن تنتج كل احتياجاتها برغم أن ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من

ذلك ومهما يكن ميل أي دولة الى تحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع العيش في عزلة عن باقي الدول الأخرى. [1]

كما يمكن حصر أسباب قيام التجارة الخارجية الراجع الى مشكلة الندرة النسبية، أي محدودية الموارد الاقتصادية مقارنة بالاحتياجات المختلفة في النقاط التالية: [2]

❖ **اختلاف الظروف الطبيعية والمناخية:** يمكننا القول أنه بسبب اختلاف الظروف الطبيعية والمناخية فان بعض الدول لا تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع المنتجات. هذا الذي أدى الى ضرورة التخصيص في إنتاج السلع التي تكون مؤهلة في انتاجها واستبدالها بسلع أخرى من انتاج الدولة الأخرى، ومن هنا يظهر تقسيم العمل بظهور التجارة الخارجية.

❖ **التفاوت في عرض العمل ورأس المال:** وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج خاصة العمل ورأس المال إذ أن بعض الدول تكون لديها وفرة كبيرة من اليد العاملة في حين انها تعاني من نقص في رأس المال، على عكس دول أخرى خاصة الصناعية منها فهي تحتوي على رؤوس أموال كبيرة وضخمة.

❖ **توافر التكنولوجيا الحديثة:** تقوم البلدان التي توجد لديها التكنولوجية الحديثة بإنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية، فالدول المتقدمة يتوفر لديها أحدث الوسائل التي يتم تصديرها الى الدول النامية حيث يعتبر التقدم التكنولوجي عنصرا أساسيا وسببا مهما في قيام التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الخارجية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز: [3]

1. انتقال اليد العاملة:

- ✓ تفاوت الأجور من دولة الى أخرى: وذلك راجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- ✓ الندرة المطلقة للعمل والندرة النسبية.
- ✓ اختلاف درجة المهارة عالميا بالنسبة لليد العاملة.
- ✓ تفاوت مستوى المعيشة والحضارة.

---

[1] توفيق بن الشيخ، سامي بلبخاري، نظريات التجارة الدولية، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس – تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022، ص: 18.

[2] بوشة محمد واخرون، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1980–2018، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم (الجزائر)،المجلد8، العدد2، 2021، ص: 206.

[3] زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر القايد تلمسان، الجزائر، 2011، ص:08.

- ✓ درجة التقدم الاقتصادي.
- ✓ العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يجري تحويلات على النقود بحيث تتأثر القدرة الشرائية.

2. رأس المال:

- ✓ سعر الفائدة الحقيقي: أي ان انتقال النقود يكون وفقا لارتفاع معدل الفائدة.
- ✓ سعر الخصم: إن كان معدل الخصم منخفضا فهو بذلك يكون مصدرا لتشجيع انتقال رؤوس الأموال.
- ✓ سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته على المستوى العالمي يزداد عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3. التكنولوجيات: إن اختراع الات جيدة يعمل على زيادة الإنتاج ويساعد على التقليل من مشاكل ندرة اليد العاملة ويوفر الجهد والمصاريف والوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري، إضافة الى وجود عوامل أخرى تؤثر على التجارة الخارجية والمتمثلة في: ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية، الانفتاح الاقتصادي.

المطلب الثالث: مشاكل التجارة الخارجية وأهم المخاطر التي قد تتعرض لها.

ان تشخيص الداء يسبق الدواء" هذا القول ينطبق على دراسة مشاكل التجارة الخارجية، لذا لا يمكن كتابة النجاح لسياسة تجارية لا تحدد مسبقا العقبات التي قد تواجهها والمعوقات والمخاطر التي قد تؤثر على قدرة الدولة على التصدير للخارج، وهذا يقلل من قيمة أهمية التجارة الخارجية كواحد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع.

1. مشاكل التجارة الخارجية.

تتميز المشاكل الاقتصادية الدولية بأنها أكثر استعطاء بالمقارنة مع المشاكل الاقتصادية الداخلية وهناك نوعين من العقبات التي تتعرض لهم التجارة الخارجية وهما:[1]

المجموعة الأولى: ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي لدولة معينة ويطلق عليها العقبات الداخلية للتجارة الخارجية.

المجموعة الثانية: ترتبط بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي ويطلق عليها العقبات الخارجية للتجارة الخارجية.

[1] بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية–فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012، ص، ص: من 60 الى 64.

أ. **المشاكل داخل الدولة الواحدة للتجارة الخارجية:** تواجه هاته الأخيرة عقبات داخلية حادة التي ترتبط بطبيعة الهيكل الاقتصادي للدول المعنية حيث تتصل هاته العقبات عادة بالإنتاج الوطني والتمويل والمدفوعات الدولية والنقل.

ب. **المشاكل المتعلقة بالمدفوعات الخارجية:** ويقصد بها تلك المعوقات المرتبطة باحتلال ميزان مدفوعات الدولة أحد الأهداف الاقتصادية الأساسية القائمة من أي خطة للتجارة الخارجية لمعالجة الخلل في الميزان التجاري للوصول الى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ج. **اختلاف مشاكل بالنقل المحلي:** ترتبط التجارة الخارجية والمحلية بالنقل ارتباط الروح بالجسد ويرجع ذلك الى ان التجارة غاية والنقل وسيلة تحقق هذه الغاية فكلاهما يكمل بعض لذا يلاحظ أن نمو التجارة والنقل في خطين متوازيين، وتظهر أهمية النقل المحلي في التجارة الخارجية في ربط المسافة الداخلية بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.

د. **تنوع المشاكل بين الدول للتجارة الخارجية:** تتعلق التجارة بمؤثرات ومتغيرات دولية تؤدي بها الى خطورة تتصل بطبيعة النظام الاقتصادي العالمي ومن ثم فإنها لا تقع تحت رقابة أو تأثير الاقتصاد الوطني، ويتم التعامل مع هذه المشاكل كمؤشرات او واقع من الصعب على الدولة ان تغيره بإرادتها المنفردة، وذلك على خلاف المشاكل الداخلية التي تتعامل مع متغيرات تخضع لتأثير الاقتصاد الوطني.

2. مخاطر التجارة الخارجية:

ان عملية التجارة الخارجية تسمح بتدخل عدة أطراف (المصدر، المستورد، الوسيط، الجمركي، المؤمن) ونظرا للبعد الجغرافي بين أطراف العملية وكذلك الاختلاف في القوانين فقد تواجهها عدة مخاطر في بلد واحد ونستطيع أن نذكر الأنواع التالية من الاخطار:[1]

أ. **المخاطر السياسية:** يقع هذا الخطر في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد المستورد وكذلك في حالة الحروب أهلية أو اجنبية أو اصدار قوانين ضد الشركات الأجنبية كالتأميم أو المصادرة أيضا في حالة اعاقة النشاط الداخلي للشركة الأجنبية بسبب عوائق ذات طبيعة قانونية أو مالية أو جبائية.

ب. **المخاطر الاقتصادية:** متعلقة بالتطورات على المستوى الاقتصادي الداخلي، مثل ارتفاع الأسعار المحلية للدولة المصدرة نتيجة الزيادة غير المتوقعة في أعباء العمال أو تكلفة المواد الأساسية

[1] شلالي رشيد، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم التجارية تخصص: إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم التجارية، جامعة الجزائر03 ،2011 ، ص، ص: من 85 الى 87.

اللازمة لإنتاج السلع الموجهة للتصدير بحيث يتحمل المصدر الخسارة في حالة احتواء العقد على صيغة الأسعار غير ربحية.

ومن هنا يمكننا تلخيص المخاطر الاقتصادية في المخاطر التي يشكلها ارتفاع سعر التكلفة في الفترة بين اقتراح السعر للزبون والارسال.

ج. **المخاطر التكنولوجية:** تلزم عمليات التجارة الخارجية على المؤسسة أن تتوقع التكنولوجيا المستخدمة في الأسواق الخارجية المختلفة وذلك لان استخدام معايير تكنولوجية مختلفة يؤدي الى خسارة حقيقية للمؤسسة.

د. **المخاطر القانونية:** تلجأ المؤسسة في تطورها الخارجي الى إبرام العقود الدولية مع أطراف خارج أراضي الدولة، لذلك يجب أن تكون على دراية كاملة بالقوانين الدولية السارية على هذه العقود وكذلك القوانين المطبقة في الدول التي يتعامل معها العميل أو محل استثمار المستثمر الأجنبي.

هـ. **المخاطر المالية:** ان التسيير المالي الدولي للمؤسسة لا يقتصر فقط على تسيير التدفقات المالية، بل يشمل أيضا ادارة المخاطر المختلفة التي لها علاقة أو تأثير نتيجة الاستغلال فضلا عن القيمة المالية للمؤسسة.

المبحث الثالث: نظريات التجارة الخارجية.

لقد تعددت الآراء والنظريات المفسرة لأسباب قيام التجارة الخارجية بين دول العالم، وذلك تبعا للعصر الذي ينتمي اليه كل مفكر أو المدرسة التي يؤمن بأفكارها.

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية.

قبل مناقشة النظرية الكلاسيكية لا بد من إعطاء الفرضيات التي قامت عليها النظرية حيث استند الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية في تفسيرهم لأسباب قيام التجارة الخارجية وكذا العوائد الناتجة عنها على مجموعة من الفرضيات أهمها: [1]

- ✓ وجود دولتين، وجود سلعتين، والتبادل يكون على شكل مقايضة.
- ✓ عوامل الإنتاج متوفرة بكمية محدودة ووجود عامل انتاج وحيد وهو العمل ذلك لان نمو الإنتاج لا يرجع الى الزيادة في أحد العوامل وانما الى إنتاجية العوامل المتاحة والتي تتمثل في العمل.
- ✓ عدم تغير تكاليف الإنتاج مع زيادة السلع المنتجة.
- ✓ اهمال مصاريف النقل والرسوم الجمركية أو مصاريف التأمين.
- ✓ التوظيف الكلي لعوامل الإنتاج، أي أن زيادة إنتاج سلعة ما يستلزم انخفاض انتاج سلعة أخرى.
- ✓ حرية حركة عوامل الإنتاج داخل الدولة وعدم قابلية التنقل بين الدول.

[1] بوعزيز ناصر، نظريات الاقتصاد والتبادل الدولي، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص: مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022، ص:20.

- ✓ سيادة المنافسة التامة في جميع الأسواق.

وعلى أساس هذه الفروض ضمت النظرية أراء وأفكار مجموعة من الاقتصاديين منهم:

1. نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث:

استعرض أدم سميث في كتابه ثروة الأمم فوائد حرية التجارة، فأوضح أن حرية التجارة تتيح للبلد الاستفادة من مزايا تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق، ولقد جاء حديث أدم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه النظام التجاري حيث بين ادم سميث ان التجارة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تتخصص الدولة في انتاج السلعة التي تستطيع انتاجها بأقل تكلفة وتبدلها بسلعة كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا يؤدي بالتالي الى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة الى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة.[1]

2. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:

يوافق ريكاردو " ادم سميث" في أن النفقات المطلقة تعطي ميزة مطلقة لبلد ما في انتاج سلعة معينة، لكنه يحدد تلك القاعدة بالنسبة للتجارة الداخلية أما بالنسبة للتجارة الخارجية فان قاعدة النفقات المطلقة لا تفسر قيام التجارة بين مختلف الدول، ومن هنا بدأ تحليل ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية.

جوهر النظرية: في ظروف التجارة الحرة يمكن لأي دولة أن تتخصص في انتاج وتصدير السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل وتستورد السلعة التي تنتجها بتكلفة نسبية أكبر، والمقصود بالميزة النسبية هي أقل تكلفة نسبية تنفق في سلعة واحدة مقارنة بسلعة أخرى يتم انتاجها في بلدين مختلفين.[2]

3. نظرية الطلب المتبادل لجون ستيوارت ميل:

لقد تنبه لهذه المسألة الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" الذي كان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الخارجية وفي ابراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي، فوفقا لهذه النظرية فان معدل التبادل الدولي يحدد على أساس الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى.

---

[1] بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري –دراسة حالة الجزائر–مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في تخصص التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص: 5.

[2] عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي –، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص:6.

بمعنى أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الخارجية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية وهذا ما سماه ميل بقانون الطلب المتبادل.

- أما عن كيفية تحديد معدل التبادل عند ميل فان ذلك يتوقف على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب، حيث يتحدد هذا الطلب بمعدل التبادل الداخلي للسلعتين في الدولة الأولى ومعدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية، وبالتالي تعود المكاسب الأكبر من التجارة الخارجية إلى صاحب الطلب الأصغر بينما يحظى صاحب أكبر طلب بالمكاسب الأقل ويميل التبادل لصالح الدولة ذات المرونة الأقل أي التي يتغير طلبها بمقدار ضئيل مقارنة بالسعر والعكس صحيح.
- ومن خلال هذا العرض تبين ان النظرية قد ابتعدت عن الواقع وهذا لافتراضها تكافؤ أطراف المبادلة، ففي حالة تبادل دولي بين دول غير متكافئة فمن الممكن ان لا يكون للطلب المتبادل دور في تحديد نسبة التبادل الدولي، ولهذا ظهر الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية من اجل تكملة ما قام به الجيل الأول للنظرية وهذا ما سيتم الاشارة اليه في المطلب الموالي.[1]

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية.

قبل مناقشة النظرية النيوكلاسيكية لا بد من إعطاء الفرضيات التي قامت عليها هاته النظرية حيث يندرج تحليل الجيل الثاني لهاته النظرية وفق المسار الليبيرالي الذي وضعه الجيل الأول وبالتالي فنتائجه تأتي تدعيما لهذا المنهج، إلا أنه يرفض الاعتماد على نظرية العمل كمحدد لقيمة السلعة ويطرح بدلها نظرية جديدة في القيمة تكون نقطة انطلاق التحليل النيوكلاسيكي، كما تشترط هذه النظرية أن قانون المزايا النسبية يكون مقبول من طرفهم لكنهم يفسرونه بأدوات مختلفة، كما تتضمن النظرية النيوكلاسيكية نفس فروض النظرية الكلاسيكية ولكنها تختلف عنها في: [2]

- وجود أكثر من عامل إنتاج وحيد وهما العمل ورأس المال.
- وجود عدة تقنيات لإنتاج كل سلعة، إلا أن التقنية المستخدمة في إنتاج سلعة معينة تختلف من بلد إلى أخر بسبب اختلاف أسعار عوامل الإنتاج فيها.
- تماثل الأذواق في كل بلد.

1. نظرية تكلفة الفرصة البديلة لهابرلر. Haberler :

حسب هذه النظرية: لا تقاس تكلفة سلعة معينة بكمية العمل المبذول في انتاجها وانما بمقدار كمية السلعة الثانية المضحى بها وذلك من اجل تحرير كمية كافية من الموارد لإنتاج وحدة اضافية من السلعة الاولى وبالتالي فان الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلع تتمتع

[1] ناصر بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

[2] ناصر بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 23، 24.

بميزة نسبية في انتاجها. وتسمح هذه النظرية بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في انتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في انتاج سلع أخرى.

كما بين هابرلر بان اسعار السلع في هذه الدولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في انتاج هذه السلع يستطيع ان يحقق المكسب من وراء التبادل الدولي بواسطة تلاقي العرض والطلب في البلدين.

2. نظرية نسب عوامل الإنتاج لهكشر وأولين:

تعتمد هذه النظرية على اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع التي بدورها تؤدي الى قيام التجارة الخارجية وحالة تساوي هذه التكاليف لا يؤدي الى قيامها، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها هاربلر في نظرية تكلفة الفرصة البديلة.

إن قيام التجارة الخارجية حسب اولين راجع الى وجود عاملين أساسيين هما:[1]

- **اختلاف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في دوال الإنتاج فيما بين الدول المختلفة:** فاختلاف الدول من حيث تمتعها بالندرة النسبية لعوامل الإنتاج، يؤدي الى اختلاف الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول، أي إذا كان التبادل حرا بين البلدين فإن كل بلد سيتخصص ويصدر المنتج الذي يتطلب في انتاجه كميات أكبر من عامل الإنتاج الوافر نسبيا ويستورد المنتج الذي يستعمل في انتاجه كميات من عامل الإنتاج النادر نسبيا.
- **اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة:** أي ان اختلاف دوال الإنتاج من الناحية الفنية تحتاج فيه بعض السلع الى توافر عوامل الإنتاج بدرجة أكبر من العوامل الأخرى، أي ان التبادل الدولي للمنتجات حسب نظرية التوافر النسبي هو بطريقة غير مباشرة لتبادل عوامل الإنتاج المتوافرة في مختلف الدول.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية.

بعد وصول أفكار المدرسة النيوكلاسيكية للتشبع واصطدامها مع واقع الاقتصاديات الحديثة، ظهرت النظريات الحديثة التي تعمل على إيجاد تفاسير أخرى أكثر موضوعية وأكثر تناسبا مع الاتجاهات الكبرى للتجارة الخارجية.

إن ظهور النظريات الحديثة راجع الى الضعف الذي عرفته النظريات السابقة في تفسير خصوصيات التبادل الدولي الحالي، وسنتطرق الى أهم النظريات التي تناولت هذه الخصوصيات بدءا بالعامل التكنولوجي، ثم المنافسة غير التامة أو دور الطلب، وبعد ذلك اقتصاديات الحجم.

---

[1] فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية – دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأور ومتوسطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص، ص: 30، 31.

1. نظرية الفجوة التكنولوجية لبوسنر:

حسب نموذج الفجوة التكنولوجية فإن قسطا كبيرا من التجارة الخارجية ينشأ تبعا للتفوق التكنولوجي الذي يعطي للدولة المبتكرة ميزة نسبية مؤقتة، وتزول مع استدراك الدول الأخرى للفجوة التي أحدثها التفوق التكنولوجي ولقد بين بأن التدارك الدولي للتكنولوجيا الجديدة يحكمه نوعين من فترات الابطاء وهما: [1]

- **فترة إبطاء الطلب:** وهي الفترة الزمنية الفاصلة بين بداية الإنتاج للسلعة في الدولة المبتكرة وبداية استهلاكها في الدول الأخرى.
- **فترة إبطاء التقليد:** وهي الفترة الزمنية الفاصلة بين بداية الإنتاج للسلعة في الدولة المبتكرة وبداية انتاجها في الدول الأخرى.

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، فعادة فترة ابطاء التقليد تكون أطول من فترة إبطاء الطلب، والفرق بين الفترتين يطلق عليه اسم الفجوة التكنولوجية وهي التي تفتح المجال أمام التجارة الخارجية لهذه السلعة.

2. نظرية دورة حياة المنتوج لفرنون:

تعد نظرية دورة المنتج واحدة من أكثر الأدوات تطورا لتحليل الجانب الديناميكي للتجارة الخارجية ويعد أصلها للاقتصادي السويدي ستافان ليندر. كل هذه المراحل الخمس التي يطلق عليها عموما فرضيات ليندر تناولها فرنون لشرح تدويل الإنتاج من خلال مفهوم دورة المنتج وتتمثل هذه المراحل في:[2]

- ✓ لا يمكن ادخال سلعة مصنعة الى السوق إلا من قبل رائد الاعمال عندما يكون هناك طلب محتمل.
- ✓ يعرف رائد الاعمال سوقه المحلية بشكل أفضل لتحديد الطلب.
- ✓ يعتمد نطاق السلع التي يمكن ان ينتجها بلد ما على الطلب المحلي.
- ✓ لا تقوم الدولة المبتكرة إلا بتصدير السلعة الى الدول التي يكون طلبها مشابها للطلب السائد في سوقها المحلي.
- ✓ تتمتع البلدان التي لديها مطالب مماثلة لتلك الخاصة بالدولة المبتكرة بمستوى مماثل من دخل الفرد.

وتتميز دورة المنتج بأربع مراحل متميزة وهي كالتالي:

---

[1] حليس عبد القادر، نظريات التجارة الدولية، محاضرات موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس، تخصص: مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022، ص، ص: 54، 55.

[2] Emmanuel Nyohoho Pierre، Paul Proulux، le commerce international، théorie، politique et perspective industrielles، presse de l'Université du Québec، Québec, 2006، p، p: 145, 146, 147.

- **مرحلة الانطلاق:** في المرحلة الأولى يتم تطوير المنتج وتسويقه ولا يمكن انتاج السلعة في السوق المحلية الا مع بدء التصدير الى البلدان ذات الطلب المماثل بالإضافة الى انه طوال مرحلة التقديم تكون السلعة مكثفة في العمالة الماهرة لتصميمها وتكييفها مع السوق.
- **مرحلة النمو:** خلال هذه المرحلة تصبح عملية التصنيع معروفة أكثر فأكثر وينتشر الطلب على السلعة على نطاق واسع، حيث تصدر الدولة المبتكرة أكثر ولكن يجب أن يحسب حسابها الان مع ظهور منافسين أجانب جدد.
- **مرحلة النضج:** تصبح عملية التصنيع أكثر اتساقا وحتى مشفرة وبالتالي فإن السلعة تكون كثيفة حسب رأس المال في هذه المرحلة أكثر مما كانت عليه في مرحلة التقديم. ويترتب على ذلك انخفاض كبير في صادرات الدولة المبتكرة، لأن أولى الدول التي تبنت هذه السلعة تنافسها في الأسواق العالمية.
- **مرحلة الانحدار:** في المرحلة الأخيرة يصبح البلد المبتكر مستوردا وينتقل الإنتاج الى مناطق أخرى من العالم.

3. نظرية ليندر والتبادل الدولي:

يرى ليندر أن تفسير التجارة الخارجية باختلاف عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة لقد فرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين نوعين من السلع: [1]

- **المنتجات الأولية:** فحسب رأيه فإن تجارة المنتجات الأولية تتم طبقا للميزة النسبية، وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير هكشر وأولين.
- **السلع الصناعية:** فيرى ليندر أن الامر أكثر تعقيدا فهناك مجموعة من العوامل التي تحدد الصادرات المحتملة والواردات المحتملة، وهناك مجموعة أخرى من العوامل التي تحدد الصادرات الفعلية والواردات الفعلية، ومن أهم محددات الصادرات المحتملة حجم الطلب المحلي. إذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج لابد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة ولابد أن يكون انتاجه منها على الأقل في المراحل الأولى موجها لهذا الغرض.

والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو أن وجود الطلب المحلي على السلع يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة.

[1] جلطي غالم، العلاقات الاقتصادية الدولية، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص، ص: 48، 49.

4. نظرية اقتصاديات الحجم:

نعني باقتصاديات الحجم وفورات الإنتاج الكبير هي تلك المزايا التي يتمتع بها نظام أو أسلوب الإنتاج الكبير ونميز نوعين من الوفرات داخلية وخارجية، ومن بين الفرضيات التي قامت عليها نظرية اقتصاديات الحجم في تفسير التجارة الخارجية هي فرضية ثبات غلة الحجم والتي تعني زيادة حجم الإنتاج بنفس زيادة المدخلات الممثلة في عوامل الإنتاج، أما غلة الحجم المتزايدة فتعني زيادة الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عوامل الإنتاج وتعتبر هذه النظرية أن وجود سوق داخلية ضخمة يعتبر شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم انتاجها في ظل اقتصاديات الحجم ومن هنا يمكننا القول إن هاته النظرية تسعى الى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير في انتاج السلع النصف المصنعة والسلع الوسيطة.[1]

المبحث الرابع: سياسات التجارة الخارجية والاطراف المتداخلة فيها.

في دراستنا لنظرية التجارة الخارجية رأينا أن التجارة الحرة بين الدول تعود بمنافع على جميع الدول المتاجرة وبالرغم من تدخل الحكومات فيها بهدف تقييد التدفقات التجارية الدولية بطرق مختلفة ويرجع هذا التدخل الى اختلاف السياسات التجارية المطبقة من طرف الدولة وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها:

1. **مفهوم السياسة التجارية:** توجد مجموعة من التعاريف من أبرزها: [2]

- **التعريف الأول:** هي عبارة عن برنامج حكومي مخطط يتم فيه تحديد مجموعة من الاساليب التي يمكن أن تؤثر على التجارة الخارجية وهذا لضمان الوصول إلى الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية ... الخ
- **التعريف الثاني:** تعتبر أحد فروع السياسة الاقتصادية العامة تقوم بترتيب شؤون التجارة الخارجية من خلال أدوات للوصول الى مبتغى محدد.[3]

---

[1] سدي علي، دروس في نظرية التجارة الدولية، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2015، ص: 115.

[2] بن يحي ابتسام، محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013، ص: 25.

[3] السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،2019، ص: 135.

- **التعريف الثالث:** تشمل مراقبة عامة على الواردات والتي تهدف الى تحويل الانفاق المحلي عن السلع الأجنبية كما أن تشجيع الصادرات هو هدف الرقابة من خلال تحويل الطلب الاجنبي في اتجاه السلع المحلية وتنقسم هذه الرقابة إلى ثلاثة أقسام:

- **الرقابة الضريبية:** تعتبر من أحد أبواب ميزان المدفوعات تشمل على الرسوم أو الحوافز المفروضة ومن أهم الوسائل التي تستعملها هي الرسوم الجمركية على الواردات ودعم الصادرات.
- **الرقابة التجارية:** تضم الحصص الاستيرادية والتصديرية ومختلف الحواجز الغير الجمركية.
- **الرقابة النقدية:** تكون فيها الرقابة على الصرف وشروط الودائع المسبقة ونظم سعر الصرف المتعدد.

2. أهداف السياسة التجارية:

هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى السياسة التجارية لتحقيقها من بينها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كما ذكر أن هذه السياسة تستخدم مجموعة من الأدوات في هذه النقطة سيصب الأمر في التركيز على الأهداف الاقتصادية مع القيام بذكر الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية باختصار وهي كما يلي:[1]

➢ الأهداف الاقتصادية:

يتم إيجازها في ثلاثة عناصر مهمة متمثلة في:

- **حماية الصناعة الوطنية الناشئة:** تعتبر من أهم أهداف السياسة التجارية وذلك راجع إلى قيام دولة لصناعة تكون حديثة بتقديم سلع يحتاجها المجتمع وهذه السلع تكون أعلى تكلفة وأقل نوعية في البداية بالمقابل والعكس للمنافسين لها في دول أخرى التي يتم إنشاؤها منذ فترة زمنية طويلة وتعرف بالصناعة الراسخة إلا أن عنصر الزمن هنا راجع الى أنه كلما كانت الفترة طويلة كلما تمتعت السلعة بالكفاءة والنوعية الفنية دون غض النظر حول الكفاءة السعرية في شكل تخفيض التكاليف.
- **تحقيق التوازن الخارجي:** تعمل الدولة على تحقيق هذا الهدف من خلال الرفع في الصادرات وتخفيض الواردات لأن زيادة الواردات عن الصادرات يعني أن المستهلك المحلي في حالة استهلاكه لسلع أجنبية أكبر من استهلاك الأجانب على السلع المحلية سيولد عجز في ميزان المدفوعات وللقضاء والتخلص من هذه النقطة يتم اللجوء إلى التوازن الخارجي.
- **تحقيق التوازن الداخلي:** إن العجز الذي يصيب الموازنة العامة للدولة يكون جراء زيادة النفقات العامة على السلع والخدمات عن الإيرادات العامة حيث يتم تغطية هذا العجز عن طريق مصادر مالية لإعادة التوازن ومن أهم المصادر هو فرض تعريفة جمركية على الواردات من الخارج.

[1] السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان ، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 137، 138.

- **الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية:**

- **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في: [1]

1-القيام بتوزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة.

2-عملية منع استيراد بعض السلع من أجل حماية الصحة العامة.

3-العمل على تطبيق مبدأ الحماية خاصة للفئة الاجتماعية.

- **الأهداف الاستراتيجية:**

تتمثل في كل ما يتعلق بأمن المجتمع من جوانبه الاقتصادية والعسكرية والغذائية، حيث تسعى الدولة إلى توفير أدنى حد من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما بلغت تكلفته وهذا الأمر بدوره يعطي للسياسة التجارية أمر بتحقيقه من خلال فرض رسوم جمركية بالإضافة إلى أن هناك بعض الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي تقوم بتوفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا. [2]

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية وأدواتها.

- **أنواع السياسات التجارية:**

تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسين هما: [3]

أولا: سياسة الحماية التجارية:

تعرف كذلك بسياسة تقييد التجارة الخارجية، ويقصد بها قيام الدولة بفرض سلطتها من أجل التأثير على حجم وسير المبادلات التجارية وان هذه السياسة يجب مراعاة فيها المصلحة الوطنية لا الفردية وذلك لأنه من وجهة نظر التجارة الخارجية هو ان عملية التنمية الاقتصادية تسقط وتسلط الضوء على زيادة النمو على مستوى القوى المنتجة ولذلك فإن القدرة الانتاجية بين الدول تشتغل على تقليل التعاون.

1-أنواع الحماية:

أ. **الحماية الهجومية:** إن الأمر الذي جعل من إقامة نظام الحماية هو ضعف عوامل الإنتاج وعامل الخبرة الذي يكون محدود لدى المؤسسات، حيث أن الدولة كانت تسعى الى سد العجز في الإنتاج الوطني، لأن القطاع الاقتصادي من طرف الدولة يحاول الوصول إلى بعض الصفات النسبية من أجل دعم هذا القطاع وتمكنها من المزاجية فضلا عن انتشارها في السوق المحلي. [4]

---

[1] عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2010/2000، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص: 134.

[2] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص. ص:238-239.

[3] محمد خالدي الحريري، الاقتصاد الدولي، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1977، ص: 198.

[4] Benad R. Cnava. C. Sarf, Economie General, Edition Hachette, Paris, 1992, P P : 84-85.

ب. **الحماية الدفاعية:** يتم اللجوء إلى هذا النوع في حالة تعرض النشاط الاقتصادي الى الزوال أو التدهور حيث نجد هذا النوع خاصة في الصناعات الحربية وبعض قطاعات الزراعة والصناعة.

ج. **الحماية الفعلية:** إن الأسواق العالمية تحتوي على نوعين من المنتجات كما هو معروف في الاقتصاد حيث يعمل هذا النوع من الحماية على قياس درجة الاستفادة للقيمة المضافة لمنتجات الصناعة المحلية مقابل الطرف الأخر من منتجات الصناعات الأجنبية.

2. حجج سياسة الحماية التجارية:

تنقسم هذه الحجج إلى قسمين أحدهما اقتصادي والأخر غير اقتصادي:

أ. **الحجج الاقتصادية:** تتمثل في: [1]

- ✓ حماية الصناعات الناشئة.
- ✓ استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- ✓ معالجة البطالة.
- ✓ تعمل على تطوير وتحسين شروط التبادل الدولي.
- ✓ العمل على تقليل التقلبات في الدخل الوطني.

ب. **الحجج الغير الاقتصادية:** تتمثل في: [2]

- ✓ إن اختلاط الأجناس والثقافات يجعل الدولة تقوم بالعمل على الحفاظ على الطابع الوطني تخوفا من هذا الأمر.
- ✓ من مأمورية الدولة القيام بتقديم يد المساعدة لحماية الصناعات الوطنية.
- ✓ العمل على توفير مبدأ حماية الصناعات التي مبتغاها دعم المنتجات الاستراتيجية والانتاج الحربي من أجل حماية الدولة وتأمينها لقدراتها الدفاعية في فترة الحرب.

ثانيا: سياسة حرية التجارة:

لقد قام الفيزيوقراط على مبدأ حرية التجارة والدفاع عنه كما ساهموا في عملية منع الحكومات من التدخل في الشؤون الاقتصادية، حيث يكمن محتوى وحجج هذا المذهب الحرية في: [3]

---

[1] محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1977، ص. ص: 170-171.

[2] محمد الناشر، التجارة الداخلية والخارجية، ماهيتها، تخطيطها، منشورات جامعة حلب، لكلية العلوم الاقتصادية، سوريا،1999، ص. ص: 224-226.

[3] ابتسام حملاوي، منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، مدرسة الدكتوراه، جامعة منثوري قسنطينة، 2010-2011، ص ص: 24، 25.

- ✓ إن مبدأ الدفاع عن حرية التجارة الخارجية يرجع للمذهب الطبيعي الذي ظهر في فرنسا بقيادة " فرونسوا كينيه " الذي ينص على عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية.
- ✓ يرى أنصار الحرية أن التجارة الخارجية هي أحد مظاهر التعاون الإنساني وهذا من خلال:
- ✓ تعمل الحرية الى انخفاض أسعار السلع الدولية.
- ✓ تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع.
- ✓ تساهم في الإنتاج بكثرة في البلدان الصغيرة.
- ✓ تعتبر حاجز يمنع قيام الهيئات الاحتكارية لأن الاحتكار سواء وطني أو إقليمي لا يقوم إلا في ظل الحماية.

- **أدوات السياسة التجارية:**

تتعدد أدوات السياسة التجارية تبعا للنظام الاقتصادي السائد، فيمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع ألا وهما الأدوات السعرية والكمية والتنظيمية.

1-الأدوات السعرية:

تؤثر هذه الأدوات في تيار التبادل الدولي عن طريق التأثير في أثمان الواردات والصادرات بين كل من الرسوم الجمركية والإعانات والإغراق وتخفيض سعر الصرف.

أ- الرسوم الجمركية:

تعتبر الرسوم الجمركية من أهم أدوات السياسات التجارية، والتي تستخدم عادة لتحقيق أهدافها وتمثل الضريبة الجمركية بمثابة رسم في صورة مبلغ معين على السلعة وقت عبورها حدود الدولة وهي الوسيلة التقليدية المفضلة لتطبيق سياسة الحماية التجارية والتقليل من الواردات، أما الرسوم على الصادرات فهي نادرة نسبيا وفي بعض الدول يتم فرض الضرائب أو الرسوم الجمركية بغرض تحقيق ايرادات جمركية.[1]

كما توجد مجموعة من النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في وقت معين التي يطلق عليها اسم التعريفة الجمركية، وهي عبارة عن جدول تضعه الدولة يتضمن الرسوم الجمركية بأنواعها المختلفة ويمكن التفرقة بين أنواع عديدة من الرسوم الجمركية طبقا لأسس مختلفة فحسب أساس احتساب الرسوم الجمركية نفرق بين ثلاثة أنواع: [2]

- ✓ **الرسوم النوعية:** وهو رسم استيراد يتخذ قيمة نقدية ثابتة على الوحدة العينية الواحدة بغض النظر عن سعرها.

---

[1] ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2008، ص:144.

[2] علي، عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015، ص.ص:263-265.

- ✓ **الرسوم القيمية:** هي الرسوم التي تفرض كنسبة مئوية ثابتة من القيمة النقدية لوحدة واحدة من السلعة المستوردة.
- ✓ **الرسوم المركبة:** هي بمثابة خليط من الرسوم القيمية والرسوم النوعية تتضمن رسما نوعيا يضاف الى رسم قيمي.

أما من حيث الهدف هناك نوعان: [1]

- ✓ **الرسوم المالية:** تفرض بهدف تحقيق ايراد خزانة الدولة.
- ✓ **الرسوم الحمائية:** الهدف من فرض هذا النوع هو حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

ب- إعانات التصدير: هي مجموعة من الاجراءات المالية التي تتخذها الدولة بهدف تخفيض التكلفة الكلية للإنتاج في مشروع أو صناعة معينة. [2]

وتنقسم من حيث تطبيقها الى نوعين: [3]

- ✓ **إعانات على نطاق واسع:** وهي التي تمنح الى كافة القطاعات.
- ✓ **اعانات على نطاق ضيق:** تطبق على صناعة أو مشروع.

ج. الرقابة على الصرف:

يعني قيام الدولة بوضع قيود على الكمية المحدودة من النقد الأجنبي بين من يملكون العملات (عارضيه) ومن يرغبون في الحصول عليها (طالبيه)، وأهم ما يميز نظام الرقابة على الصرف هو وجود احتكار رسمي للصرف الأجنبي حيث تتوقف درجة الرقابة على درجة هذا الاحتكار. [4]

د.الإغراق: يعتبر من أهم الوسائل التي تتبعها الدولة للتفرقة بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، ويوجد ثلاثة أنواع من هاته السياسة وهي:[5]

- ✓ **الإغراق العارض:** يفسر ظروف استثنائية طارئة مثل الرغبة في التخلص من فائض الانتاج لسلعة معينة.
- ✓ **الإغراق قصير الأجل:** يهدف لتحقيق هدف معين وينتهي بتحقيق هذا الهدف مثال تخفيض مؤقت لأسعار البيع بقصد فتح سوق أجنبية.

---

[1] زينب، حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004، ص:286.

[2] عبد الباسط، سياسات التجارة الخارجية، دار النهضة العرقية، القاهرة، 2000، ص: 316.

[3] جمعة، سعيد سرير، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2002، ص: 101.

[4] عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص:70.

[5] جاسم محمد منصور، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص:139.

✓ **الإغراق الدائم:** يرتبط بسياسة دائمة تستند الى وجود احتكار في السوق الوطنية الذي يتمتع بالحماية ويشترط لنجاح سياسة الإغراق انفصال الأسواق عن بعضها البعض.

2-القيود الكمية:

من أهم الوسائل المستخدمة في هذا النطاق نجد ثلاثة قيود وهي:

أ. نظام الحظر أو المنع:

يعني أن الدولة تحظر التعامل التجاري مع الخارج أي أن الحظر قد يقع على الواردات فقط أو على الصادرات فقط أو كليهما حيث يعتبر الحظر حظرا على التجارة الخارجية لأنه قد يكون على جميع السلع وعلى جميع البلدان. [1]

ب. نظام الحصص:

وهو أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال مدة محدودة. [2]

ج- تراخيص الاستيراد:

تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية حيث تتمثل تراخيص الاستيراد في عدم السماح بالاستيراد الا بعد موافقة الدولة وتعطى هذه الموافقة في صورة إذن او ترخيص بالاستيراد.[3]

3-القيود التنظيمية:

تعتبر الإطار التنظيمي لتطبيق إجراءات السياسة التجارية المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية وأهم ما يمكن التطرق إليه في هذا المجال نذكر:

أ. المعاهدات والاتفاقيات التجارية:

تعرف المعاهدة التجارية على أنها اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بهدف تنظيم المسائل التجارية فيما بينها تنظيما عاما، إضافة إلى الاتفاقيات التجارية التي تمثل معاهدة بين دولتين بموجبها تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد بغرض زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما.

ب. اتفاقيات الدفع:

هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقا للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وينتشر هذا الأسلوب بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية. [1]

---

[1] مجدي، محمد شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص: 127.

[2] موسى، سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 70.

[3] عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص: 337.

ج. التكتلات الاقتصادية:

يعتبر أفضل أسلوب لجأت إليه الدول المتقدمة والنامية لدفع عمليات التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي بها، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي وسيلة هامة لدفع عملية التنمية الاقتصادية وهذا الأخير يعمل على تقوية الروابط الاقتصادية بين العديد من الدول عن طريق تنظيم عمليات الانتاج والمبادلات التجارية وانتقال عناصر الإنتاج. [2]

فيما يلي ذكر بعض أهم آثار أدوات السياسة التجارية في الجدول التالي:

جدول رقم (01): أهم آثار أدوات السياسة التجارية

أدوات السياسة / الاثار	الرسوم الجمركية	إعانات الصادرات	حصص الاستيراد	قيود طوعية على الصادرات
فائض المنتج	زيادة	زيادة	زيادة	زيادة
المستهلك	انخفاض	انخفاض	انخفاض	انخفاض
ايرادات حكومية	ارتفاع	انخفاض زيادة نفقات الحكومة	من دون تغيير	من دون تغيير
الرفاهية العامة للأمم	حيادية النتائج	انخفاض	نتائج حيادية	انخفاض

المصدر: كمال سي محمد، مدخل الاقتصاد الدولي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 104.

المطلب الثالث: الأطراف المتداخلة في عملية التجارة الخارجية.

إن قيام عملية التجارة الخارجية ترتكز على مجموعة من الأطراف وهذه الأخيرة تنقسم إلى أطراف مباشرة والأخرى غير مباشرة وهما:[3]

1. **الأطراف المباشرة في عملية التجارة الخارجية:** يوجد ثلاثة أطراف مباشرة تتدخل في عملية التبادل الدولي.

أ. المصدر: هو الذي يقوم بإنتاج أو شراء البضاعة لبيعها في الخارج بغض النظر عن نوع البضاعة التي يتعامل بها.

ب. المستورد: هو الذي يشتري البضاعة قصد بيعها في الأسواق الداخلية ويقوم هذا الأخير بمشروعه في أسواق بعيدة.

---

[1] زينب، حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص: 298.

[2] محمود، عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ،الاسكندرية، 2010-2011، ص:147.

[3] خروف منير، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص:100.

ج.البنوك التجارية: هي المؤسسة المالية التي تمنح قروضا قصيرة الأجل بالإضافة إلى الودائع التي تتقبلها من الأفراد وتلتزم بدفعها عند الطلب وفي الموعد المتفق عليه.

2. **الأطراف الغير المباشرة في عملية التجارة الخارجية:** هم الأطراف الذين يقومون بدور تسهيل التبادل على الأطراف الخارجية والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (01):

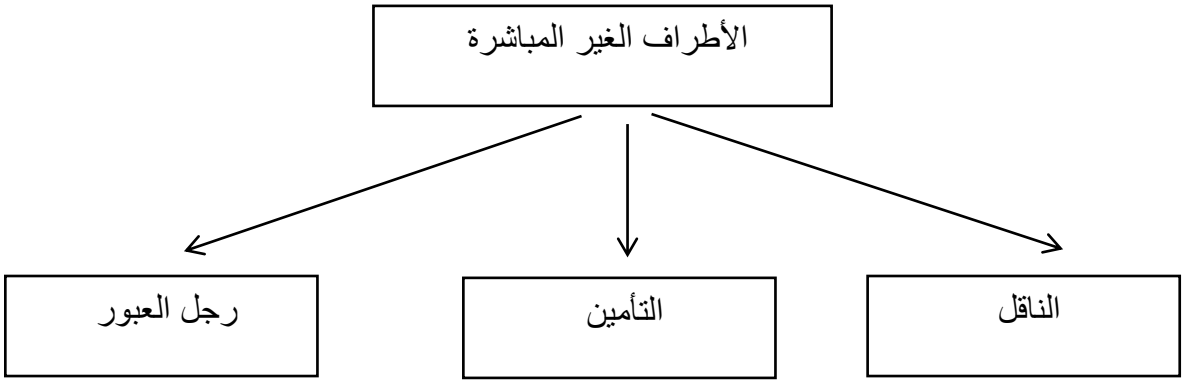

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على محاضرات المالية الدولية للسنة الجامعية 2022 تخصص مالية وتجارة دولية للأستاذ خروف منير.

أ- الناقل: تلعب عملية النقل أهمية بالغة في عمليات التجارة الخارجية وذلك بتأثيرها على سعر البيع النهائي حيث تلجأ بعض المؤسسات إلى توكيل المهمة إلى مؤسسات خاصة لكون أن تكلفتها كبيرة وعدم توفرها على إمكانيات سواء المادية والمالية لتنظيم عمليات النقل الدولي، وهناك ثلاثة وسائل لعملية النقل نذكر منها: النقل الجوي، النقل البري، النقل البحري.

ب-التأمين: هو عملية بمقتضاها يتحصل أحد الطرفين وهو المؤمن له على التأمين مقابل دفع قسط التأمين من خلال تعهد كتابي يحرر لصاحبه.

ج-رجل العبور: يعتبر أساس الوساطة في عمليات النقل حيث قد يكون ناقلا ومراقبا بحريا كما يمكن أن يكون وكيلا معتمدا لدى الجمارك مكلفا بخدمات التأمين.

المبحث الخامس: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالتجارة الدولية.

ركزت معظم الادبيات على أهمية التجارة للنمو وعلى الروابط التجارية بين الاقاليم ولم يركز الا القليل منها في السنوات الاخيرة على اهمية الروابط بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الدولية.

المطلب الاول: أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الصادرات.

لقد جاء في تقرير الاونكتاد عام 2002 أن ارتفاع الصادرات مرتبط بالشركات متعددة الجنسيات, حيث أكد هذا التقرير أن الشركات متعددة الجنسيات تؤدي دورا بالغ الأهمية في الصادرات وتتأثر هذه الشركات بحصة اساسية من مجموع الصادرات في عدد من البلدان التي تفاخر بانها حققت أكبر المكاسب في حصص الأسواق خلال العقود الماضية. [1]

فالشركات متعددة الجنسيات تسهم في رفع كفاءة قطاع التصدير وهناك دوافع لدى هذه الشركات تعمل على نقل وتوطين بعض الصناعات وهنا المنافع تتمثل في تقليل كلفة الحصول على التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها وممارسة العمل بها والقيام أيضا بتسويق المنتجات في السوق الدولي.

وتعد الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية بوجه خاص محددا مهما لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير وأغلب الدراسات ناقشت أن إذا كانت الصادرات تسبق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل أو العكس ومنها دراسة لا يمر 1985 أشار إلى وجود علاقة سببية متعاكسة بين حجم الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل وأن الصادرات تسبق الاستثمار الداخل في الأقطار التي تتمتع بمعدل عال من الاستثمار الأجنبي الداخل.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة هامة لتقوية القدرات التنافسية للصادرات بحيث أنه يرغم المؤسسات المحلية على أن تصبح أكثر قدرة على المنافسة. [2]

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تجارة البلد الأم والبلد المضيف.

1.أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تجارة البلد الأم.

إن البحث التجريبي بشأن هذا الموضوع يواجه صعوبة محدودية وفرة ونوعية البيانات ونتيجة لذلك فإن البحث التجريبي عن الشركات عابرة الوطنيات مقتصر بشكل كبير على شركات عدد قليل من الدول فقط ولا سيما الولايات المتحدة والسويد وألمانيا واليابان.

إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الولايات المتحدة وصادراتها تم إختبارها في عدد من الدراسات، وفي عام 1981 استندت أوائل الأعمالlipsey and Weiss على بيانات من عقد السبعينات حيث توصل الى وجود علاقة موجبة بين صادرات الولايات المتحدة لمنتوج معطى إلى بلد وبين مستوى إنتاجها في ذلك البلد من الشركات عابرة الوطنيات الأمريكية ولاسيما في البلدان النامية.

---

[1] سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص:123.

[2] خروف منير، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

وأكدت دراسة أكثر حداثة Graham في عام 1993 على وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات البلدان الأم على مستوى العالم, وقد بررت هذه الدراسة العلاقات التبادلية التي ميزت حالة بلدان نصف الكرة الغربية من خلال سياسة إحلال الواردات لبلدان أمريكا اللاتينية خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات.

ويمكن القول عموما أن البحث التجريبي أوحى بوجود علاقة منتظمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات البلد الأم وهي علاقة موجبة معتدلة القوة، بينما العلاقة موجبة ولكنها ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستيرادات البلد الأم.

2.أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على تجارة البلد المضيف:

اثبتت الدراسات عموما أن الشركات الأجنبية تميل إلى تصدير حصة أكبر من إنتاجها مما تفعله نظيراتها من الشركات المحلية وهذا ما أثبته الدليل التجريبي عن جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية حيث ظهر الترابط القوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات بشكل خاص في مناطق تجهيز الصادرات.

وبهذا فإن العلاقة تكاملية قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في البلدان المضيفة وبخصوص الروابط المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستيرادات البلدان المضيفة فقد أظهرت بعض البحوث أن التدفقات الداخلة تميل إلى رفع استيرادات البلد المضيف.[1]

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية

إن دراسة أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية يستلزم ما يلي:[2]

1. التدفقات الداخلة:

- ✓ القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.
- ✓ مقدار الوفر من النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- ✓ مقدار التدفق الداخل أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع حيث أن زيادة هذا الأخير وزيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي يكون جراء الزيادة في النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي.

[1] هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره ص، ص: من 82 الى 84.

[2] المرجع نفسه، ص: 52.

2. **التدفقات الخارجة:** نوجزها فيما يلي:

- ✓ مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.
- ✓ الأرباح المحولة إلى الخارج بعد مرحلة الإنتاج والتسويق.
- ✓ مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد الخام ومستلزمات الإنتاج...إلخ

3. دراسة العوامل التي تؤثر على التجارة الدولية:

أهم هذه العوامل تتمثل في:[1]

- ✓ مقدار الأرباح المعاد استثمارها سنويا.
- ✓ فروق العملة معدلات التضخم وأسعار الفائدة.
- ✓ درجة التوجه بالمشروعات الاستثمارية قد يكون غرضها تخفيض الواردات أو التصدير.
- ✓ الرسوم المفروضة والضرائب على الصادرات والواردات.
- ✓ إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الدولية يكون من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي طالما أثرت على حركة التجارة الدولية منذ القدم في القرن 17 والتي كانت في شكل شركات استعمارية تجارية مثل: شركة الهند الشرقية الهولندية وخلال القرن 20 وبالضبط بعد الحرب العالمية الثانية حيث لاحظ تزايد نشاط هذه الشركات نتيجة التحول الكبير في النظام الرأسمالي والذي تم الانتقال فيه من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار ومن الرأسمالية القديمة إلى الرأسمالية الجديدة.

[1] نوال شحاب، أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 03، 2010، ص:159.

خلاصة الفصل الثاني:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم أشكال العلاقات الاقتصادية التي يتم بموجبها تبادل السلع والخدمات في شكل صادرات وواردات نظرا لما لها من خصائص التي تجعل لها طبيعة تميزها وتفرقها عن التجارة المحلية، بالإضافة الى جانب أهميتها القصوى التي تسمح للدولة بأن تستهلك كافة السلع أكثر مما سيكون ممكنا إذا كانت حدودها قد أغلقت أمام منتجات البلاد الأخرى كما تعمل التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية حيث يرجع سبب تأسيسها الى مشكلة الندرة النسبية أي محدودية الموارد الاقتصادية بالنسبة الى احتياجات مختلفة.

كما تتعرض التجارة الخارجية الى مجموعة من المشاكل والمخاطر التي قد تقلل من أهميتها كواحدة من القطاعات الحيوية في أي مجتمع، ولتفسير قيام هاته الظاهرة الاقتصادية وضع مجموعة من المفكرين الاقتصاديين عدة نظريات لتسهيل عملية التبادل بين دول العالم بدءا بالنظريات الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية وصولا الى النظريات الحديثة، كما تتبع في مجال علاقاتها الاقتصادية الخارجية سياسات معينة تختلف من دولة الى أخرى تبعا لتوجيهاتها السياسية وطبيعة اقتصادها.

وبينما تركز معظم الأدبيات على أهمية التجارة للنمو والروابط التجارية الإقليمية حيث ركز القليل منها فقط في السنوات الأخيرة على أهمية الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية حيث كان لكل منهما تأثير متبادل كونها مركز تفسير لانتقال رأس المال الدولي وبالتالي فان العلاقة هي علاقة تكاملية بين الظاهرتين.

الفصل الثالث:
الدراسة القياسية

تمهيد:

تراوح الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال الى يومنا هذا بين الركود والانتعاش وذلك من خلال التطورات والتقلبات التي مر بها هذا الأخير كمحاولة لإصلاحه من طرف السلطات الوطنية، وعملت الجزائر على النهوض باقتصادها وتعديل المناخ الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير تجارتها بغرض الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وكنتيجة لذلك شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تزايد كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق فوائض في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات.

ولمعرفة ما إذا كان هذا الارتفاع في الصادرات هو ناجم عن تدفقات رأس المال الأجنبي لابد من معرفة درجة الارتباط بين التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال اجراء دراسة قياسية لتبين ذلك، وهذا ما سنحاول التطرق اليه في هذا الفصل الذي قمنا بتقسيمه الى مباحث:

- **المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: ماهية الدراسة القياسية.**
- **المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية.**

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر.

تقع الجزائر شمال قارة افريقيا و هي أكبر دول القارة من حيث المساحة، اقتصادها كغيره من اقتصاديات باقي الدول لديه خصائص معينة و أيضا نقاط قوة و نقاط ضعف، فهو اقتصاد غني بالثروات من نفظ و غاز و المعادن وغيرها من الخيرات، أما أكبر نقطة ضعف يعاني منها في كونه اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، حيث مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل سعيا وراء تحقيق التنمية و النمو إذ ساهمت هذه المراحل في تغيير القرارات و الأنظمة فتبنت الدولة المخططات التنموية ثم تحولت من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق الا انه وقعت الدولة في الديون و تعثرها في السداد مما دفع بها لإقامة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي نتج عن هذه الأخيرة تبعية اقتصادية و اضطرابات اجتماعية من فقر و بطالة و تدهور القدرة الشرائية للمواطن، وعلى الرغم من خصائصه و جل المراحل التي مر بها يحاول الإقتصاد الجزائري الاندماج في الاقتصاد العالمي و تبني سياسات جديدة من أجل التنمية و مسايرة الظروف التي تفرضها العولمة.

انتهجت الجزائر في اطار سياستها الحكومية مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية الهيكلية وذلك بهدف تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما بادرت الى توفير البيئة القانونية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار من خلال اصدار جملة من القوانين و الاجراءات التنظيمية المتضمنة تقديم الضمانات و الحوافز خاصة الجبائية منها هذا فضلا عن استحداث أجهزة و هيئات متخصصة في خدمة المستثمرين و دعمهم و توفير مختلف التسهيلات و الرفع من الصعوبات و العراقيل الإدارية، وبعد إدراك الجزائر أهمية القطاع الخاص بادرت الى ترقيته و فسح المجال أمامه و تشجيعه لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال إصدار مجموعة من القوانين و الاجراءات التنظيمية التي تهدف الى تحسين مناخ الاستثمار و تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره أداة ضرورية تساهم في تحقيق التنمية و نقل التكنولوجيا و توفير فرص العمل.

ان التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الانتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ، في هذا الإطار قامت الجزائر بإرساء عدة تغيرات على مستوى هياكلها الاستراتيجية خاصة الاقتصادية منها، كما قامت بإصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات و الإستفادة من برامج الدعم الموجهة لها، بالإضافة الى أن التجارة الخارجية في

الجزائر تعتبر من المحاور التنموية الكبرى لتحقيق الكفاءة و فعالية الإقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية و المساهمة في تحسين تنافسيته كما باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية و التحكم في معدلات التضخم و أعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية و تنظيمية سعت و أفضت الى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد.

المطلب الأول: نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري.

يشهد الاقتصاد الجزائري تعافيا هشا مدعوما بالانتعاش في انتاج الهيدروكربونات وصادراتها وأسعارها والى جانب ارتفاع أسعار النفط، أدى استمرار انخفاض سعر الصرف وتطبيق سياسات تقليص الواردات الى تحقيق متطلبات تمويل المالية العامة والتمويل الخارجي، إلا أن كل هذا ساهم في حدوث زيادة كبيرة في معدلات التضخم وفر الانتعاش القوي الذي يشهده عام 2023 في الأسعار العالمية للهيدروكربونات وارتفاع الطلب العالمي عليها دعما مؤقتا للاقتصاد الجزائري، بالإضافة الى اتاحة الفرصة للحكومة الجديدة لإجراء إصلاحات هيكلية رئيسية، وفي الربع الأول من عام 2021 حقق اجمالي الناتج المحلي للجزائر انتعاشا ضعيفا بعد انكماشه بنسبة 4.9% في عام 2020 حيث قادت الزيادة في انتاج الغاز الطبيعي الى جانب الزيادة في حصص انتاج النفط الخام من منظمة أوبك الى تعزيز انتاج الهيدروكربونات وصادراتها. ويدعم من رفع تدابير الاغلاق الناجمة عن جائحة كورونا وصل اجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني على نحو طفيف الى مستويات الربع الأول من عام 2019، مع انتعاش أنشطة البناء والصناعة التي تجاوزت أداء قطاع الخدمات.[1]

[1]– مجموعة البنك الدولي، الجزائر: الافاق الاقتصادية–– – أكتوبر 2021، https://www.albankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع:2023/03/15، الساعة:8:00 صباحا.

I. مراحل تطور الاقتصاد في الجزائر.

قد نشأ وتطور الاقتصاد في الجزائر من خلال المراحل التي يوضحها الشكل التالي: [1]

الشكل (2): مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

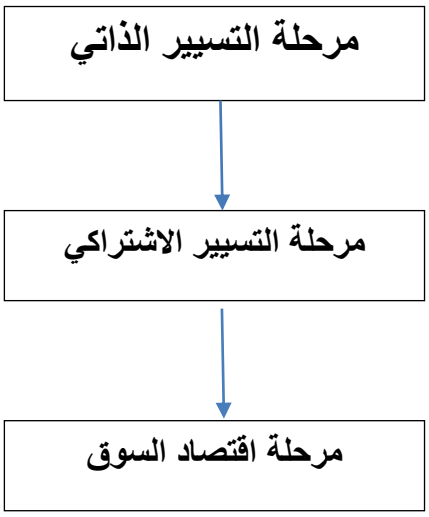

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على موقع الكتروني https://eleran.univ-oran1.dz تاريخ الاطلاع: 2023/03/15، الساعة: 6:30 صباحا.

1. **مرحلة التسيير الذاتي:** إن فكرة التسيير الذاتي كانت جراء الاقتصاد المدمر الذي خرجت به الجزائر بعد الحرب سنة 1962 وذلك من خلال تلك مناصب الشغل من طرف العاملين وهذا ما زاد الطين بلة خاصة الذين يشغلون المناصب الحساسة وبعد أن جاءت فكرة التسيير الذاتي الذي فرضت العمل بهذا النمط والأمر الذي لم يدم طويلا وعوض بنمط اخر نتيجة تلك القرارات التي أكدت على سياسة التأميمات.
2. **مرحلة التسيير الاشتراكي:** ارتبطت هذه المرحلة بمفهوم النظام الاشتراكي والذي ركز على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج من جهة وتدخل الدولة كاملا في الاقتصاد وقضاياه فضلا عم مبدأ التخطيط المركزي، لكن هذا أدى الى العجز المالي الذي عرفته المؤسسات الوطنية الاشتراكية التابعة لدولة الجزائر.
3. **مرحلة اقتصاد السوق:** شهد هذا الاقتصاد هزات عدة نتيجة سوء التسيير وتسريح العمال وغلق المصانع والمؤسسات وتدهور العملة بشكل لا يتصور.

[1] – https:// elearn.univ-oran1.dz ، تاريخ الاطلاع:2023/03/15، الساعة:11:00 صباحا.

II. خصائص الاقتصاد الجزائري:

تميز الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي: [1]

1. **اقتصاد مديونية:** ترتكز معظم السياسات الاقتصادية في هذا الاقتصاد على تسيير أزمة المديونية وادارتها التي ما تزال تشكل قيدا وتؤثر على طبيعة القرارات الاقتصادية المتخذة.
2. **اقتصاد ريعي:** يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية، وهذا على حساب استراتيجية التصنيع، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة الإيرادات المتحققة في الأسواق الدولية ومن مميزاته صغر حجم القطاع الصناعي خارج المحروقات (أقل من 10% من الناتج الداخلي الخام). أما ما يعادل 80% فيسيطر عليها القطاع الخاص.
3. **الاقتصاد الجزائري من حيث الصادرات:** يتميز بالطبيعة الأحادية لهيكل الصادرات إذ يعتمد أساسا على حصيلة الصادرات النفطية التي تقدر في أسوأ الأحوال ب 95%من اجمالي عائدات الصادرات الجزائرية، وهو الامر الذي جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية للتغيرات في الأسعار العالمية للنفط من جهة وللتغيرات في قيمة عملة التقويم (سعر الصرف) من جهة ثانية.
4. **الاقتصاد الجزائري من حيث الواردات:** تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتها للحياة البشرية وللألة الإنتاجية وهذا ما رفع من نسبة الانفاق على الواردات كما تمتاز بالتركيز المكاني العالي، ذلك أننا نجد حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي والأمر الذي يدل على أن واردات الجزائر مقيمة في معظمها بالعملة الأوروبية حيث بلغت نسبة الواردات من أوروبا سنة 2002 ما يعادل 64.5%.
5. **الانعاش والنمو الاقتصادي:** هو برنامج إنفاق رأسمالي يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها و التي تعزز المرافق العمومية في ميدان الري، النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و الموارد البشرية. [2]

إن الهدف الأساسي من برنامج الانعاش الاقتصادي هو زيادة الانتاجية وزيادة دخل الفرد كما انه يسعى للحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة والعمل على توفير مناصب شغل للحد من البطالة.[1]

---

[1] الاقتصاد الجزائري – المشاكل والتحديات، تاريخ الاطلاع:2023/03/12، الساعة: 22:30 مساءا. https:// omran.org

[2] كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص: 13.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

I. تطور حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر 2000-2021.

رأينا سابقا أن الكثير من البلدان المضيفة للاستثمار ولا سيما النامية منها قامت باستحداث تغييرات في اللوائح الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لجعل بيئتها الاستثمارية أكثر ملائمة للمستثمرين. ومن أجل ذلك غيرت الجزائر موقفها وسياستها اتجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة فقامت بإدخال العديد من الحوافز والضمانات والتسهيلات، أملا في الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات. الا ان نصيبها من هذه الاستثمارات لا يزال محدودا، وهذا يعني أن وراء تراجع الاستثمار الأجنبي بعض الحواجز القطاعية التي ستعيق مسار المشاريع الاستثمارية. وفيما يلي جدول يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى.[2]

الجدول (02): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2000-2021)

الأرقام بالمليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2594	2761	2291
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	18	09	100	14	258	57	35	295	318	215	226
السنوات	**2000**		**2005**				**2008**			**2010**	
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	3537		8272				14485			19540	
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	249		652				1077			1513	

[1] محمد بوناب، لطفي بوناب، واقع و تقييم تجربة التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية و ترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة، الجزائر، ص: 19.

[2] حمزة خوازم، دور الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تطبيقي وادارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص: من 151 الى 156.

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	2580	1499	1684	1507	-584	1635	1232	1466	1382	1143	870
حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	533	-41	-268	-18	103	46	-4	879	83	/	/

السنوات	2012	2014	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	23620	26820	27871	29053	30574	31956	/	/
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	2005	1718	1868	1893	2739	2821	/	/

المصدر: حمزة خوازم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021/2020، ص: 152.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ ما يلي:

- شهدت الجزائر تقلبات في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2000-2021، بحيث كان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر مسموحا به فقط في قطاع المحروقات إذ سجل الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف وضعه السياسي الذي تميز بالعنف وعدم الاستقرار، وحال هذا الوضع دون وصول المستثمرين الأجانب الى جميع القطاعات الاقتصادية إذ مع مطلع الالفين تمكنت الحكومة الجزائرية من تخطي هذا الوضع وإعادة الاستقرار السياسي في البلد مسجلة تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما مع اصدار قانون جديد للاستثمار الذي يشمل مجموعة من الحوافز والامتيازات والضمانات والمستثمرين الأجانب، كما ساعد برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في جذب المزيد من التدفقات من خلال تعزيز الهياكل الأساسية.

- وأجرت الجزائر إصلاحات لتسهيل انشاء الاعمال التجارية وتحسين الإطار الذي تعمل ضمنه الاعمال التجارية، كما شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة سنة 2009 نتيجة التحول السريع الى تحرير الاقتصاد لا سيما الخصخصة والإصلاحات والتدابير الجديدة التي اتخذتها الجزائر لجذب المزيد من هذه التدفقات بغرض تنمية البلاد وترجع الزيادة الهائلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى ثلاثة عوامل رئيسية وهي: النمو الاقتصادي، الطلب العالمي على النفط والإصلاحات من أجل تحسين بيئة الاستثمار.
- يعتبر الانخفاض المسجل في هذه الفترة راجعا الى تداعيات الازمة المالية العالمية والتي بدورها أثرت بأسلوب غير مباشر على الاقتصاد الوطني، كما كان الانخفاض المسجل في أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 له تأثير بطريقة مباشرة على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلا أنه لا يزال يفتقر الى مكانته الجذابة للاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي جعل المستثمرون الأجانب يترددون في اتخاذ قرار نقل أصولهم الى السوق الجزائرية.
- كما سجلت الاستثمارات خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة من اجمالي حجم الاستثمارات الواردة الى الجزائر كما تركزت هاته الاستثمارات في قطاعي الصناعة والخدمات، حيث عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تطورا ملحوظا منذ سنة 2000 لتنتقل بذلك سنة 2009 الى اعلى قيمة مسجلة جراء تحسن الوضعية المالية للجزائر والتخلص التدريجي من عبئ المديونية الخارجية وارتفاع احتياطات الصرف كما نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة شهدت تذبذبا في الفترة من 2007-2015 نتيجة الازمة النفطية وتراجع الأسعار البترول في السوق العالمية لتشهد ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 الا ان هذا الارتفاع بقي في حالة استقرار خلال الفترة المتبقية من الدراسة وهذا راجع الى ارتفاع وتيرة المنافسة العالمية في الأسواق الخارجية وتأخر انفتاح الاقتصاد الجزائري وضعف اندماجه مع الاقتصاد العالمي ورغم هذا الارتفاع يبقى حجم هذه الاستثمارات بعيدا كل البعد عن المستويات المطلوبة.

II. مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تعتبر الدول الأوروبية من بين المناطق التي تستثمر في الجزائر بإجمالي استثمارات مرخصة تقارب حوالي 1148208 مليون دج، أي بنسبة قدرها 38.28 % خلال الفترة (2002-2017) في أوروبا من اجمالي قيمة الاستثمارات المصرح بها، ويصل عدد مشاريعها المصرح بها 472 مشروعا، ثم تليها الدول العربية بقيمة استثمارات بلغت 1057257 مليون دج أي بنسبة تقدر ب 21.25 % وهذا بعدد من المشاريع قدره 262 مشروع وبلغت استثمارات أمريكا 68813 مليون دج أي بنسبة 1.46 % وسجلت استراليا أدنى قيمة استثمار ب 2974 مليون أي بنسبة 0.08 % كما هو مبين في الجدول أدناه.[1]

الجدول رقم (03): مصادر الاستثمار الاجنبي في الجزائر. (2002-2018)

المناطق	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دج	النسبة المئوية
أوروبا	472	38.28	1148208	36.04
الاتحاد الاوروبي	332	26.93	666499	20.92
اسيا	114	9.25	169732	5.33
امريكا	18	1.46	68813	2.16
الدول العربية	262	21.25	1057257	33.18
افريقيا	6	0.49	39686	1.25
استراليا	1	0.08	2974	0.09
متعددة الجنسيات	28	2.27	33160	1.04
المجموع	1233	100	3186329	100

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على :

- حميداتو نصر، أثر لاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص: 24.

[1] حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019، ص: 246

- مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر- دراسة قياسية- أطروحة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلاني ليابس، سيدي لعباس، الجزائر،2019، ص: 155.

III. التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2018):

1. التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. (2002-2018)

- هناك العديد من الدول التي تستثمر في الجزائر، أجنبية وعربية على حد سواء، لكن معظم استثمارات هذه الدول تصنف ضمن مشروعات الشراكة وخاصة في قطاع المحروقات.[1]
- خلال الفترة 2002-2018 صنفت الولايات المتحدة الامريكية كأهم مستثمر أجنبي في الجزائر، وذلك بما يقارب 907 مليون دولار وتركزت أهم الاستثمارات الامريكية في قطاع المحروقات مثل شركة (petro fac resource international inc) إضافة الى قطاعات أخرى مثل استثمارات (pfizer) الامريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة. والى جانب ذلك وفي اطار علاقات الجزائر مع الاتحاد الأوروبي فقد أمضت مجموعة من اتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول في الاتحاد الأوروبي وهي فرنسا، اسبانيا، إيطاليا وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات وذلك من خلال شركتي (repsol) و (cepsa) الاسبانيتين وشركة (agip) و (eniv sayram) الايطاليتين وشركة (fina elf/total) الفرنسية، بالإضافة الى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية.
- فيلاحظ من خلال الجدول الموالي أن الدول الأوروبية احتلت المرتبة الأولى في عدد المشاريع (472 مشروع) وبقيمة 1148208 مليون دج ثم تأتي اسيا (114 مشروع) وتراجع تصنيف الولايات المتحدة من حيث عدد المشاريع في الجزائر الى المركز الثالث ب (18 مشروع) اما افريقيا وأستراليا فعدد مشاريعها في الجزائر تعتبر ضعيفة جدا حيث قدرت ب 6 مشاريع ومشروع واحد لكل منهما على التوالي.

الجدول رقم (04): توزيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر حسب المناطق خلال الفترة 2002-2018.

[1] حمزة خوازم، مرجع سبق ذكره، ص: 157.

الاقليم	عدد المشاريع	المبلغ بالمليون دج
اوروبا	472	1148208
الاتحاد	332	666499
اسيا	114	169732
امريكا	18	68813
الدول العربية	262	1057257
افريقيا	6	39686
استراليا	1	2974
متعددة الجنسيات	28	33160
المجموع	901	2519831

المصدر: حمزة خوازم، دور الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تطبيقي وادارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص: 158.

2. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. (2002-2018)

الجدول رقم (05): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب القطاعات خلال الفترة (2002-2018).

قطاع النشاط	عدد المشاريع	قيمة الاستثمارات (مليون دج)
الزراعة	13	5768
البناء	142	82593
الصناعة	558	2050277
الصحة	6	13572
النقل	26	18966
السياحة	19	128234
الخدمات	136	130980
التجارة	2	89441
المجموع	901	2519831

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- حمزة خوازم، دور الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص اقتصاد تطبيقي وادارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص، ص: 163، 164.

- https://data.worldbank.org من البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ، تاريخ الاطلاع : 05 /05/ 2023، الساعة:11:15 صباحا.

وكما غابت الاحصائيات عن الدول المستثمرة في الجزائر في بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فلا توجد أيضا احصائيات حول توزيع قطاعات الاستثمار الأجنبي المباشر بخلاف قطاع المحروقات.

من خلال الجدول رقم (05) والشكل رقم (03) نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل كل من قطاع الصناعة والبناء والخدمات الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي بلغت نسبتها 61,93 % و15,76 % و15,09 % على التوالي، اما من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 81,73 % أما قطاع الخدمات فقدر بنسبة 5,20 %.

ان هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في قطاع المحروقات أما بالنسبة للجزائر هذين القطاعين يسمحان بامتصاص عدد كبير من البطالة بالإضافة الى قطاع البناء الذي وفر بدوره عدد من مناصب الشغل بلغت نسبتها 17,91 %.

من جهة أخرى لم يحض قطاع الزراعة بالمستوى المرغوب فيه من الاستثمار الأجنبي المباشر رغم أهميته فلم يسجل سوى معدل 1,44 % من مجموع الاستثمارات الأجنبية رغم الفرص الكبيرة المتاحة كما ان قطاعي النقل والسياحة لم يستقطبا سوى 2,89 % و 2,11 % على التوالي من الاستثمارات الأجنبية أما المبالغ المستقطبة فقدرت في قطاع النقل بنحو 0,75 % والسياحة ب 5,09 % من مجمع مبالغ الاستثمارات الأجنبية، أما باقي القطاعات الأخرى لم تستقطب سوى 0,67 % و 0,11 % من مجموع هذه الاستثمارات، رغم أن التوجه واضح نحو اشراك رأس المال الأجنبي في بناء القاعدة الهيكلية في الجزائر وتطويرها.[1]

الشكل رقم (03): توزيع عدد المشاريع لكل قطاع خلال الفترة 2002-2018.

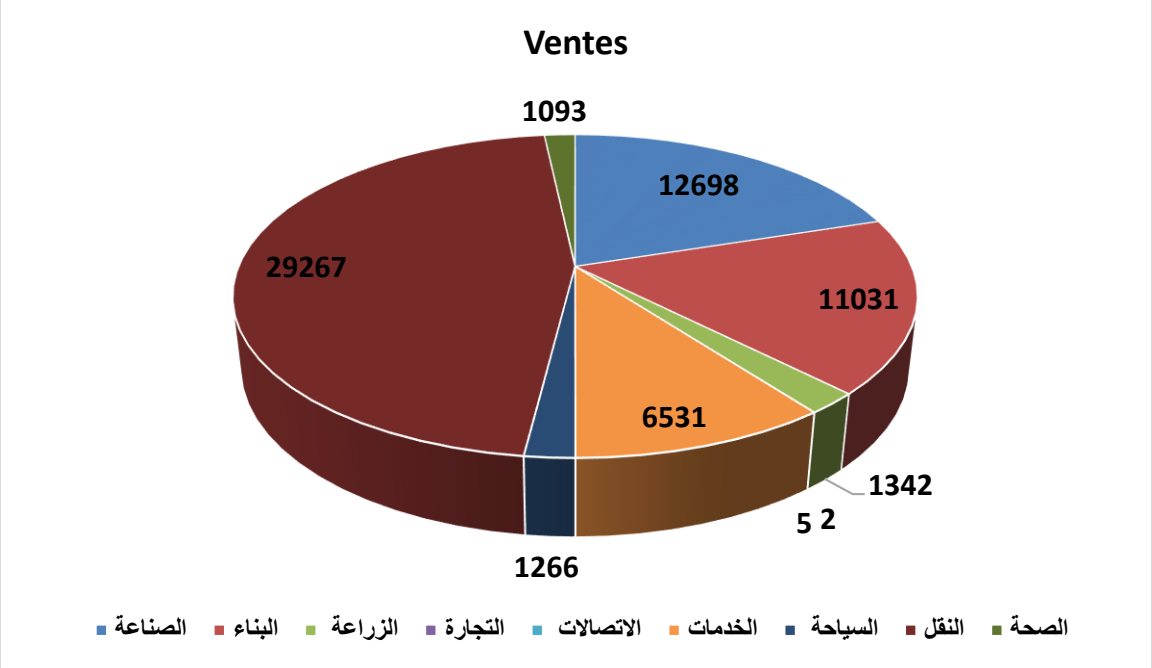

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على الجدول السابق.

[1] حمزة خوازم، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 161، 162.

IV. أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم سياسات الإصلاح الجزائرية وتقديمها العديد ما الحوافز وضمانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن حصته من هذه الاستثمارات مازالت محدودة ولا تتناسب مع مستوى التطلعات والامكانيات المتاحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما أكده موقع الجزائر في المؤشرات النوعية المتعلقة بقياس جاذبية مناخ الاستثمار، وهذا يعني ان هناك بعض المعوقات الميدانية التي تقف وراء تراجع الاستثمارات الأجنبية وميل المستثمر الأجنبي لتوجيه استثماراته نحو الجزائر مما يعيق مسار المشاريع الاستثمارية. وسنحاول حصر هذه المعوقات فيما يلي: [1]

- ✓ المعوقات البيروقراطية كبطء العمل الإداري، صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة، الفساد الإداري ....
- ✓ المعوقات القانونية: مثل:
  - قوانين وأنظمة مختلفة.
  - التعديلات والتغييرات على القوانين.
  - القضايا القانونية مع المتنافسين والشركاء.
  - الفساد في تطبيق القوانين.
- ✓ معوقات مهارية: تتمثل فيما يلي:
  - قلة العمالة الماهرة.
  - قلة المؤهلات العلمية والخبرات العلمية.
- ✓ معوقات التكلفة: وتتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ✓ معوقات التسويق: وتتمثل في معوقات التسويق المحلي والخارجي.
- ✓ معوقات التمويل: وتشمل:
  - عدم وجود ضمانات مالية ملائمة للتمويل.
  - ارتفاع سعر الفائدة والتكاليف.
  - سوق المانحين غير كاف.
  - عدم وجود خطة تمويل مخصصة.
  - عدم اعتبار الجدوى الاقتصادية للمشروع.

[1]– منير خروف، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 186، 187.

- ✓ معوقات الضرائب والرسوم: وتتمثل في:
  - الضرائب العالية والمتعددة.
  - الازدواج الضريبي.
  - قوانين الضرائب غامضة.
- ✓ معوقات تتعلق بالسياسة التجارية، الإدارة المالية لموازنة الدولة، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، حقوق الملكية الفردية، السوق السوداء.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في الجزائر (2000-2021)

I. واقع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد حيث عرفت التجارة الخارجية تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات خصوصا بعد سنة 2004.

الجدول رقم(06): التجارة الخارجية للجزائر الفترة (2000-2021) الوحدة: مليار دولار امريكي.

السنوات	الواردات	الصادرات	م.التجاري	م. التغطية
2000	9.17	22.03	12.85	240
2001	9.94	19.13	9.19	192
2002	12.00	18.82	9.81	157
2003	13.53	24.61	11.07	182
2004	18.30	32.08	13.77	175
2005	20.35	46.00	25.64	226
2006	21.45	54.61	33.15	255
2007	27.63	60.16	32.53	218
2008	39.47	79.29	39.81	201
2009	39.29	45.19	5.90	115
2010	10.47	57.05	16.58	141
2011	47.27	73.48	29.24	143
2012	50.37	71.86	21.49	143
2013	55.28	64.97	9.94	118
2014	58.58	62.88	4.30	107
2015	51.50	37.78	-13.17	73
2016	47.08	30.02	-17.06	64
2017	46.05	35.19	-10.86	76
2018	46.19	41.16	-5.02	89
2019	44.63	35.31	-9.32	79
2020	35.54	21.92	-13.62	61
2021	27.97	26.40	1.57	94

من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018 – 2020) مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد01، جوان2020، ص: .92.
- النشرية الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: https://www.bank-of-algeria.dz 2023/05/05، الساعة:12:30 زوالا

من خلال الجدول الموضح نلاحظ ما يلي:

- مع بداية سنة الالفين شهد الميزان التجاري تحسن ملحوظ، حيث نعلم أن الصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات بالإضافة الى أن أسعار المحروقات تتحكم في تحسن رصيد الميزان التجاري.
- **2000-2008**: يتبين لنا من خلال هذه الفترة أن الميزان التجاري حقق تحسنا ملحوظا وأداء مقبولا من حيث المستوى نتيجة تفوق الصادرات على الواردات مسجلا فائضا في حدود 39,81 مليار دولار أي ما يعادل أكثر من 20% من اجمالي الناتج الداخلي الخام وهذا الأداء يعكس أنداك الارتفاع المستمر في أسعار البترول التي قدرت بنسبة ارتفاع 33%، مع العلم أن أسعار البترول شهدت انخفاضا في منتصف سنة 2008 نظرا للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي وفي نفس السنة ارتفعت الواردات الجزائرية مقارنة بباقي السنوات.
- **2009-2014**: خلال سنة 2009 شوهد انخفاض من الكميات المصدرة من المحروقات التي بلغت نسبتها 1.78% الا ان صادرات البترول عرفت زيادة معتبرة كما انه في سنة 2010 عرفت أسعار البترول تحسنا تدريجيا وهذا راجع الى التحسن الطفيف الذي عرفته الصادرات خارج المحروقات حيث انعكس هذا الأخير بالإيجاب حيث حقق الميزان التجاري فائضا معتبرا.
- **2015-2020**: شهد رصيد الميزان التجاري انخفاضا ملحوظا مسجلا بذلك عجزا بسبب الانخفاض المسجل في كل من الصادرات والواردات بالإضافة إلى تراجع أسعار البترول

المواد حيث عرفت أسعار المحروقات تذبذب وعدم استقرار بسبب اعتماد الجزائر على انتاجها من البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب 97 % من الصادرات الاجمالية مسجلة بذلك تغير طفيف من سنة الى أخرى.

- ما تزال المحروقات تستأثر بالحصة الأعلى من الصادرات الإجمالية من الجزائر خلال سنة 2021 كما هو موضح في الجدول بالرغم من تذبذب أسعار النفط ومحاولات تنويع الصادرات من خلال برامج الدعم

المقدمة والتسهيلات الممنوحة في هذا الشأن حيث سجل تحسنا طفيفا بلغت نسبته 1.57% وبذلك نجد أن معدل التغطية ارتفع الى 94%.

II. تطور الصادرات في الجزائر خلال فترة 2000-2021

1. الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية.

جدول رقم (07): الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2021).

الوحدة مليون دولار امريكي.

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	0	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	0	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60163
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79298
2009	113	44128	170	692	0	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	0	35	15	73489
2012	315	69804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	0	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	28221	84	1321	0	54	19	30026
2017	349	33261	73	1410	0.29	18	20	35191
2018	373	38338	92	2242	0.30	90	33	41168
2019	408	33244	96	1445	0	83	36	35312
2020	437	20016	71	1287	0	77	37	21925
2021	576	34058	182	3486	1	188	63	38554

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- شليحي طاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 1، جوان 2020، ص:97.
- النشرية الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، تاريخ https://www.bank-of-algeria.dz الاطلاع:2023/05/06، الساعة: 9:30 صباحا.

- يشير الجدول الى تطور تركيبة الصادرات الجزائرية حيث عرفت هذه الأخيرة منذ بداية الألفية تطورا ملحوظا، وحسب البرامج الحكومية المنتهجة شهدت الصادرات الجزائرية تزايد في وتيرتها حيث عرف قطاع الطاقة تسجيله لأكبر نسبة استحواذ في الصادرات الاجمالية وذلك خلال جميع السنوات، فصادرات الجزائر تخضع لتقلبات أسعار البترول وكذا حجم الإنتاج فأعلى قيمة لصادرات المحروقات سجلت سنة 2008 بقيمة 77 مليار دولار، لتليها سنة 2011 بحوالي 71 مليار دولار وهذا الانخفاض راجع الى أسعار البترول المرتفعة في تلك الفترة كما تراوحت قيمة صادرات المحروقات التي عرفت تذبذبا في القيمة من 18 مليار دولار الى 58 مليار دولار وهذا خلال السنوات من 2000 الى 2007.
- انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات نتيجة التدهور الذي عرفته أسعار البترول منتصف سنة 2014 حيث قدرت قيمة الانخفاض ما بين سنة 2014 و2015 صب 28 مليار دولار أي بنسبة 45,77 % وكان لهاته النسبة تأثير كبير على الميزان التجاري، وفي سنة 2016 استمر هذا التراجع وسرعان ما ارتفعت الى 33 مليار دولار خلال سنة 2017 و38 مليار دولار سنة 2018 ونظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول لتصل النسبة الى 93,12% من اجمالي الصادرات مقارنة مع سنة 2015.

الشكل رقم (04): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال سنة 2018

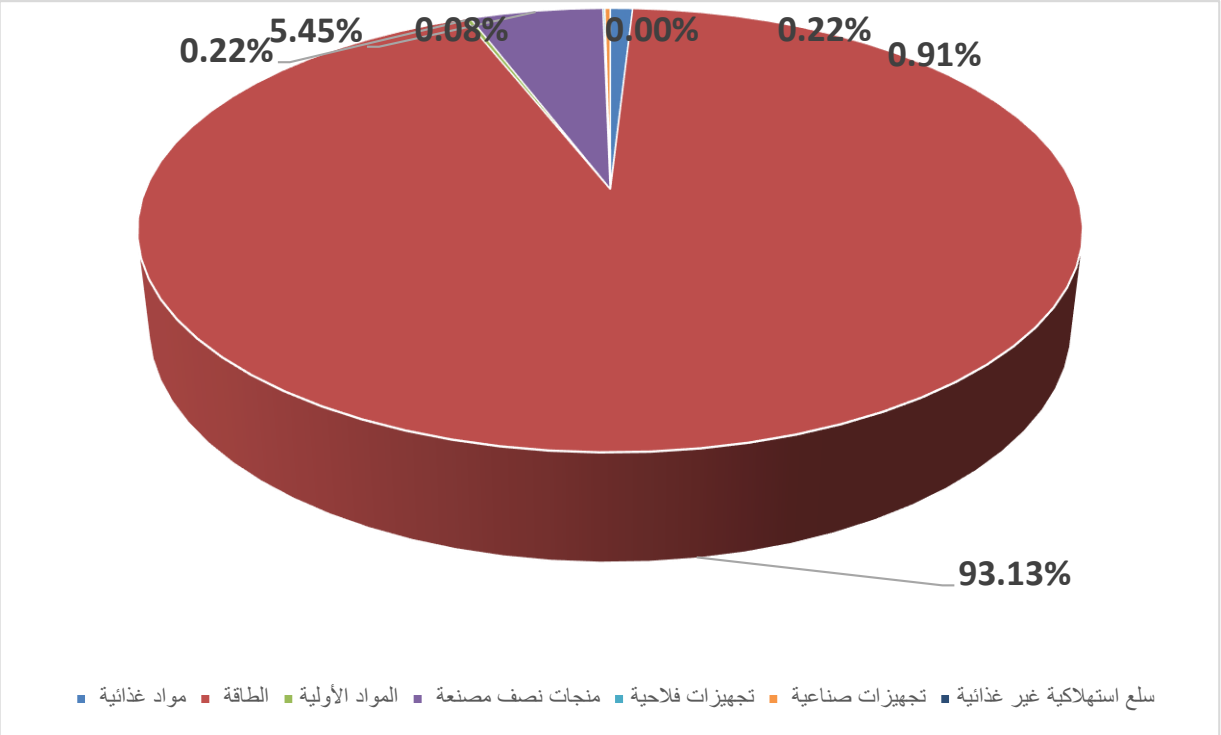

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على شليحي طاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 1، جوان 2020، ص:99.

- يوضح الشكل التالي مكانة صادرات المحروقات مقارنة بالصادرات الأخرى خلال سنة 2018، حيث بلغت قيمة الصادرات خلال هذه السنة في قطاع المنتجات نصف المصنعة حوالي 2.24 مليار دولار لتليها في المرتبة الثالثة المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات والسبب في ذلك راجع الى ضعف البنية الاقتصادية بالإضافة الى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعي الصناعي والزراعي، الا انه هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018 بعد أن كانت النسبة تمثل 5,48 % سنة 2007 لتنتقل في سنة 2017 الى حوالي 6,87 % و 6,88 % سنة 2018.

2. **التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية:** يشير الجدول التالي الى توزيع الصادرات الجزائرية حسب مناطق اقتصادية تعد دولها من اهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

3. **الجدول رقم (08):** التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول اسيا	دول OCDE خارج UE	دول أمريكا الجنوبية	الدول العربية خارجUMA	دول أوروبية أخرى	دول المغرب العربي	دول افريقيا	أقيانوسيا	المجموع
2000	13792	210	5825	1672	55	181	254	42	0	22031
2001	12344	476	4549	1037	315	87	275	26	23	19132
2002	12100	456	4602	951	248	130	250	50	38	18825
2003	14503	507	7631	1220	355	123	260	13	0	24612
2004	17396	686	11054	1902	521	91	407	26	–	32083
2005	25593	1218	14963	3124	621	15	418	49	–	46001
2006	28750	1792	20546	2398	591	7	515	14	–	54613
2007	26833	4004	25387	2596	479	7	760	42	55	60163
2008	41246	3765	28614	2875	797	10	1626	365	–	79298
2009	23186	3320	15326	1841	564	7	857	93	–	45194
2010	28009	4082	20278	2620	694	10	1281	79	–	57053
2011	37307	5168	24059	4270	810	102	1586	146	–	73489
2012	39797	4683	20029	4228	958	36	2073	62	–	71886
2013	41277	4697	12210	3211	797	52	2639	91	–	64974
2014	40378	5060	10344	3183	648	98	3065	110	–	62886
2015	22976	2409	5288	1683	572	37	1550	82	–	34668
2016	17221	2197	6945	1943	416	80	1173	51	–	30026
2017	20386	6465	40	2530	3595	799	1273	103	–	35191
2018	23654	6950	40	2660	5351	712	1669	132	–	41168

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- شليحي طاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 1، جوان 2020، ص:100.
- DGD , Rapport sur les statistique du commerce éxtérieur de l'Algérie , 2018,p,18.

- من خلال الجدول يتضح ان الاتحاد الأوروبي هو من أهم زبائن الجزائر، حيث كانت الفترة ما بين سنة 2000 الى 2008 هي الفترة التي ارتفعت فيها صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي لتليها سنة 2009 التي شهدت انخفاض تدريجي في الصادرات وذلك نتيجة الازمة العالمة التي كانت سببا في انخفاض الطلب العالمي، كما ارتفعت صادرات الجزائر بنسبة 20.8% نحو الاتحاد الأوروبي سنة 2010 مقارنة بسنة 2009.
- مع منتصف سنة 2014 شهدت أسعار المحروقات تدهورا نتيجة لانخفاض في الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي في سنتي 2015 و2016 وخاصة أن أغلب صادرات النفط كان لها نسبة أكبر من الاستحواذ على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي وذلك راجع الى أن الاتحاد الأوروبي يستقبل ما يقارب من ثلثي الصادرات الجزائرية مما يجعله الشريك التجاري الرئيسي للجزائر نتيجة زيادة صادرات منتجات النفط والغاز.
- عرفت سنة 2018 ارتفاع في صادرات الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي وذلك نتيجة التحسن التدريجي في أسعار البترول لتصل قيمة الصادرات الى 23.65 مليار دولار بنسبة تقدر ب 57,45% من اجمالي الصادرات وبالتالي هذه النسبة اعتبرت أكبر نسبة مقارنة بباقي المناطق الاقتصادية اذ احتلت دول اسيا المرتبة الثانية بنسبة 16.88 % ثم الدول العربية خارج دول المغرب العربي بنسبة 12.99 %

الشكل رقم (05): اتجاه الصادرات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الزبائن).

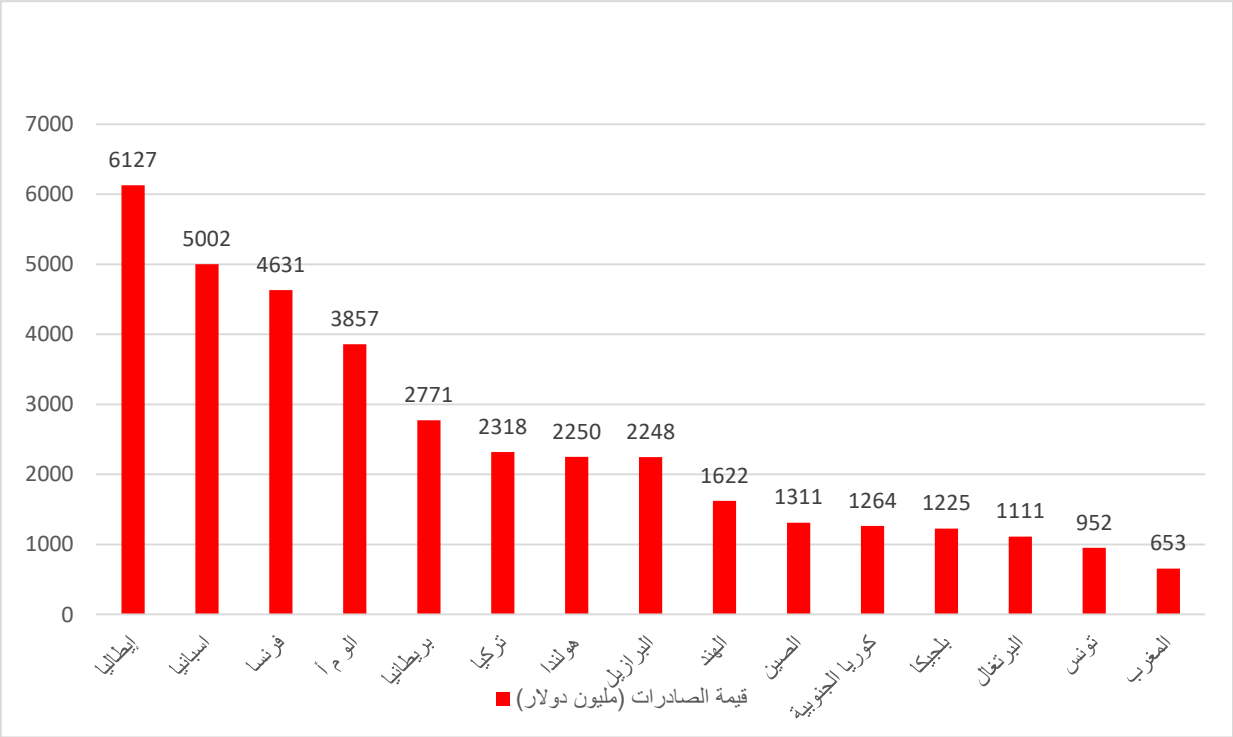

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- شليحي طاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 1، جوان 2020، ص:101.
- DGD , Rapport sur les statistique du commerce éxtérieur de l'Algérie , 2018, p,23.

- اتضح أن أهم زبائن الجزائر على الترتيب التالي:

➢ إيطاليا بقيمة 6127 مليون دولار أي بنسبة 14,88%.

➢ اسبانيا بقيمة 5002 مليون دولار أي بنسبة 12,15 %.

➢ فرنسا بقيمة 4631 مليون دولار أي بنسبة 11,25 %.

ان السبب الرئيسي الذي جعل كل من إيطاليا واسبانيا يتفوقا على فرنسا هو نتيجة وجود انبوبي غاز (اسبانيا وإيطاليا) وبالتالي سجلت زيادة في الصادرات إذ أنهم يزودون أكثر من 30 مليار متر مكعب سنويا بالمقارنة مع فرنسا يتم التصدير عبر البواخر، أما بخصوص السبب الثاني فكان جراء الأزمة المالية (أزمة 2008) وبالتالي تراجع عام للاقتصاد الفرنسي مقارنة بالنمو المتردد للاقتصاد الاسباني والإيطالي ومنطقيا فإن الاقتصادي يستهلكون أكبر قدر ممكن من النفط والغاز.كما احتلت دول المغرب العربي تونس والمغرب المرتبتين 14 و15 على التوالي ب: 2,31% و1,59%، مع العلم أن الصادرات الجزائرية شهدت ارتفاع في النسب مع جل الدول حيث سجلت أكبر نسبة مع الصين ب 89,18 %

وذلك بسبب استثمار الصين بقيمة 7 مليارات دولار في قطاع الفوسفات لإنتاج ملايين طن من المخصبات الزراعية كما ظفرت 3 شركات صينية بمشروع منجم غاز جبيلات لاستخراج خام الحديد بقيمة ملياري دولار في مرحلة أولى

III. تطور الواردات الجزائرية في الجزائر:

1. الهيكل السلعي للواردات الجزائرية:

الجدول رقم (09): الهيكل السلعي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2021.

السنوات	مواد غذائية	الطاقة	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3086	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	5243	27631
2008	7813	594	1349	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1064	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4385	18441	11310	508	16194	11210	55028
2014	11005	2879	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	9316	2376	1560	12034	664	17076	8676	51702
2016	8223	1613	1563	11437	503	15412	8338	47089
2017	8438	1992	1527	10985	611	13995	8511	46059
2018	8573	1015	1898	10959	563	13433	9756	46197
2019	7694	1369	1921	9840	437	10845	7934	40040
2020	7723	890	2199	7614	198	8697	5577	32898
2021	8877	513	3401	7313	247	9158	6498	36007

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- شليحي طاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 1، جوان 2020، ص:103.
- النشرية الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، تاريخ https://www.bank-of-algeria.dz الاطلاع :2023/05/06، الساعة :11:00 صباحا.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

شهدت الواردات الجزائرية منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2014 ارتفاعا مستمرا حيث بلغت أقصى حد بمبلغ يقدر ب 58,58 مليار دولار وهذا راجع الى انخفاض موارد الدولة جراء انهيار أسعار النفط منتصف سنة 2014، كما عرفت سنة 2015 انخفاض الواردات نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الجزائر بغرض ترشيد الانفاق العام والحفاظ على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد مع تسجيل العجز في الميزان التجاري، الا ان هذا الانخفاض مس جميع الأصناف ماعدا التجهيزات الفلاحية التي بلغت ارتفاع طفيف في قيمتها من 658 الى 664 مليون دولار مع استمرار الانخفاض في كل الأصناف ما عدا المواد الأولية سنة 2016 بحوالي نسبة ارتفاع 0,19% ، في حين عرفت سنة 2018 تذبذب في حجم الواردات مقارنة بسنة 2017 مثلا المواد الغذائية، المواد الأولية، سلع استهلاكية غير غذائية، بينما باقي الأصناف عرفت انخفاضا متفاوتا.

لكن كنتيجة لانخفاض أسعار النفط وتراجع احتياطات الجزائر من العملة الصعبة واستمرار العجز في الميزان التجاري قامت الجزائر في بداية سنة 2018 بتبني اليات جديدة خاصة بتأطير استيراد السلع منها المواد الغذائية (ما عدا المواد الغذائية الأساسية) مما أدى على تخفيض فاتورة واردات المواد الغذائية سنة 2018 الى ما يعادل 8.573 مليار دولار وفق معطيات النشرة الإحصائية لبنك الجزائر لسنة 2019.

2. التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية:

الجدول رقم (10): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2018.

السنوات	الاتحاد الأوروبي	دول اسيا	دول OCDE	دول امريكا	الدول العربية	دول اوروبية	دول المغرب	دول افريقيا	أوقيانوسيا	المجموع
2000	5256	599	2194	142	144	603	52	119	64	9173
2001	5903	579	2125	269	179	636	72	85	92	9940
2002	6732	943	2485	385	366	757	127	87	127	12009
2003	7654	1206	2242	567	418	855	120	125	47	13534
2004	10097	1952	3071	1166	525	1097	169	175	56	18308
2005	11255	2506	3506	1249	387	1058	217	148	31	20357
2006	11729	3055	3738	1281	493	777	235	148	-	21546
2007	14427	4318	5363	1672	621	715	284	231	-	27631
2008	20985	6916	7245	2179	705	659	395	395	-	39479
2009	20772	7574	6435	1866	1089	728	478	350	2	39294
2010	20704	8280	6519	2380	1262	388	544	396	-	40473
2011	24616	8873	6219	3931	1760	579	691	578	-	47247
2012	26333	9538	6160	3590	1555	1652	807	741	-	50376
2013	28724	10623	6965	3466	2414	1213	1029	594	-	55028
2014	29684	12619	8436	3815	1962	886	738	440	-	58580
2015	25485	11850	7363	2822	1918	1225	680	359	-	51702
2016	22472	11709	6249	2857	1927	936	701	238	-	47089
2017	20298	12369	5953	3209	1542	1910	592	186	-	46059
2018	21099	11557	5837	3546	1904	1542	546	166	-	46197

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- شليحي طاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000-2018)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة 1، الجزائر، العدد 1، جوان 2020، ص:106.
- https://www.bank-of-algeria.dz ، النشرية الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، تاريخ الاطلاع : 2023/05/06، الساعة: 13:25 زوالا.

يوضح الجدول التالي توزيع الصادرات الجزائرية وفق مناطق اقتصادية تعد دولها من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر.

من خلال الجدول يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي يستحوذ على اكبر حصة من الواردات الجزائرية حيث سجلت سنة 2014 أعلى قيمة في الواردات الجزائرية وصلت الى 29 مليار دولار، لتبدأ بالانخفاض بشكل تدريجي سنة 2018 لتصل الى حدود 21 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 45,67 % من اجمالي الواردات الجزائرية والشيء الملاحظ هو ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سنة 2015 وهذا نتيجة دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كما يوضح الجدول تسجيل الدول الاسيوية نسبة 25% سنة 2018 من حيث الواردات الجزائرية محتلة المرتبة الثانية من اجمالي الواردات ومن ثم تليها:

- ✓ دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خارج الاتحاد الأوروبي ب 12,63% سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 التي انخفضت بنسبة 0,36% وهذا راجع لعدة عوامل اقتصادية وإقليمية حيث أن التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يقوم على أساسها.
- ✓ تعزيز اليات المشاريع الاستثمارية.
- ✓ اتفاقيات تعاون ثنائية ومتعددة الأطراف.
- ✓ القرب في المسافة بين الجزائر والقارة الأوروبية.

بالإضافة الى ان التبادل التجاري شهد تزايد بشكل بطيء نتيجة دخول الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في حين سجلت النسبة الأكبر من المبادلات في هذا الإطار مع تونس. كما تم الإشارة الى توزيع مصدر الواردات الجزائرية حسب الدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06): اتجاه الواردات الجزائرية خلال سنة 2018 (أهم الموردين).

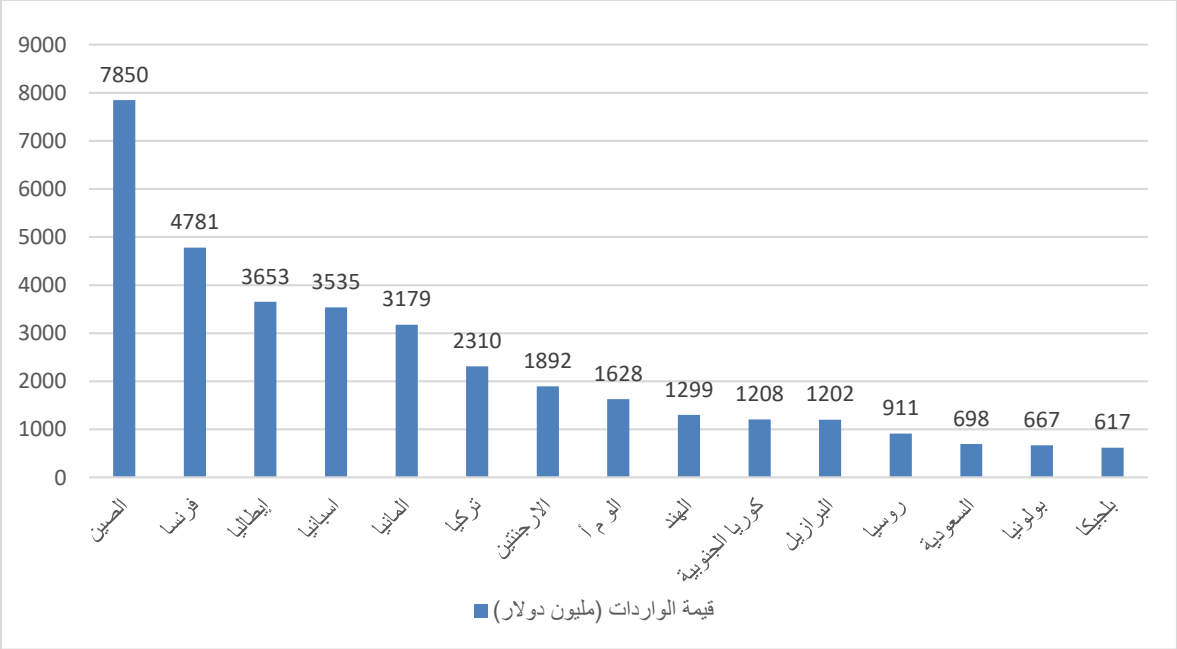

المصدر: DGD , Rapport sur les statistique du commerce éxtérieur de l'Algérie , 2018, p,26

IV. أهم تحديات التجارة الخارجية في الجزائر.

واجهت التجارة الخارجية في الجزائر مجموعة من التحديات من أبرزها:[1]

الشكل رقم(07): تحديات التجارة الخارجية في الجزائر.

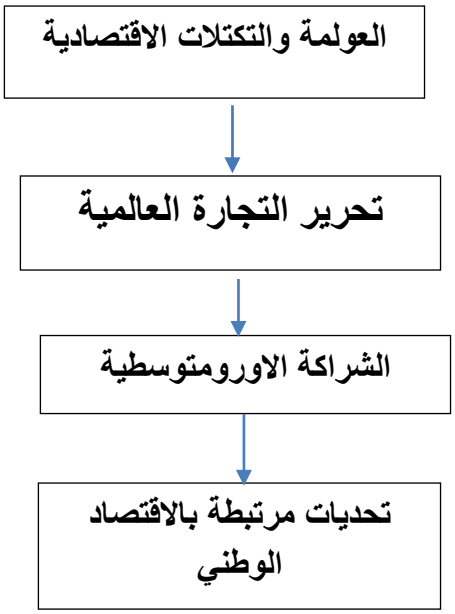

[1]– أحمد محمد كامل، واقع التجارة العربية البينية وأفاق تطويرها، رسالة ماجيستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة تشرين–سوريا، كلية الاقتصاد، ص:143، 144.

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على شليحي الطاهر، التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2018 – 2020) مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد01، جوان2020، ص، ص: 109 – 110.

1. **العولمة والتكتلات الاقتصادية:** منذ بداية التسعينات من القرن الماضي اعتبرت العولمة أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات وذلك من خلال التمركز الهائل للاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات وتحكمها في السلع الأساسية على المستوى الدولي، بالإضافة الى اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من الرأسمالية.

كما تعد التكتلات الاقتصادية الية مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والرفع من حجم المبادلات التجارية ومن أهم هذه التحديات:

- ✓ ضعف قطاع النقل.
- ✓ الإجراءات الإدارية المعقدة.
- ✓ الرسوم الغير الجمركية خاصة المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني.

2. **تحرير التجارة العالمية:**

ان الهدف الأساسي الذي تسعى اليه منظمة التجارة العالمية هو تحرير التجارة وذلك من خلال خفض في التعريفات الجمركية التي تطبقها دول الأعضاء حيث يستوجب على الدول القيام بإجراءات تؤدي الى تقليص رقابة الدولة والعمل على فتح المجال أكثر من أجل ممارسة التجارة بلا قيود جمركية أو إدارية.

3. **الشراكة الأورومتوسطية.**

توجد مجموعة من الأسباب جعلت الشراكة الاورومتوسطية تمثل تحديا كبيرا أمام التجارة الخارجية الجزائرية ومن بين هاته الأسباب نذكر:

- ✓ ضيق السوق الجزائرية مقارنة مع السوق الأوروبية.
- ✓ ضعف الإنتاج الصناعي الجزائري في مقارنة بنظيره الأوروبي.
- ✓ نقص إيرادات الجباية الجمركية من خلال التخفيض التدريجي لها.

4. تحديات مرتبطة بالاقتصاد الوطني.

- ✓ غياب دور فعال للسوق المالي.
- ✓ ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ انتشار الفساد الإداري والبيروقراطية.
- ✓ ارتفاع معدلات البطالة.
- ✓ انخفاض معدل النمو الاقتصادي.
- ✓ انعدام المنافسة في قطاع الخدمات على سبيل المثال: النقل البحري والبري.

المبحث الثاني: ماهية الدراسة القياسية.

قبل التطرق الى الجانب التطبيقي للدراسة لا بد من التعرف على الجانب النظري الذي يخص الاقتصاد القياسي والاختبارات التي سيتم اجراؤها بالاستناد الى برمجية Eviews.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد القياسي:

1. لمحة عامة عن الاقتصاد القياسي:

هو فرع من فروع علم الاقتصاد، حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية. ويعرف الباحث مادالا Madala الاقتصاد القياسي على أنه: " تطبيق طرق الرياضيات والاحصاء في تحليل المعطيات الاقتصادية بغرض التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية من ثم قبولها أو رفضها".

واهم ما يميز هذا النموذج في العلاقات الاقتصادية هو انه يحتوي على عنصر الخطأ الذي يخترق قوانين الاحتمال. عكس الرياضيات الاقتصادية والنظرية الاقتصادية التي تهمل هذا الجانب، وكان أول ظهور لهذا الاقتصاد جراء انشاء جمعية الاقتصاد القياسي المكونة عام 1930.[1]

2. طبيعة الاقتصاد القياسي وأهدافه.

أ. **طبيعة الاقتصاد القياسي:** يهتم بالتقدير الكمي (العددي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الموجودة في النظريات الاقتصادية بالاستعانة بالعديد من العلوم الأخرى وأهمها الرياضيات والاحصاء وغيرها للوصول الى الهدف باختبار الفروض والتقدير، فهو ملتقى لثلاث ميادين هي: الرياضيات والاقتصاد والاحصاء.[2]

[1] خروف منير، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص: 188.

[2] https://www. rwaq.org/courses/econometrics ، تاريخ الاطلاع: 2023/04/23، الساعة:21:15.

ب. أهداف الاقتصاد القياسي:

ان الاقتصاد القياسي يهدف الى:

- بناء النماذج القياسية أي بناء النماذج الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني.
- تقدير واختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة.
- استعمال النماذج المقدرة لهدف التنبؤ واتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: تحليل وتكوين السلاسل الزمنية.

هناك نوعين من المعطيات الأولية تساهم في تكوين النموذج القياسي وهي: [1]

- **النوع الأول:** " معطيات خاصة بمجموعة من الظواهر أو المؤشرات المختلفة في فترة زمنية معينة".
- **النوع الثاني:** " معطيات خاصة بمؤشر واحد خلال سلسلة من الفترات تكون متتالية وتسمى السلاسل الزمنية ".

تعتبر السلاسل الزمنية احدى الطرق الرياضية الإحصائية المهمة التي تفسر الظاهرة عبر فترات زمنية تكون ممتدة، ومن أهداف هاته السلاسل ما يلي:

- تبنى السلاسل على نموذج من أجل تفسير سلوكها والوصول الى نتائج للتنبؤ بها في المستقبل.
- تعتمد نماذج السلاسل الزمنية على الأساليب الإحصائية والرياضية والتي تتطلب دراسة تحليلية لهاته النماذج جراء تغيير معلماتها.

1. تعريف السلاسل الزمنية:

" هي عبارة عن مجموعة من المشاهدات لظاهرة معينة خلال فترة زمنية معينة ".

تعرف السلسلة الزمنية رياضيا بأنها متتابعة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات ومؤشر بالدليل t ويرمز للسلسلة الزمنية عادة ب { x (t) . t £ T }، ويتكون من متغيرين أحدهما توضيحي زهو متغير الزمن والأخر هو متغير الاستجابة ويعبر عنه رياضيا [2].y= f(t)

---

[1] خروف منير، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص: 189.

[2] فاضل عباس الطائي، التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الإحصاء والمعلوماتية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 17، العراق 2010، ص، ص: 294، 295.

2. التغيرات التي تؤثر على تطور السلسلة الزمنية:

تؤثر العوامل الاقتصادية والطبيعية والموسمية على معظم السلاسل الزمنية والتي بدورها تتأثر بتغيرات عدة، وهذه التغيرات قد تؤثر على السلسة الزمنية في الاجل الطويل والقصير.

أ. تغيرات موسمية :Seasonal variations (St).

هي سمة لسلسلة زمنية تمر فيها البيانات بتغيرات منتظمة قابلة للتوقع وتتكرر سنويا. يطلق مصطلح التغير الموسمي على تقلب أو نمط قابل للتوقع، يحدث أو يتكرر في أثناء مدة زمنية محددة، هي سنة واحدة.[1]

ب. التغيرات الدورية: cycle variations (Ct).

هي التغيرات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية من ارتفاع وهبوط بمدة تتجاوز السنة وبيانها كبيان دالة الجيب أو الجيب تمام مع وجود اختلاف في الطول والسعة وتضم خمسة مراحل في الدورة الكاملة هي الارتفاع الأولي، التراجع، الركود، الانتعاش، الارتفاع النهائي، وقد تمتد الفترة بين (8 – 10 سنوات). [2]

ج. التغيرات العشوائية: (Random variations (Et.

تكون نتيجة عوامل عشوائية خارج نطاق السيطرة، هذه العوامل أو التغيرات لا يمكن التنبؤ بها، ولا حتى اظهار تأثيرها وذلك لصعوبة تفسيرها لأنها تظهر كتذبذبات صغيرة في بيانات السلسة الزمنية.

3. استقرارية السلاسل الزمنية:

نميز بين نوعين وهما كالتالي:

أ. **السلاسل الزمنية المستقرة:** توجد ثلاثة شروط يجب أن تتحقق من أجل استقرار السلسلة الزمنية وهي كالتالي:

- ثبوت الوسط الحسابي.
- ثبات قيمة التباين.
- امتلاك السلسلتين Y_t ، X_t ،ارتباطا مشتركا معتمدا على الازاحة K فقط أي أن دالة التباين الذاتي المشترك.

$$Yk = cov(X_t.X_t + K) = E[(X_t - U)(X_t + 15 - U)]$$

[1] https://www.ibelieveinsci.com ، تاريخ الاطلاع:2023/04/25، الساعة:23:40 مساءا.

[2] https://m.marefa.org ، تاريخ الاطلاع:2023/04/25،الساعة:23:45 مساءا.

ب. السلاسل الزمنية غير المستقرة Nom – stationary time series .

هي حالة نادرة جدا، فكثير من السلاسل الزمنية التي تواجهنا في التطبيق العملي تكون غبر مستقرة وللتعرف على حالة عدم الاستقرارية في السلاسل الزمنية يمكن استعمال جذر الوحدة (unit root test) وكذلك دالتي الارتباط الذاتي (ACF) والارتباط الذاتي الجزئي (PACF). [1]

المطلب الثالث: اختبارات الدراسة:

I. اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية: stability of time series :

تعاني اغلب السلاسل الزمنية المتعلقة بالحياة الاقتصادية من عدم الاستقرار أي تحتوي على جذر الوحدة الذي يتجلى بأن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، مما يؤدي الى وجود انحدار زائف (spurious regression) ومشكلات في التحليل والاستدلال القياسي بسبب صعوبة نمذجة تلك السلاسل الزمنية، لذا يتم اللجوء الى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، أي أنه لا يوجد اتجاه عام للتقلبات الصعودية والهبوطية في المسار الزمني للسلسلة، ولا يوجد تقلبات موسمية، أي أن خصائصها لا تتغير بمرور الوقت مما يجعل البيانات تتذبذب حول وسط حسابي مستقل عن الزمن. ويهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات، والتأكد من مدى استقراريتها ولتحديد درجة تكامل كل متغير على حدة ولفهم اختبار جذر الوحدة، يجب تحديد فئتين من السلاسل الزمنية غير الثابتة، الا وهما: [2]

- **سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (Trend Stationary) (TS).**

هذه السلاسل تبرز عدم سكونية تحديدية، وتستخدم غالبا طريقة المربعات الصغرى من أجل اعادتها مستقرة وتأخذ الصيغة التالية: $Y_t = f(t + \mathcal{E}_t)$

- **سلاسل زمنية غير ساكنة من النوع (Difference Stationary) (DS).**

هذه السلاسل تبرز عدم سكونية عشوائية في مركبة الاتجاه العام، وغالبا ما تستخدم معادلة الفروق الأولى من أجل اعادتها مستقرة وتأخذ الصيغة التالية: $Y_t = Y_{t-1} + \beta + \mathcal{E}_t$

[1] عدنان كريم نجم الدين، استعمال بعض طرائق التنبؤ المختلفة لتحليل أعداد المصابين بالأورام الخبيثة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجيستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، ص: 29.

[2] مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دوكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020، ص، ص: 176، 177.

ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها سوف نتطرق الى أهم اختبارات جذر الوحدة التي تم استخدامها في هذه الدراسة وهي: [1]

1. **اختبار ديكي فولر البسيط:** لعرض هذا الاختبار ننطلق من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$، الذي يأخذ الشكل: $Y_t = \emptyset\, Y_{t-1} + \mu_t$

ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير عدد من صبغ الانحدار تتمثل في:

- ✓ نموذج السير العشوائي البسيط: $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + \mu_t$
- ✓ نموذج السير العشوائي مع ادخال الحد الثابت: $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + c + \mu_t$
- ✓ نموذج السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه عام:
- ✓ $\Delta Y_t = (\emptyset_1 - 1)Y_{t-1} + b_t + c + \mu_t$

وإذا تحققت فرضية العدم $\{H_0: |\emptyset_1| = 1\}$ في أحد النماذج الثلاثة فإن السلسلة تكون غير مستقرة.

2. **اختبار ديكي فولر الموسع:** عند استعمالنا لاختبار ديكي فولر البسيط قمنا بإهمال ارتباط الأخطاء أي p=1، في حين أن اختبار ديكي فولر المطور يدرج هذه الفرضية.

وتعتمد اختبارات ديكي فولر على الفرضية $\{H_1: |\emptyset_1| < 1\}$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج.

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + b_t + c + \mu_t$$

ويمكن تحديد قيمة P حسب معياري Schwarz و Akaike.

[1] خروف منير، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 191، 192.

3. اختبار فيليب بيرون Philips Perron test:

يقوم هذا الاختبار على تصحيح الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة لا معلمية لتباين النموذج لكي يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي ويعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة. حيث يسمح هذا الاختبار بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي وعدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار ديكي فولر البسيط ويتم هذا الاختبار في أربع خطوات: [1]

- تقدير النماذج الأساسية الثلاث لاختبار ديكي فولر الموسع باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية مع حساب الإحصاءات المرتبطة.
- تقدير تباين المسمى بالقصير الأجل $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2$ حيث e_t يمثل الباقي المقدر.
- تقدير معامل التصحيح e_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، المحدد انطلاقا من بنية التباينات المشتركة لبواقي النماذج المقدرة مسبقا، حيث:

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{n}\left(1 - \frac{i}{t-1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t\ e_{t-1}$$

من أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل، من الضروري تعريف عدد التأخيرات (I) المقدرة بدلالة عدد المشاهدات الكلية (n).

- حساب إحصائية فيليب بيرون: $PPt_0^* = \sqrt{K} \times \frac{(\emptyset-1)}{\sigma\emptyset 1} + \frac{n(k-1)\sigma\emptyset 1}{\sqrt{k}}$ مع $K = \frac{\sigma 2}{S_t^2}$

ثم تقارن هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماك كينون فإذا تبين أن فيليب بيرون اكبر من القيمة الجدولية فنقول عن السلسلة أنها تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فهي غير مستقرة.

[1] ربيع انويجي خليفة عبد الرحمن، تقدير دالة الاستهلاك الكلي في ليبيا خلال الفترة 1974-2014 باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، رسالة ماجيستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة دمياط، 2019، ص، ص: 12، 13.

4. إختبار Kpss:

النظرية التقليدية في اختبار الفرضيات هي أن فرضية العدم هي القاعدة وترفض فقط عندما تكون هناك ادلة دامغة ضدها، وفي معظم اختبارات جذر الوحدة تكون فرضية الاختبار كما يلي: [1]

- ✓ $H_1: Y_t$: معناها مستقرة (أي لا يوجد جذر وحدة).
- ✓ $H_0: Y_t$: معناها غير مستقرة (أي يوجد جذر وحدة).

II. اختبار التكامل المشترك.

ترتكز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة، اذ يشير كل من العالمين انجل وغرانجر الى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة. وإذا كان من الممكن إنتاج مثل هذا المزيج الخطي المستقر، يُقال أن السلاسل الزمنية غير المستقرة في هذه الحالة متكاملة من نفس الرتبة، ويشترط لتطبيق اختبار التكامل المشترك هو أن تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة هذه الحالة متكاملة من نفس الرتبة، ويشترط لتطبيق اختبار التكامل المشترك هو أن تكون المتغيرات قيد الدراسة متكاملة من نفس الدرجة.[2]

يتم تعريف درجة التكامل التي قدمها غرانجر– واينكل للمتغيرات قيد الدراسة على انها تتمتع بدرجة التكامل إذ انه يمكن القول عن المتغير Y_t بأنه متغير متكامل من الرتبة d اذا امكن جعله ساكنا أو مستقرا بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك ب $I(d)$، فمثلا يكون المتغير كاملا من الدرجة الأولى ونرمز له ب $Y_t \sim I(1)$.

إذا كان $\Delta Y_t \sim I(0)$ أي أن Δy_t ساكن. ولاختبار التكامل المشترك بين المتغيرين x_t ، y_t يتم تقدير قيمة β بطريقة المربعات الصغرى من معادلة الانحدار الاتية: $y_t = \alpha + \beta x_t + \mu_t$

حيث: y_t: المتغير التابع.

x_t: المتغبر التوضيحي.

μ_t: الحد العشوائي $_t \sim (0.\delta_u^2)$.

[1] كوثر خضر الزيدي، مقارنة طرائق اختبارات جذر الوحدة مع طريقة مقترحة لاستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام المحاكاة، مجلة كلية التراث الجامعة، كلية الإدارة والاقتصاد، معهد الإدارة التقنية، العدد الثامن عشر، الجامعة المستنصرية، العراق، ص:306.

[2] رولي شفيق إسماعيل، اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، سنة 2011، ص: 84.

ونقوم بفحص البواقي لمعادلة الانحدار فيما إذا كانت ساكنة أم لا، فإذا كانت سلسلة البواقي ساكنة دل ذلك على وجود تكامل مشترك بين المتغيرين والعكس.[1]

III. اختبار السببية لجرانجر:

يستخدم اختبار جرانجر للسببية في معظم الدراسات المتعلقة بالسلاسل الزمنية لتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية، إذ أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في قيم متغير اخر. مع العلم أن اختبار سببية جرانجر يعتمد أساسا على تقدير النماذج التالية: [2]

$$X_t = a_x + \sum_{i=1}^{p} \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{x,i} Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$X_t = a_y + \sum_{i=1}^{p} \beta_{y,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_{y,i} Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويعتمد الاختبار على الفرضيتين العديمتين $H_0 = \varphi_x = 0 H_0 = \varphi_y = 0$ وهذا باستعمال إحصائية فيشر بحيث:

- ✓ إذا لم يتم رفض أي من الفرضيات، فان متغيري الدراسة يكونان مستقلين عن بعضهما البعض.
- ✓ إذا تم رفض كلا الفرضيتين، فهناك علاقة سببية متبادلة بين متغيري الدراسة.
- ✓ اما إذا تم قبول فرضية من الفرضيتين ورفضت الأخرى، فان علاقة السببية تكون في اتجاه واحد من المتغير الأول الى المتغير الثاني أو العكس.

IV. متجه الانحدار الذاتي VAR :

ان متجه الانحدار الذاتي هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج القياس الاقتصادي، اذ يقيس العلاقات المتبادلة بين متغيرات السلاسل الزمنية ويعمل منحدر الانحدار الذاتي على معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر في النموذج.

---

[1] منير خروف، ريم ثوامرية، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 192، 193.

[2] بركنو قوسام، بلحاج فتيحة، دراسة عن ارتباط الأسواق المالية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية الراهنة: تحليل قياسي وفقا لاداء مؤشرات SP500, CAC40, SSEC، خلال الفترة 1998-2015، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 1969، ص: 262.

ان نموذج VAR يوضح العلاقة الخطية بين مجموعة من المتغيرات (k متغيرات داخلية) في عينة مختارة مقاسة ضمن الفترة الزمنية نفسها (t=1.2 .... T) وان مجموع المتغيرات سيتم وضعها في متجه (y) ابعاده (kx1) اذ ان عناصر المتجه هي مجموعة المتغيرات$y_i t$.

يمكن تمثيل متجه الاتجاه الذاتي من الرتبة (p) ويسمى متجه الانحدار الذاتي بارتداد زمني مقداره (p) بالصيغة الاتية: $Y_t = c + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \cdots \ldots \ldots \ldots + A_p Y_{t-p} + e_t$

حيث أن:

C : متجه الحد الثابت لمتغيرات الانحدار الذاتي أبعاده (kx1)

A_i : مصفوفة ذات ابعاد $(k \times k)$ لكل (p) ..... i=1.2

e_t : متجه أبعاده $(k \times 1)$ لحدود الخطأ العشوائي بوسط حسابي مقداره الصفر $(Ee_t = 0$

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية والنتائج:

سنتناول فيما يلي عرضا لمختلف المتغيرات الداخلة في نموذج الدراسة استنادا الى الأسلوب التحليلي الوصفي على امتداد مجال الدراسة 2000−2021 فضلا عن الاختبارات و النتائج.

المطلب الأول: وصف متغيرات الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى فحص طبيعة العلاقة والتأثير المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000−2021، فقد حاول العديد من الباحثين معرفة مدى تأثير كل متغير على الاخر وذلك من خلال دراسة علاقة السببية بين كل متغير هذا إضافة الى محاولة معرفة ما إذا كانت السلسلة تتميز بالاستقرارية ام لا.

الجدول رقم (11): يمثل المتغيرات الوصفية للدراسة.

GDP	FDI	ER	INF	BOT	IMP	EXP1	السنوات
3.80	438	75.26	22.70	12.3	-9.35	21.65	**2000**
3.00	1196	77.22	-0.50	9.61	-9.48	19.09	**2001**
5.60	1065	79.68	1.30	6.7	-12.01	18.71	**2002**
7.20	634	77.39	8.30	11.14	-13.32	24.47	**2003**
4.30	882	72.06	12.20	14.27	-17.95	32.22	**2004**
5.90	1081	73.28	16.10	26.81	-19.57	46.38	**2005**
1.70	1795	72.65	10.50	34.06	-20.68	54.74	**2006**
3.40	1662	69.29	6.40	34.24	-26.35	60.59	**2007**
2.40	2594	64.58	15.30	41.24	-37.39	78.63	**2008**
1.60	2761	72.65	-11.20	7.78	-37.40	45.18	**2009**
3.60	2291	74.39	16.10	18.20	-38.88	57.09	**2010**
2.90	2580	72.94	18.20	25.96	46.92	72.88	**2011**
3.40	1499	77.54	7.50	20.16	51.56	71.73	**2012**
2.80	1684	79.37	-0.10	11.06	54.85	65.91	**2013**
3.80	1507	80.58	-0.30	0.59	59.44	60.04	**2014**
3.70	-584	100.69	-6.50	-18.03	52.64	34.56	**2015**
3.20	1635	109.44	1.50	-20.12	49.43	29.30	**2016**
1.30	1232	110.97	6.40	-14.41	48.98	34.56	**2017**
1.20	1466	116.59	6.80	-7.29	48.99	41.69	**2018**
1.00	1382	119.35	-0.50	-7.93	42.93	34.99	**2019**
-5.10	1143	126.78	-5.50	-13.43	35.35	21.82	**2020**
3.50	870	135.06	15.70	1.09	-37.46	38.55	**2021**

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على:

- البنك الدولي، https://data.worldbank.org تاريخ الاطلاع : 2023/04/28، الساعة : 12:35 زوالا.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي ، https://www.dhaman.net/ar/ تاريخ الاطلاع : 2023/05/14، الساعة : 22:45 مساءا.
- حمزة خوازم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021/2020، ص: 152.

وسيتم الترميز لمختلف المتغيرات كما يلي:

- ✓ EXP1 : الصادرات.
- ✓ IMP : الواردات.
- ✓ INF : معدل التضخم.
- ✓ ER : معدل سعر الصرف.
- ✓ GDP : معدل النمو.
- ✓ FDI : الاستثمار الأجنبي المباشر

كمتغيرات مستقلة

بينما سيتم أخذ رصيد الميزان التجاري كمتغير تابع ممثل للتجارة الخارجية حيث تم ترميز له بالرمز BOT.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

شهدت بداية الألفيات تطورا كبيرا نظرا للظروف التي عاشها الاقتصاد الوطني حيث انعكست إيجابيا على الاقتصاد الوطني كما عرف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر تطورا ملحوظا وتزايدا مستمرا، ويبدو ذلك جليا من خلال البرامج والإصلاحات المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، حيث أن له أهمية كبيرة في تعزيز قطاع الصادرات عموما وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خصوصا، كما ساهم في توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية خصوصا في قطاع الصادرات.

ثانيا: التجارة الخارجية في الجزائر:

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر تطورا مهما من مرحلة التخطيط الى مرحلة اقتصاد السوق التي تميزت بدخول الجزائر في مفاوضات للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة وتوقيع اتفاق الشراكة والاتحاد الأوروبي وهذا في إطار تحرير التجارة الخارجية حيث أنها تعتبر من أهم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر في بداية الالفين تطورا كبيرا سواء في جانب الواردات أو الصادرات حيث أصبحت تحقق فوائض في الميزان التجاري وذلك راجع لارتفاع أسعار البترول، الا أنها في سنة 2014 ومن خلال الاحصائيات التي أصدرها البنك المركزي حققت عجزا ملحوظا تزامنا مع تراجع أسعار النفط في السوق الدولية.

❖ تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (2000-2021).

الشكل رقم(08): يمثل تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2000-2021).

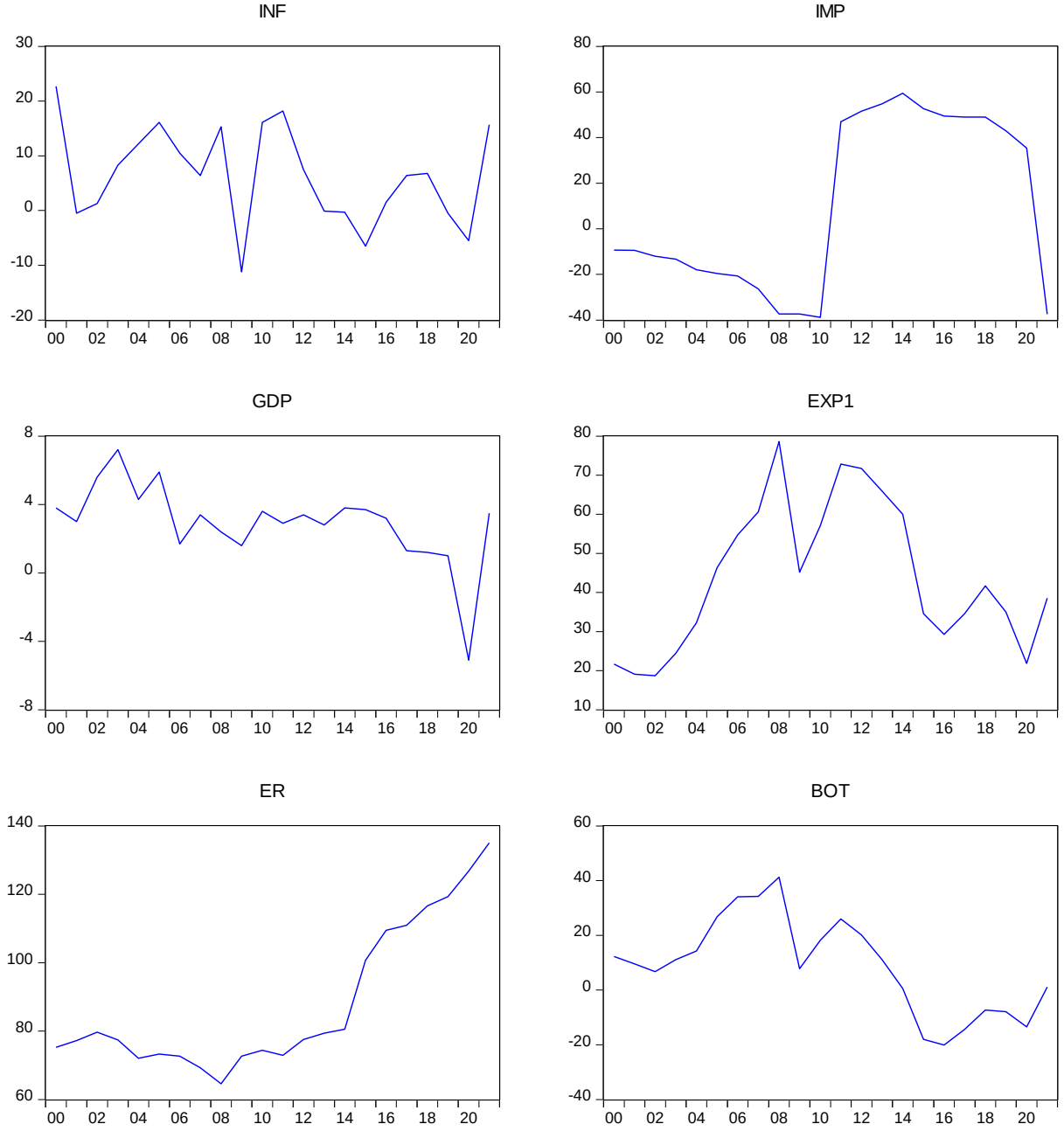

المصدر: مخرجات Eviews8

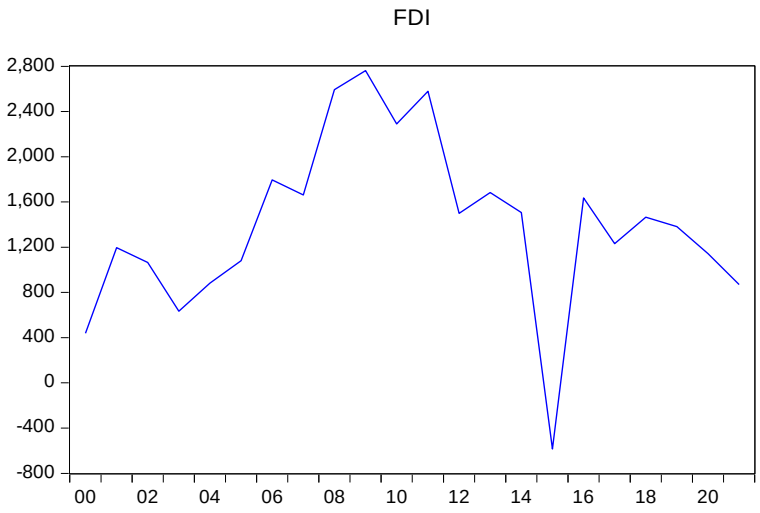

المصدر: مخرجات Eviews8

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

من المعروف أن معظم السلاسل الزمنية تتميز بعدم الاستقرار، وبالتالي لا يمكن اجراء أي اختبار عليها لأننا سوف نحصل على نتائج غير حقيقية وعليه يجب تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة الى سلاسل زمنية مستقرة سواء كان ذلك باستخدام الفروق من الدرجة الأولى أو الثانية أو من خلال ادخال اللوغاريتم عليها وذلك انطلاقا من طبيعة كل سلسلة، ولدراسة استقرار السلاسل الزمنية نقوم باتباع اختبار ديكي فولر الموسع وذلك باستخدام برمجية Eviews 8.

اولا: دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية لمعدل التضخم INF:

1. الدراسة الوصفية لسلسة لمعدل التضخم:

سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة وبناءا على النتائج المتحصل عليها سوف يتحدد لنا الاختبارات الواجب اجراؤها على هذه السلاسل.

الجدول رقم(12): دراسة وصفية لقيم سلسلة.

Date: 05/10/23 Time: 15:39
Sample: 2000 2021

	INF
Mean	6.381818
Median	6.600000
Maximum	22.70000
Minimum	-11.20000
Std. Dev.	8.902629
Skewness	-0.075625
Kurtosis	2.192444
Jarque-Bera	0.618771
Probability	0.733898
Sum	140.4000
Sum Sq. Dev.	1664.393
Observations	22

المصدر: مخرجات Eviews8

- يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة معدل التضخم في الجزائر والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة وواضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 2000-2021

حيث تتكون السلسلة من 22 مشاهدة بمتوسط 6.38 وقيمة عظمى 22.70 وقيمة صغرى 11.20- وانحراف معياري 8.90.

2. اختبار ديكي فولر المطور:

نقوم باختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسلة INF بالاستعانة ببرنامج Eviews 8 وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم(01): يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(13): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة INF

النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	1.59	0.34	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الثاني
النموذج الثاني	الثابت c=0	2.53	0.02	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي5 % ومنه نقبل النتيجة مهما كانت
النموذج الثاني	الثابت c=0	2.53	0.02	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي5 % ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

النموذج	t-Statistic	Prob	القرار
النموذج الثاني (بوجود ثابت فقط)	-4.74	0.001	قيمة Prob هي أصغر من 10% ومنه هذه الإحصائية معنوية وبالتالي هذا المتغير ساكن ولا يتضمن جذر وحدة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

- بالنسبة للسلسلة الأولى المتعلقة بالتضخم: نقول أن السلسلة مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام عند درجة معنوية 5 و 10 % أي $I(0)$ بمعنى أخر أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة < القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.
- نلاحظ ان السلسلة الزمنية استقرت عند المستوى أي أن السلسلة متكاملة L(0) .

ثانيا: دراسة الاستقرارية لسلسلة لمعدل النمو GDP :

1. الدراسة الوصفية لسلسلة معدل النمو:

الجدول رقم (14): دراسة وصفية لقيم السلسلة

Date: 05/10/23 Time: 16:16
Sample: 2000 2021

	GDP
Mean	2.918182
Median	3.300000
Maximum	7.200000
Minimum	-5.100000
Std. Dev.	2.359305
Skewness	-1.508858
Kurtosis	7.471349
Jarque-Bera	26.67461
Probability	0.000002
Sum	64.20000
Sum Sq. Dev.	116.8927
Observations	22

المصدر: مخرجات Eviews8

– يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة معدل النمو GDP في الجزائر والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة وواضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 2000-2021.

حيث تتكون السلسلة من 22 مشاهدة بمتوسط 2.91 وقيمة عظمى 7.20 وقيمة صغرى 5.10-وانحراف معياري 2.35.

2. اختبار ديكي فولر المطور:

نقوم باختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسلة GDP بالاستعانة ببرنامج Eviews 8 وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم (01): يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(15): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة GDP.

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	−2.73	0.01	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي5 % ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

	النموذج	t−Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث (بوجود ثابت ومعلمة الزمن)	−4.62	0.007	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 4.62 أكبر من كل القيم او عن طريق ملاحظة قيمة Prob التي هي أصغر من 1% ومنه هذه الإحصائية معنوية وبالتالي هذا المتغير ساكن ولا يتضمن جذر وحدة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

- بالنسبة للسلسلة الثانية والمتعلقة بمعدل النمو الاقتصادي: نقول أن السلسلة مستقرة في المستوى سواء بقاطع او بقاطع واتجاه عام عند درجة المعنوية 5 و10 %، أي $I(0)$ بمعنى أخر أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة > القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.
- نلاحظ ان السلسلة الزمنية استقرت عند المستوى أي أن السلسلة متكاملة L(0) .

ثالثا: دراسة الاستقرارية لسلسلة سعر الصرف Er:

1. الدراسة الوصفية لسلسة سعر الصرف:

الجدول رقم (16): دراسة وصفية لقيم السلسلة.

Date: 05/10/23 Time: 16:20 Sample: 2000 2021	
	ER
Mean	88.08000
Median	77.46500
Maximum	135.0600
Minimum	64.58000
Std. Dev.	21.40181
Skewness	0.951344
Kurtosis	2.393043
Jarque-Bera	3.656233
Probability	0.160716
Sum	1937.760
Sum Sq. Dev.	9618.791
Observations	22

المصدر: مخرجات Eviews8

- يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة وواضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 1990-2020.

حيث تتكون السلسلة من 22 مشاهدة بمتوسط 88.08 وقيمة عظمى 135.06 وقيمة صغرى 64.58وانحراف معياري21.40.

2. اختبار ديكي فولر المطور:

نقوم باختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسلة ER بالاستعانة ببرنامج Eviews 8 وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم(01) يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة ER

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	2.15	0.04	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي5 % ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

	النموذج	t-Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث (بوجود ثابت ومعلمة الزمن)	-0.64	0.96	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 0.64 أصغر من كل القيم او عن طريق ملاحظة قيمة Prob التي هي أكبر من 10% ومنه هذه الإحصائية غير معنوية وبالتالي هذا المتغير غير ساكن ويتضمن جذر وحدة

الجدول رقم(18): نتائج اختبار الاستقرارية وجدر الوحدة لسلسة ER عند الفرق الأول

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	2.42	0.02	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي 5% ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

	النموذج	t-Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث (بوجود ثابت ومعلمة الزمن)	-4.25	0.01	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 4.25اكبر من 3.65و منه هذا المتغير ساكن عند الفرق الأول أي لا يتضمن جذر وحدة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

- نلاحظ ان السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى (1) .

رابعا: دراسة الاستقرارية لسلسلة الصادرات EXP1:

1. الدراسة الوصفية لسلسلة الصادرات

الجدول رقم (19): دراسة وصفية لقيم السلسلة.

Date: 05/10/23 Time: 21:34
Sample: 2000 2021

	EXP1
Mean	43.85364
Median	40.12000
Maximum	78.63000
Minimum	18.71000
Std. Dev.	18.75960
Skewness	0.327321
Kurtosis	1.887383
Jarque-Bera	1.527600
Probability	0.465893
Sum	964.7800
Sum Sq. Dev.	7390.376
Observations	22

المصدر: مخرجات Eviews8

- يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة الصادرات في الجزائر والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة وواضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 2000-2021

حيث تتكون السلسلة من 31 مشاهدة بمتوسط 43.85وقيمة عظمى 78.63 وقيمة صغرى 18.71 وانحراف معياري18.75.

2. اختبار ديكي فولر المطور:

نقوم باختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسلة **EXP1** بالاستعانة ببرنامج Eviews 8 وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم (01) يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(20): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة EXP1

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	−0.57	0.57	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الثاني
	النموذج الثاني	الثابت c=0	1.83	0.08	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي 10% ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

	النموذج	t−Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثاني (بوجود ثابت فقط)	−1.87	0.33	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 1.87 أصغر من كل القيم او عن طريق ملاحظة قيمة Prob التي هي أكبر من 10% ومنه هذه الإحصائية غير معنوية وبالتالي هذا المتغير غير ساكن ويتضمن جذر وحدة

الجدول رقم(21): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة EXP1 عند الفرق الأول

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	−1.10	0.28	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الثاني
	النموذج الثاني	الثابت c=0	0.31	0.75	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الاول
	النموذج الاول	جذر الوحدة	−4.25	0.00	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي 1% ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

	النموذج	t−Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الاول (بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	−4.25	0.00	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 4.25اكبر من 2.68و منه هذا المتغير ساكن عند الفرق الأول أي لا يتضمن جذر وحدة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

- بالنسبة للسلسلة الرابعة الممثلة في الصادرات فهي غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي $I(0)$ وهذا دليل على أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة وهذا ما يوضحه الشكل (9) الموضح أعلاه.
- نلاحظ ان السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى I(1) .

خامسا: دراسة الاستقرارية لسلسلة الواردات IMP

1. الدراسة الوصفية لسلسلة الواردات.

الجدول رقم(22): دراسة وصفية لقيم سلسلة.

Date: 05/10/23 Time: 22:27
Sample: 2000 2021

	IMP
Mean	9.602273
Median	-9.415000
Maximum	59.44000
Minimum	-38.88000
Std. Dev.	38.12064
Skewness	0.070143
Kurtosis	1.242278
Jarque-Bera	2.850162
Probability	0.240489
Sum	211.2500
Sum Sq. Dev.	30516.84
Observations	22

المصدر: مخرجات Eviews8

- يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة وواضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 2000-2021.

حيث تتكون السلسلة من 22 مشاهدة بمتوسط 9.60 وقيمة عظمى59.44 وقيمة صغرى 38.88- وانحراف معياري 38.12.

2. اختبار ديكي فولر المطور:

نقوم باختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسلة **IMP** بالاستعانة ببرنامج Eviews 8 وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم(01) يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(23): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسةIMP

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	−0.10	0.91	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الثاني
	النموذج الثاني	الثابت c=0	0.17	0.86	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الاول
	النموذج الاول	جذر الوحدة	−3.55	0.00	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي 1% ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

	النموذج	t−Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الاول (بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	−3.55	0.00	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 1.87 أكبر من كل القيم او عن طريق ملاحظة قيمة Prob التي هي أصغر من 10% ومنه هذه الإحصائية معنوية وبالتالي هذا المتغير ساكن ويتضمن جذر وحدة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

- بالنسبة للسلسلة الخامسة والتي تمثل الواردات فالسلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي $I(0)$ وهذا دليل على أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الشكل (9) الموضح أعلاه .
- نلاحظ ان السلسلة الزمنية استقرت عند المستوى أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة I(0) .

سادسا: دراسة الاستقرارية لسلسلة رصيد الميزان التجاري BOT.

1. الدراسة الوصفية لسلسلة رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم(24): دراسة وصفية لقيم السلسلة.

Date: 05/10/23 Time: 22:43 Sample: 2000 2021	
	BOT
Mean	8.818182
Median	10.33500
Maximum	41.24000
Minimum	-20.12000
Std. Dev.	17.57626
Skewness	0.026294
Kurtosis	2.120329
Jarque-Bera	0.711871
Probability	0.700518
Sum	194.0000
Sum Sq. Dev.	6487.425
Observations	22

المصدر: مخرجات Eviews8

– يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة رصيد الميزان التجاري في الجزائر والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة وواضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 2000-2021.

حيث تتكون السلسلة من 22 مشاهدة بمتوسط8.81 وقيمة عظمى 41.24 وقيمة صغرى 20.12- و انحراف معياري17.57.

2. اختبار ديكي فولر المطور:

نقوم باختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسلة **BOT** بالاستعانة ببرنامج Eviews8 وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم(01) يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(25): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة BOT

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	−1.30	0.20	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الثاني
	النموذج الثاني	الثابت c=0	0.45	0.65	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الأول
	النموذج الاول	جذر الوحدة	−1.36	0.18	نقبل النتيجة مهما كانت

	النموذج	t−Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الاول (بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	−1.36	0.18	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 1.36 أصغر من كل القيم او عن طريق ملاحظة قيمة Prob التي هي أكبر من 10% ومنه هذه الإحصائية غير معنوية وبالتالي هذا المتغير غير ساكن ويتضمن جذر وحدة

الجدول رقم(26): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسة BOT عند الفرق الأول

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	−0.25	0.80	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الثاني
	النموذج الثاني	الثابت c=0	−0.17	0.85	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الاول
	النموذج الاول	جذر الوحدة	−4.31	0.00	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي 1% ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

	النموذج	t−Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الاول (بدون ثابت وبدون معلمة الزمن)	−4.31	0.00	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 4.31 أكبر من كل القيم ومنه هذا المتغير ساكن عند الفرق الأول أي لا يتضمن جذر وحدة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

- بالنسبة للسلسلة السادسة والمتعلقة بالتجارة الخارجية ممثلة في رصيد الميزان التجاري فالسلسلة غير مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أي عند $I(0)$ وهذا يعني أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة < القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.
- نلاحظ ان السلسلة الزمنية استقرت عند الفرق الأول أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الاولى I(1) .

سابعا: دراسة الاستقرارية لسلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر FDI

1. الدراسة الوصفية لسلسة الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(27): دراسة وصفية لقيم السلسلة.

Date: 05/15/23 Time: 08:00
Sample: 2000 2021

	FDI
Mean	1400.591
Median	1424.000
Maximum	2761.000
Minimum	-584.0000
Std. Dev.	762.1481
Skewness	-0.315689
Kurtosis	3.689456
Jarque-Bera	0.801155
Probability	0.669933
Sum	30813.00
Sum Sq. Dev.	12198265
Observations	22

المصدر: مخرجات Eviews8

- يمثل الجدول المقابل أهم الخصائص التي تميز سلسلة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والتي تسمح بإعطاء صورة شاملة وواضحة عن تطورها وطبيعتها خلال الفترة 2000-2021.

حيث تتكون السلسلة من 22 مشاهدة بمتوسط1400.591 وقيمة عظمى 2761 وقيمة صغرى 584- وانحراف معياري.762.14

2. اختبار ديكي فولر المطور:

نقوم باختبار الاستقرارية وجذر الوحدة للسلسلة FDI بالاستعانة ببرنامج Eviews 8 وفق منهجية ديكي فولر المطور ADF والملحق رقم(01) يعطي نتائج هذا الاختبار، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم(28): نتائج اختبار الاستقرارية وجذر الوحدة لسلسةFDI

	النموذج	المعامل	القيمة الجدولية	Prob	القرار
اختبار ADF	النموذج الثالث	الاتجاه العام b=0	−0.56	0.57	هذا النموذج غير معنوي نتركه ولا نقبل نتيجته وننتقل للنموذج الثاني
	النموذج الثاني	الثابت c=0	2.66	0.01	هذا النموذج مقبول عند مستوى معنوي 5% ومنه نقبل النتيجة مهما كانت

		النموذج	t−Statistic	Prob	القرار
اختبار ADF		النموذج الثاني (بوجود ثابت فقط)	−2.93	0.05	بعد اخذ كل القيم بالقيمة المطلقة نجد ان 2.93 اكبر من 2.64او عن طريق ملاحظة قيمة Prob التي هي اصغر من 10% و منه هذه الإحصائية معنوية وبالتالي هذا المتغير ساكن و لا يتضمن جذر وحدة

المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات Eviews8

- بالنسبة للسلسلة السابعة والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر نقول أن السلسلة مستقرة في المستوى سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام عند درجة معنوية 5 و 10 % أي $I(0)$ ، بمعنى أخر أن قيمة ديكي فولر بالقيمة المطلقة > القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة.
- نلاحظ ان السلسلة الزمنية استقرت عند المستوى أي أن السلسلة متكاملة L(0) .

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود بالنسبة للعلاقة بين المتغيرات معدل التضخم، معدل النمو، سعر الصرف، الصادرات، الواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد الميزان التجاري.

جدول رقم (29): يوضح نتائج اختبار الحدود Bounds Test.

Test statistic	Value	النتيجة
F-Statistic	5.520763	وجود علاقة تكامل مشترك
Critical Value Bonds For F-Test		
Significance level	قيمة الحد الأدنى I(0)	قيمة الحد الأعلى I(1)
10 %	1.99	2.94
5 %	2.27	3.28
2.5 %	2.55	3.61
1 %	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على مخرجات برمجية **Eviews8**.

يتبين من نتائج اختبار الحدود الموضحة في الجدول رقم (29) أن قيمة إحصائية F تساوي 5.520763 وهي أكبر من القيمة الحرجة الدنيا عند مستوى معنوية 1 %، وعليه نستطيع رفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج.

❖ **تقدير معلمات النموذجين للأجلين الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:** بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل، لتستخدم النتائج المقدرة في تحليل التأثيرات الديناميكية في الأجل القصير، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويتم عرض نتائج التقديرات في الجدول الموالي.

❖ نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم(30) :يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ وتقدير العلاقة طويلة الأجل (المتغير التابع (BOT).

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(BOT)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/24/23 Time: 09:53
Sample: 2000 2021
Included observations: 21

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP1)	0.633019	0.035726	17.71863	0.0000
CointEq(-1)*	-0.112340	0.013434	-8.362396	0.0000

R-squared	0.974224	Mean dependent var	-0.533810
Adjusted R-squared	0.972868	S.D. dependent var	11.15431
S.E. of regression	1.837325	Akaike info criterion	4.144891
Sum squared resid	64.13947	Schwarz criterion	4.244369
Log likelihood	-41.52135	Hannan-Quinn criter.	4.166480
Durbin-Watson stat	2.215243		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برمجية Eviews **8**.

يستدل من الجدول أعلاه أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1 تبلغ 0.112340-وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 100% من الصدمات على المدى الطويل، كما أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب الإشارة ومعنوي عند 1 %، وهو ما يؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهذا يؤكد على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

- **معادلة تصحيح الخطأ ECM**

ومن نتائج تقدير الجدول أعلاه فإن معادلة تصحيح الخطأ ECM ستأخذ الشكل التالي:

$$D(BOT) = 5.176496296771 - 0.112339768299 * BOT(-1) - 0.006879997173 * ER ** -0.055499462256 * EXP1(-1) - 0.596802009809 * GDP ** -0.001203833971 * FDI ** -0.010722961573 * IMP ** + 0.257052431076 * (BOT - (-0.06124276 * ER(-1) - 0.49403219 * EXP1(-1) - 5.31247321 * GDP(-1) - 0.01071601 * FDI(-1) - 0.09545116 * IMP(-1) + 2.28816950 * INF(-1) + 46.07892980) + 0.633018731575 * D(EXP1))$$

- **تقييم النموذج القياسي المقدر اقتصاديا:** يتم تقييم ما يلي:

❖ **تقييم مقدرات معلمات النموذج في الأجلين الطويل والقصير:** يستدل من نتائج تقدير نموذج ARDL في الجدول(29) أن معامل EXP1 يشير إلى وجود أثر ايجابي (طردي) ومعنوي لصادرات رصيد الميزان التجاري على رصيد الميزان التجاري في الأجل القصير، فقد بلغت القيمة الجزئية لصادرات بالنسبة لرصيد الميزان التجاري 0.633019 وهذا يعني أن زيادة الصادرات بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة رصيد الميزان التجاري بـ 0.633019 وحدة.

❖ **تقييم مقدرات نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-ECM):**

ان معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) يعبر عن سرعة التكييف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون سالبا ومعنويا حتى يقدم دليلا على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج الجدول (30) تظهر قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM معنوية وتأخذ القيمة السالبة، أي أن الانحرافات في الأجل القصير يتم تصحيحها في الأجل الطويل لوضع التوازن، إذا كانت معلمة التصحيح تأخذ الإشارة السالبة وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 1 % مما يعني أن الاختلال في التوازن الطويل الأجل يصحح بسرعة تعديل 218 %، حيث أن تقديرات معلمات النموذج طويل الأجل تقيس الأثر الكلي أي الأثر المباشر وغير المباشر للتغير في المتغير المستقل (خارجيا كان أم داخليا مرتدا زمنيا) في كل متغير داخلي (معتمد)، في حين أن تقديرات معلمات نموذج الأجل القصير تقيس الأثر المباشر فقط للمتغير المستقل (داخليا أو خارجيا) في المتغير المعتمد (داخلي)، وأن ما يهم واضع السياسة هو الأثر الكلي لتغيرات المتغير المستقل في المتغير المعتمد.

- **تقييم النموذج المقدر إحصائيا:**

أما فيما يتعلق بالمؤشرات الإحصائية يلاحظ سلامة النموذج المقدر إحصائيا بشكل عام، فالمتغيرات المستقلة معنوية حسب اختبار (t)، كما أن قيمة معامل التحديد المصحح Adjusted R-Squared قد بلغت 97 % وهي توضح جودة النموذج المقدر وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة تشرح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع (BOT)، وكان الخطأ المعياري للنموذج قد بلغ 0.790360 مما يؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل.

- **تقييم النموذج المقدر قياسيا:**

بعد تقدير معالم النموذج للأجلين الطويل والقصير، ولأجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده تم إجراء الاختبارات التشخيصية أو ما يسمى باختبارات ملاءمة النموذج المقدر، وهي على النحو التالي:

1. اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي: Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test.

جدول رقم (31): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج.

الاختبار	Prob.F	F-statistic
الارتباط التسلسلي LM Test	0.5036	0.478177

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برمجية **Eviews 8**.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح ما يلي:

تشير قيمة إحصائية الارتباط التسلسلي إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، إذ أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.5036 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء.

2. اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي: ARCH:

Heteroskedasticity Test

جدول رقم (32): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج.

الاختبار	Prob.F	F-statistic
ثبات التباين اختبار ARCH	0.9367	0.332786

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على برمجية **Eviews 8**.

انطلاقا من الجدول أعلاه، يتضح ما يلي:

تشير قيمة إحصائية ثبات التباين إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.9367 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 % وهذا يدل على ثبات تباينات الأخطاء.

3. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera.

جدول رقم (33): يوضح نتائج اختبارات التشخيص للنموذج.

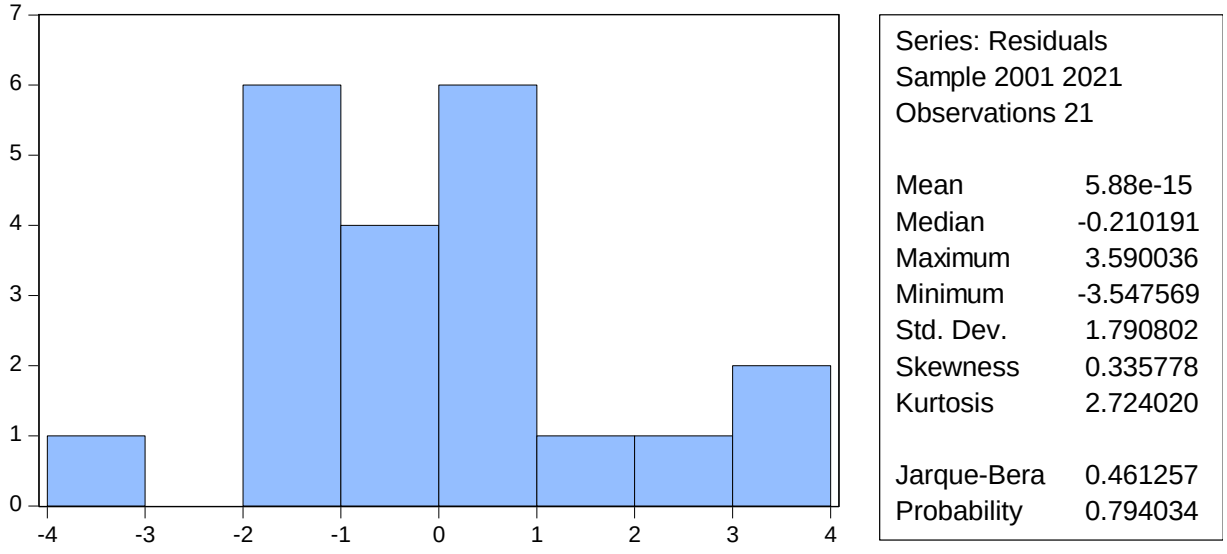

المصدر: مخرجات برمجية **Eviews8**.

انطلاقا من الشكل أعلاه، يتضح ما يلي:

تشير إحصائية اختبار التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.794034 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

4. **اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج (UECM-ARDL):** بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، فإن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM واختبار المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares، كما هو موضح في الشكلين المواليين.

شكل رقم (09): يوضح المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM

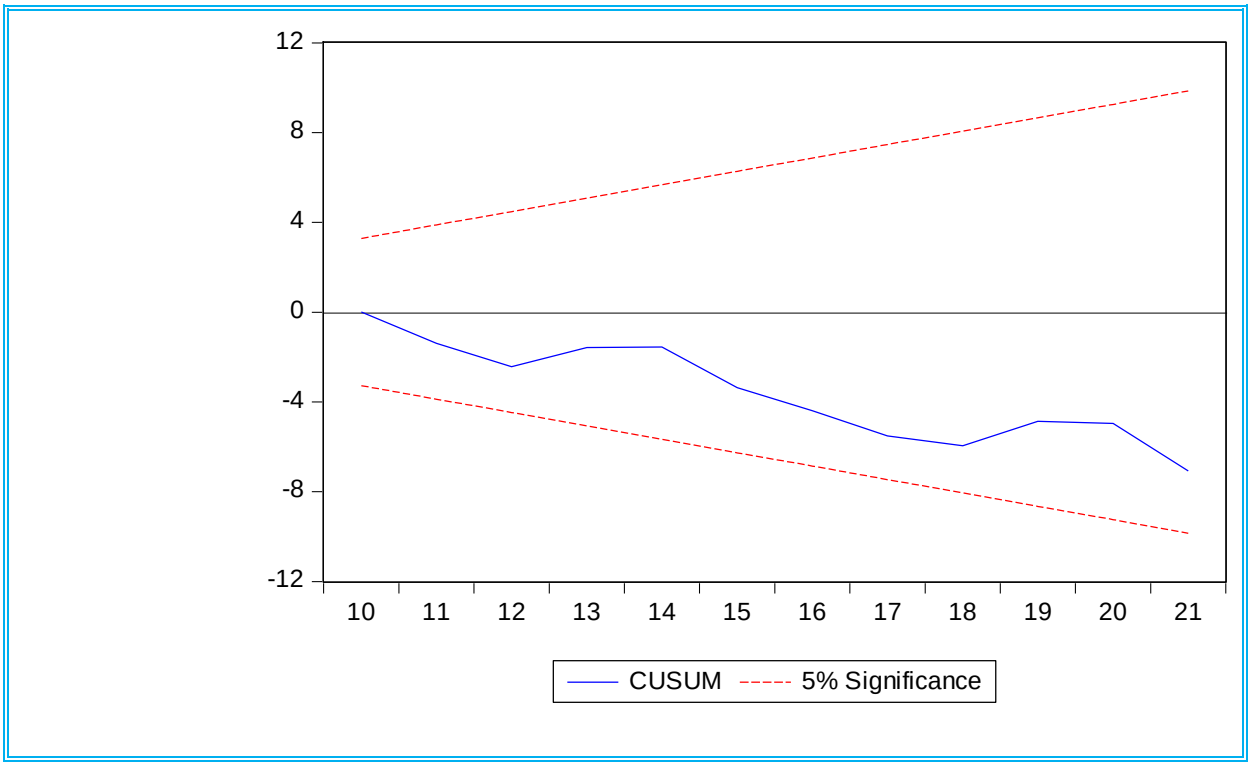

المصدر: مخرجات برمجية Eviews8.

شكل رقم (10): يوضح المجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares

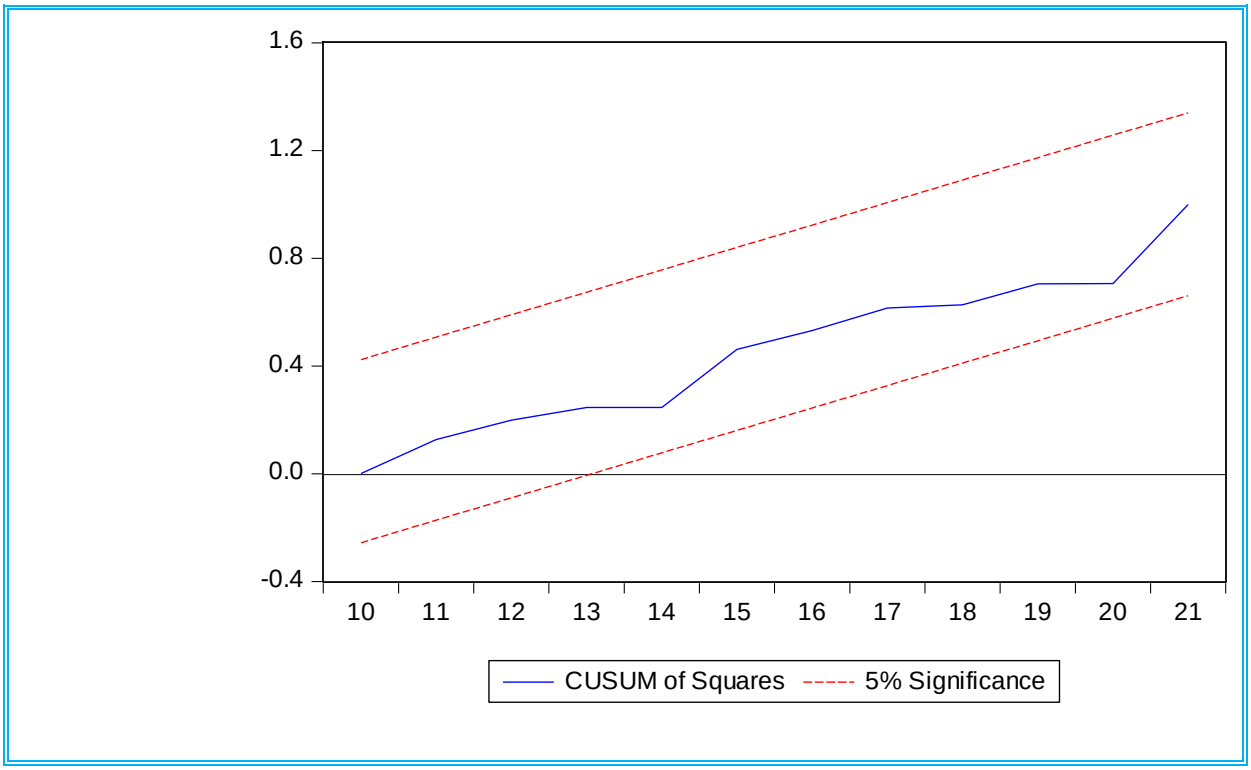

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 8.

يتبين من خلال التمثيل البياني أن كلا من المجموع التراكمي لتكرار البواقي CUSUM والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي CUSUM of Squares عبارة عن خطوط وسطية تقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، وهذا يعني استقرار معلمات العلاقات في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإن هناك استقرارا هيكليا للنموذج على طول فترة الدراسة.

بناء على الاختبارات المقدمة يمكن تقدير معادلة النموذج على النحو التالي:

$$BOT = 0.887660231701 * BOT(-1) - 0.00687999717339 * ER + 0.633018731575 * EXP1 - 0.688518193831 * EXP1(-1) - 0.596802009809 * GDP - 0.00120383397052 * FDI - 0.0107229615735 * IMP + 0.257052431076 * INF + 5.17649629677$$

R^2=99 % Adjusted R- squared = 98%

ما يمكن ملاحظته من خلال المعادلة هو أن قيمة معامل BOT موجبة في التأخر الأول ، في حين كانت سالبة في التأخر الصفر، أما عن معامل سعر الصرف فكان سالبا في التأخر الصفر، أما عن معامل EXP1 فكان موجب في التأخرين، و قيمة معامل GDP كانت سالبة في التأخر الصفر ، اما قيمة معامل FDI فكانت سالبة في التأخر الصفر ايضا ،و بالنسبة لمعامل IMP كانت قيمته سالبة في التأخر الصفر، في حين نلاحظ ان قيمة معامل INF كانت موجبة في التأخر الصفر ، أما عن قيمة القاطع فبلغت 5.17649629677 وهي تعبر عن قيمة ابتدائية لرصيد الميزان التجاري في ظل غياب المتغيرات الاخرى، وأن قيمة R^2 قد بلغت 99 % وقيمة Adjusted R-squared قد بلغت 98 % وهذا يدل على جودة النموذج المقدّر أي انه يمتلك قوة تفسيرية قوية وأن المتغيرات المستقلة المختارة(معدل التضخم، معدل النمو، سعر الصرف، الصادرات، الواردات و الاستثمار الأجنبي المباشر) تفسر نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع BOT (رصيد الميزان التجاري).

خلاصة الفصل:

شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة منذ استقلاله، حيث مر بفترات من الانكماش بعد الاستقلال، لكن في ظل الإصلاحات التي تم تنفيذها في الجزائر انتعش الاقتصاد الوطني تدريجيا، ومنذ ذلك الحين أطلقت الجزائر سلسلة من خطط الإنعاش الاقتصادي الهادفة الى تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني لتصبح واحدة من البلدان المتقدمة، ويمكن ملاحظة ذلك في سلسلة التشريعات التي تهدف الى تشجيع دخول رأس المال الأجنبي والذي أصبح الأداة الأكثر فعالية لتنمية أي اقتصاد، كما تحاول الجزائر تحرير التجارة بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة منها وكنتيجة لذلك شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تزايد كبير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق فوائض في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع الصادرات مقارنة بالواردات.

يشهد الاقتصاد الجزائري انتعاشا هشا مدعوما بانتعاش انتاج الهيدركربونات والصادرات والاسعار فضلا عن ارتفاع أسعار النفط بالإضافة الى انتعاش أنشطة البناء والصناعة كل هذه العوامل كانت تساهم في الهدف الرئيسي لجذب الاستثمار الأجنبي الى الجزائر وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يبدي تأثيرا ايجابيا على التجارة الدولية للجزائر وهو ما يبرز جليا من خلال تحليل اختبار التكامل المشترك لكن ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على جميع متغيرات الدراسة كبير جدا حيث أنه وصل إلى عتبة 98 في المئة، وهذه النتيجة تدفع بنا إلى استنتاج مفاده أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأداة الفعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني لأنه يفسر نسبة كبيرة في ترقية التجارة الخارجية.

الخاتمة

الخاتمة:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم مصادر التمويل على الصعيد الدولي، حيث يلعب دورا كبيرا على الصعيد الداخلي و الخارجي وهو يهدف الى تحقيق معدلات ربح مرتفعة و الاستحواذ على الاسواق و تنشيط حركة التجارة الخارجية ، فالاستثمار الاجنبي المباشر عبارة عن حركة رأس المال، التكنولوجيا والمهارات التسويقية و الفنية و الادارية، حيث تغير منذ الثورة الصناعية واختلفت اشكاله وانواعه، وذلك راجع لعدة محددات كالمناخ الاستثماري الذي يوفره للبلد، والحوافز الممنوحة والاغراض المرغوب الوصول اليها بالنسبة لكل من المستثمر الاجنبي و البلد المضيف، ولقد ادلى المفكرين والاقتصاديين والكتاب في تفسير هذه الظاهرة كل حسب موقعه من التاريخ، والمعتقدات والايديولوجيات التي يدين بها، درجة تقدم او تخلف البلد المنحدر منه، بل حتى نمط الثقافة اكانت شرقية ام غربية...الخ ، واصبح تأثيره على اغلب ان لم نقل كل مجالات الاقتصاد ابتداء من النمو والتنمية، ميزان المدفوعات، الميزانية العامة، البنية التحتية، المؤسسات المحلية، التشغيل والموارد البشرية، التجارة الخارجية للدول، هذه الأخيرة التي سبقت الاستثمار الأجنبي المباشر في الجدال والنقاش على المستوى الدولي ابتداء من أفكار المؤسس ادم سميث مرورا بكل من دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وهكشر واولين من الكلاسيك، الى المحدثين كفرنون ، وليندر، ساموبلسون....الخ، و للظاهرتان علاقة قوية تربطهما وزاد الجدل حول طبيعة هذه العلاقة هل هي تكاملية ام احلالية.

أما فيما يخص واقع الظاهرتين في الجزائر، فنجد ان كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية شهدوا تطورا كبيرا منذ الاستقلال مربوطين بالظروف التي عاشها الاقتصاد الوطني وكذا حسب ما يفرضه الواقع الاقتصادي الجزائري، فالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان غير مرغوب فيه في بدايات الاستقلال وذلك راجع للنظرة السلبية لكل دول العالم الثالث تجاه هذا الأخير ويعتبرونه استعمار جديد، لكن مع مرور الوقت بدا الترحيب به، خاصة مع فشل كل سياسات واستراتيجيات التنمية الذاتية، واصبح ينظر اليه على انه الحل السحري لكل مشاكل التنمية والنمو في الدول النامية والمتخلفة.

أما التجارة الخارجية الجزائرية كانت ومازالت أحادية التصدير أي تجارة تعتمد على البترول كمصدر للدخل، وهو ما عرضها لتقبات الأسواق الدولية ولازمات عديدة على غرار ازمة 1986، 1990، 2007، 2014، 2020 ...الخ، ونظرا لضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري ومحدوديته في تلبية السوق المحلي، كان لزاما على الجزائر ان تستعين بالاستثمار الأجنبي لزيادة حجم الإنتاج واحلال الواردات ولما لا

التصدير للخارج في بعض السلع والقطاعات التي تتميز فيها الجزائر بمزايا نسبية وتنافسية، إقليميا ودوليا.

غير ان الاستثمار الأجنبي الوارد للجزائر اغلبه يذهب للقطاع الاستخراجي وخاصة قطاع الطاقة، وقطاع الخدمات كخدمات الاتصالات، المالية والبنكية، إدارة المنشئات والمؤسسات (السياحية، المائية، الموانئ...)، وأخيرا قطاع البنية التحتية، وكل هذه القطاعات هي لا تقدم قيمة مضافة فعلية للاقتصاد الجزائري، ولا تعطيه ميزة تنافسية، والدليل انه لحد الان والاقتصاد الجزائري حبيس العجز والمحدودية، وهو ما أدى الى زيادة الواردات.

ومن خلال دراستنا للاستثمار الاجنبي المباشر و أثره على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2000-2021، بينت النتائج أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر بالنسبة للتجارة الخارجية حيث نجد أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية للجزائر يكون إيجابيا.

وبناء على ما تقدم يمكن لنا الخروج بالنتائج التالية:

- ان سبب اختلاف وتنوع النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الخارجية راجع الى الاختلافات في التفكير بين المدارس الاقتصادية، حيث أن الجانب السلبي لهذه النظريات هو أن كل نظرية تعتمد على النظريات السابقة لها، فإننا نحاول التأكيد على ما تتجاهله، **لذلك نؤكد صحة الفرضية الأولى.**
- توجد علاقة تكاملية (طردية) بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية الجزائرية **ومنه نؤكد صحة الفرضية الثانية.**
- ان قوة العلاقة التي تجمع بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية في الجزائر هي علاقة قوية متينة حيث أن لكلاهما أثر إيجابي على الأخر خلال فترة الدراسة ، **ومنه نؤكد صحة الفرضية الثالثة.**
- تؤثر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية الجزائرية تأثيرا ايجابيا و بشكل قوي ، **وهو ما تثبته صحة الفرضية الرئيسية.**

انطلاقا من النتائج التي تم التوصل اليها يمكن طرح التوصيات التالية:

- إعطاء الأولوية لقطاع الخدمات في النشاطات و البرامج الهادفة الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
- العمل على تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي من خلال تنويع الصادرات خارج المحروقات، والتخلص من الاعتماد المفرط على الخارج وتوجيه الفوائض المالية مع متطلبات النمو

الاقتصادي و العمل على تنويع و تطوير القطاعات الانتاجية لتلبية الطلب المحلي بالإضافة الى دعم قطاع الزراعة.

- الاهتمام بدعم الاستقرار الاقتصادي و ذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم و أسعار الصرف و بالتالي الزيادة في حالة اليقين مما يؤدي الى سهولة اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- ضرورة الاهتمام بالخدمات اللازمة والمكملة للتجارة الخارجية كالمواصلات والاتصالات والخدمات المالية وتقديم التسهيلات للمصدرين والمستوردين على حد سواء.
- تطوير القطاع المالي و المصرفي من خلال إعادة هيكلته على أسس اقتصادية لأن تطوير هذا القطاع يساهم في رفع معدلات الادخار، و بالتالي عند تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على رفع قيمة الاستثمار المحلي ومن ثم ترقية التجارة الخارجية و بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا–الكتب:

1. أحمد فوزي الحصري، **الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2017.
2. أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004–2005.
3. جاسم محمد منصور، **التجارة الدولية**، دار زهوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
4. جمعة، سعيد سرير، **النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية**، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع، ليبيا، 2002.
5. جيل برتان، عن ترجمة مقلد علي، **الاستثمار الدولي**، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الثانية، 1982.
6. حسام، علي داود واخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2002.
7. خروف منير، ريم ثوامرية، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**، دار نور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.
8. خروف منير، فريحة ليندة، **مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ميدانية–حالة الجزائر**–دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة –الجمهورية اللبنانية–الطبعة الأولى،1437هـ–2016 م.
9. دريد محمد السمراني، **الاستثمار الأجنبي المباشر المعوقات والضمانات القانونية**، دراسات الوحدة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
10. رضا عبد السلام، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007.
11. زينب، حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
12. السبتي وسيلة، علوي شمس نريمان، **التكتلات الاقتصادية وتطوير التجارة الخارجية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2019.
13. طاهر مرسي عطية، **إدارة الأعمال الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة،2001.

14. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

15. عبد الباسط، **سياسات التجارة الخارجية**، دار النهضة العرقية، القاهرة، 2000.

16. عبد السلام أبو قحف، **إدارة الأعمال الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2002.

17. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2006.

18. محمد سلمان جاسم، **العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، كلية اقتصاديات الإعمال، جامعة النهرين العراق،2003.

19. عصام عمر المنذور، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010.

20. عطا الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، جامعة العلوم الإسلامية، عمان، 2015.

21. علي عبد الفتاح ابو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات سياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.

22. علي، عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2015.

23. عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.

24. كمال البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.

25. مجدي، محمد شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

26. محمد الناشر، **التجارة الداخلية والخارجية، ماهيتها، تخطيطها**، منشورات جامعة حلب لكلية العلوم الاقتصادية، سوريا، 1999.

ايمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.

27. محمد خالدي الحريري، **الاقتصاد الدولي**، المطبعة الجديدة، دمشق، سوريا، 1977.

28. محمد خليل برعي، علي حافظ منصور، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،1977.

29. محمود، عبد الرزاق، **الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010-2011.

30. موسى، سعيد مطر واخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001.

31. هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين نموذجا**، بيت الحلمة للنشر والتوزيع، بغداد، 2003.

ثانيا: المجلات، الملتقيات:

- **المجلات:**

1. بوشة محمد واخرون، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر**-دراسة قياسية للفترة 1980-2018، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم **باستخدام ARDL** (الجزائر)، المجلد 8، العدد 2، 2021.

2. جلال راتب واخرون، **ادارة التجارة الخارجية في ظل سياسات التحرير الاقتصادي**، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط رقم 127، معهد التخطيط القومي، مصر، سبتمبر 1999.

3. رولي شافيق اسماعيل، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد33، العدد5، 2011.

4. عادل عبسي الوزني، **دور الغرف الصناعية والتجارية والزراعية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الخامس، جوان 2009.

5. عبد الكريم هاجر، قاسمي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، العدد 16،2016.

6. علي نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا جامعة الجزائر، العدد الثاني، ماي 2005.

شوقي جباري، **تدويل أعمال الشركات المتعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر في الدول النامية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول، 2014.

7. عماد الدين بركات، نور الدين مراد، **مناخ الاستثمار الإداري وأثره في استقطاب الاستثمارات الأجنبية**، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية–مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية–العدد السادس، جانفي 2019.
8. فاضل عباس الطائي، **التنبؤ والتمهيد للسلاسل الزمنية باستخدام التحويلات مع التطبيق عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الثاني للرياضيات، الاحصاء والمعلوماتية**، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، العراق، العدد 17، 2016.
9. كوثر خضر الزيدي، **مقارنة طرائق اختبارات جذر الوحدة مع طريقة مقترحة لإستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام المحاكاة**، مجلة كلية التراث الجامعة، كلية الادارة والاقتصاد، معهد الادارة التقنية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 18،
10. ليليا بن منصور، **الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة نظرية واقتصادية** –مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية–جامعة خنشلة، الجزائر، ماي 2008.
11. مرابط محمد، **تحليل محددات قرار توطين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة–دراسة قياسية خلال الفترة (1995–2015)** –مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، العدد 26، السنة التاسعة، مارس 2017.

- **الملتقيات:**

1. عمار عماري، سعيدة بوسعيد، **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل تفعيله في الجزائر**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي الثاني، جامعة فرحات عباس سطيف، نوفمبر2005.
2. فريد كورتل، **واقع المناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، المؤتمر الدولي العلمي الثاني حول المناخ الاستثماري في الجزائر، جامعة سكيكدة 14–15 مارس 2003.
3. محمد بوناب، لطفي بوناب، **واقع وتقييم تجربة التنمية المحلية في الجزائر منذ الاستقلال**، الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

ثالثا: المذكرات وأطروحات.

1. ابتسام حملاوي، **منظمة التجارة العالمية ومساهمتها في تحرير التجارة الدولية**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، مدرسة دكتوراه، جامعة المنتوري، قسنطينة، 2010 -2011.
2. أحمد محمد كمال، **واقع التجارة العربية البينية وافاق تطويرها**، رسالة ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا،2007.
3. بالحبيب عبد الكمال، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-** مذكرة مصححة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص: التجارة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، 2011.
4. بن يحي ابتسام، **محددات التدفق التجاري الدولي في ظل البيئة الدولية الجديدة للتجارة العالمية – دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الجاذبية على حركة التجارة الخارجية في الجزائر**-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012-2013.
5. بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير فب العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر03، 2012.
6. جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة موبليس، جازي وأوريدو**-أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017 -2018.
7. حريوش ناجي، **اثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي المستدام-دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب**-مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.

8. حمادي فتحي، **آليات الاستثمار الأجنبي المباشر في تغيير المؤسسة الاقتصادية العمومية دراسة ميدانية: مجمع الحديد والصلب أرسولور ميتال**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010.

9. حمزة خوازم، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية لدعم متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2019**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص: اقتصاد تطبيقي و ادارة المنظمات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020 -2021.

10. حميداتو نصر، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية -دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية-** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص: اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2019.

11. خيالي خيرة، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر-دراسة تحليلية لفترة 2000-2010**-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015-2016.

12. ربيع نويجي خليفة عبد الله، **تقدير دالة الاستهلاك الكلي في ليبيا خلال الفترة 1974-2014 باستخدام تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ**، رسالة الماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة حمياط، ليبيا، 2019.

13. زغبة طلال، **مناخ الاستثمار في الجزائر: واقع وأفاق دراسة قياسية لتحديد حجم الاستثمار المرغوب لفترة 2007 – 2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2009.

14. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص: مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.

15. ساعد بوراوي، **الحوافز الممنوحة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007-2008.

16. سلمان حسين، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

17. سي عفيف البشير، **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة حسب نموذج الجاذبية**-مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 02، 2016.

18. شلالي رشيد، **تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص: ادارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم: العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03، 2011.

19. شيخي حفيظة، **ترشيد السياسات التجارية من أجل الاندماج الايجابي للجزائر في الاقتصاد العالمي "المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة وهران، 2012.

20. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الاقليمية على حركة التجارة الدولية**-دراسة الاتحاد الاوروبي-مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012.

21. عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة-دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-

2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

22. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

23. عدنان كريم نجم الدين، **استعمال بعض طرائق التنبؤ المختلفة لتحليل أعداد المصابين بالأورام الحديثة**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2007.

24. عصام عبد لعزيز مصطفى، **الاثار الاقتصادية لسياسات التسويقية للشركات دولية النشاط: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه، جامعة حلوان مصر،1988.

25. عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

26. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية** – دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

27. قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في البلدان النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2004.

28. كريمة قويدري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

29. محفوظ ولد عبد الودود، **سياسات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في موريتانيا،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.

30. مرابط محمد، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية –دراسة مقارنة بين بعض الدول العربية** –أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2019.

31. مراد عبدات، **التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وامام تحديات تبادل الحر – دراسة حالة الجزائر**–أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014.

32. مفتاح صليحة، **نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

33. نوال شحاب، **أثر التكتلات الاقتصادية الاقليمية على تحرير التجارة الدولية،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، قسم علوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والاعلام، جامعة الجزائر 03، 2010.

- **المطبوعات:**

1. بن شتي عبد القادر، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص: تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2022.
2. بوعزيز ناصر، نظريات الاقتصاد و التبادل الدولي، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص: مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8ماي1945 قالمة،2022.

3. توفيق بن الشيخ، سامي بلبخاري، نظريات التجارة الدولية، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس – تخصص: تجارة دولية و امداد، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة ماي 1945 قالمة، 2022.
4. جلطي غالم، العلاقات الاقتصادية الدولية، محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، تخصص مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022.
5. حليس عبد القادر، نظريات التجارة الدولية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص: مالية و تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2022.
6. سعيد أحسن، تقنيات التجارة الخارجية، مطبوعة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر اقتصاد دولي، تخصص: اقتصاد مؤسسة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة02، 2020،
7. سيدي علي، دروس في نظرية التجارة الدولية، مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر– تخصص: مالية وتجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2015.
8. شاوي شافية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، محاضرة مقدمة لطلبة سنة أولى ماستر، مقياس مالية دولية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2015.
9. فراس الأشقر، مقدمة في التجارة الدولية، محاضرة مقدمة لطلاب سنة ثالثة ليسانس، تخصص: تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، كلية الاقتصاد، جامعة حماة، 2017.
10. كمال عبد حامد ال زيارة، الاستثمار الأجنبي المباشر المنافع و المساوئ، محاضرات، كلية القانون، جامعة أهل البيت، العدد السابع.

المراجع أجنبية:

- باللغة الإنجليزية.

1. Benad R, Cnairs, C, Sarf, Economie General, Edition Hachette, Paris ,1992
2. BRAHIM Guendouzi, Relations économiques internationales, EDITION el MAARIFA, Alger, 2008.
3. chem Edcouk, y, multinational corpations technologies and employments, machilam, Italy, 1983.

- باللغة الفرنسية:

1. Benachenhou Abdelatif et autres, du budget au marché, Alpha, editions, Algerie, 2004.
2. DGD , Rapport sur les statistique du commerce éxtérieur de l'Algérie , 2018,
3. Emmanuel Nyohoho Pierre, Paul Proulux, le commerce international, theorie, politique et perspective industrielles, Presse de l'Université du Québec, Québec, 2006.
4. Mucchielli J.L, les firmes multinationales: mutation et nouvelles perspective, economica, paris, 1985.
5. Xavier Richet, investissement direct étranger dans les PECO et leur impact sur le comportement des entreprises, la Vencontre international sur l'investissement, université de fés, le 15-16 avril 1997.

- المواقع الالكترونية:

1. تاريخ الاطلاع: 2023/03/15، الساعة: 6:30 صباحا، الموقع: https://eleran.univ-oran1.dz.

2. مجموعة البنك الدولي، الجزائر: الافاق الاقتصادية-- - أكتوبر 2021، تاريخ الاطلاع:2023/03/15، الساعة:8:00 صباحا، الموقع: https://www.albankaldawli.org.

3. مرصد ودونات عمران، الاقتصاد الجزائري – المشاكل والتحديات، (تاريخ الاطلاع:2023/03/12، الساعة: 22:30 مساءا، الموقع: https://omran.org

4. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية ، تاريخ الاطلاع:2023/05/05، الساعة:11:15 صباحا، الموقع: https://data.worldbank.org

5. النشرية الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2023/05/05، الساعة:12:30 زوالا، الموقع: **https://www.bank-of-algeria.dz**

6. تاريخ الاطلاع: 2023/04/23، الساعة:21:15، الموقع: https://www.rwaq.org/courses/econometrics

7. تاريخ الاطلاع:2023/04/25، الساعة:23:40 مساءا، الموقع:
https://www.ibelieveinsci.com

8. تاريخ الاطلاع:2023/04/25،الساعة:23:45 مساءا، الموقع: https://m.marefa.org

9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي ، تاريخ الاطلاع : 2023/05/14، الساعة : 22:45 مساءا، الموقع: https://www.dhaman.net/ar/

الملاحق

الملحق رقم (01): يوضح اختبار استقرارية السلاسل الزمنية اختبار ديكي فولر

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.681600	0.0065
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 16:06
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-1.120539	0.239350	-4.681600	0.0002
C	9.934041	4.930488	2.014819	0.0591
@TREND("2000")	-0.328501	0.342146	-0.960119	0.3497

R-squared	0.564466	Mean dependent var	-0.333333
Adjusted R-squared	0.516074	S.D. dependent var	12.29741
S.E. of regression	8.554670	Akaike info criterion	7.262395
Sum squared resid	1317.283	Schwarz criterion	7.411613
Log likelihood	-73.25515	Hannan-Quinn criter.	7.294779
F-statistic	11.66431	Durbin-Watson stat	1.753035
Prob(F-statistic)	0.000564		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogeneous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.743349	0.0012
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 16:07
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-1.020868	0.215221	-4.743349	0.0001
C	5.728676	2.259165	2.535749	0.0202

R-squared	0.542162	Mean dependent var	-0.333333
Adjusted R-squared	0.518065	S.D. dependent var	12.29741
S.E. of regression	8.537053	Akaike info criterion	7.217102
Sum squared resid	1384.744	Schwarz criterion	7.316580
Log likelihood	-73.77957	Hannan-Quinn criter.	7.238691
F-statistic	22.49936	Durbin-Watson stat	1.769551
Prob(F-statistic)	0.000141		

GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogeneous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.620155	0.0074
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 16:18
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-1.134868	0.245634	-4.620155	0.0002
C	6.135837	1.661383	3.693211	0.0017
@TREND("2000")	-0.260892	0.095560	-2.730129	0.0137

R-squared	0.543456	Mean dependent var	-0.014286
Adjusted R-squared	0.492728	S.D. dependent var	2.866058
S.E. of regression	2.041292	Akaike info criterion	4.396607
Sum squared resid	75.00372	Schwarz criterion	4.545824
Log likelihood	-43.16437	Hannan-Quinn criter.	4.428991
F-statistic	10.71331	Durbin-Watson stat	1.942533
Prob(F-statistic)	0.000862		

ER

Null Hypothesis: ER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.644441	0.9645
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 16:21
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ER(-1)	-0.061995	0.096200	-0.644441	0.5274
C	1.141578	6.122948	0.186443	0.8542
@TREND("2000")	0.638899	0.296337	2.155985	0.0449

R-squared	0.297822	Mean dependent var	2.847619
Adjusted R-squared	0.219802	S.D. dependent var	5.705814
S.E. of regression	5.039878	Akaike info criterion	6.204204
Sum squared resid	457.2066	Schwarz criterion	6.353422
Log likelihood	-62.14415	Hannan-Quinn criter.	6.236588
F-statistic	3.817263	Durbin-Watson stat	1.917876
Prob(F-statistic)	0.041498		

Null Hypothesis: D(ER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.257303	0.0160
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(ER,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 16:26
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ER(-1))	-1.011267	0.237537	-4.257303	0.0005
C	-3.478008	2.655079	-1.309946	0.2076
@TREND("2000")	0.556438	0.229385	2.425778	0.0267

R-squared	0.517792	Mean dependent var	0.316000
Adjusted R-squared	0.461061	S.D. dependent var	6.995178
S.E. of regression	5.135331	Akaike info criterion	6.247647
Sum squared resid	448.3176	Schwarz criterion	6.397006
Log likelihood	-59.47647	Hannan-Quinn criter.	6.276803
F-statistic	9.127237	Durbin-Watson stat	2.060464
Prob(F-statistic)	0.002030		

DER **EXP1**

Null Hypothesis: EXP1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.727390	0.7026
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXP1)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 21:45
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP1(-1)	-0.260676	0.150907	-1.727390	0.1012
C	15.23308	8.228271	1.851309	0.0806
@TREND("2000")	-0.266445	0.466585	-0.571054	0.5750

R-squared	0.170931	Mean dependent var	0.804762
Adjusted R-squared	0.078813	S.D. dependent var	13.32246
S.E. of regression	12.78670	Akaike info criterion	8.066251
Sum squared resid	2942.993	Schwarz criterion	8.215469
Log likelihood	-81.69564	Hannan-Quinn criter.	8.098635
F-statistic	1.855554	Durbin-Watson stat	1.948761
Prob(F-statistic)	0.185061		

Null Hypothesis: EXP1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.873361	0.3374
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXP1)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 21:46
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXP1(-1)	-0.274203	0.146370	-1.873361	0.0765
C	12.89882	7.013343	1.839182	0.0816

R-squared	0.155911	Mean dependent var	0.804762
Adjusted R-squared	0.111486	S.D. dependent var	13.32246
S.E. of regression	12.55789	Akaike info criterion	7.988968
Sum squared resid	2996.311	Schwarz criterion	8.088446
Log likelihood	-81.88416	Hannan-Quinn criter.	8.010557
F-statistic	3.509481	Durbin-Watson stat	1.886182
Prob(F-statistic)	0.076485		

DEXP1

DEXP1

Null Hypothesis: D(EXP1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.412606	0.0028
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXP1,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 21:55
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP1(-1))	-1.076654	0.243995	-4.412606	0.0003
C	0.973652	3.126312	0.311438	0.7590

R-squared	0.519630	Mean dependent var	0.964500
Adjusted R-squared	0.492942	S.D. dependent var	19.63445
S.E. of regression	13.98129	Akaike info criterion	8.207957
Sum squared resid	3518.577	Schwarz criterion	8.307530
Log likelihood	-80.07957	Hannan-Quinn criter.	8.227394
F-statistic	19.47109	Durbin-Watson stat	1.962171
Prob(F-statistic)	0.000336		

Null Hypothesis: D(EXP1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.557848	0.0089
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXP1,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 21:58
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP1(-1))	-1.166153	0.255856	-4.557848	0.0003
C	8.167838	7.239893	1.128171	0.2749
@TREND("2000")	-0.625515	0.568527	-1.100239	0.2866

R-squared	0.551562	Mean dependent var	0.964500
Adjusted R-squared	0.498804	S.D. dependent var	19.63445
S.E. of regression	13.90024	Akaike info criterion	8.239170
Sum squared resid	3284.683	Schwarz criterion	8.388530
Log likelihood	-79.39170	Hannan-Quinn criter.	8.268327
F-statistic	10.45468	Durbin-Watson stat	1.984745
Prob(F-statistic)	0.001095		

Null Hypothesis: D(EXP1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.521146	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXP1,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 21:59
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXP1(-1))	-1.076604	0.238126	-4.521146	0.0002

R-squared	0.517041	Mean dependent var	0.964500
Adjusted R-squared	0.517041	S.D. dependent var	19.63445
S.E. of regression	13.64500	Akaike info criterion	8.113331
Sum squared resid	3537.537	Schwarz criterion	8.163117
Log likelihood	-80.13331	Hannan-Quinn criter.	8.123050
Durbin-Watson stat	1.951728		

IMP

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.787028	0.9509
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 22:29
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.178502	0.226805	-0.787028	0.4415
C	2.391327	14.38425	0.166246	0.8698
@TREND("2000")	-0.146894	1.372478	-0.107029	0.9160

R-squared	0.084117	Mean dependent var	-1.338571
Adjusted R-squared	-0.017647	S.D. dependent var	25.51402
S.E. of regression	25.73817	Akaike info criterion	9.465391
Sum squared resid	11924.16	Schwarz criterion	9.614608
Log likelihood	-96.38660	Hannan-Quinn criter.	9.497775
F-statistic	0.826586	Durbin-Watson stat	1.397435
Prob(F-statistic)	0.453481		

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.315987	0.6023
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 22:31
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.196394	0.149237	-1.315987	0.2038
C	0.987392	5.747005	0.171810	0.8654

R-squared	0.083534	Mean dependent var	-1.338571
Adjusted R-squared	0.035299	S.D. dependent var	25.51402
S.E. of regression	25.05966	Akaike info criterion	9.370789
Sum squared resid	11931.75	Schwarz criterion	9.470267
Log likelihood	-96.39328	Hannan-Quinn criter.	9.392378
F-statistic	1.731821	Durbin-Watson stat	1.382140
Prob(F-statistic)	0.203836		

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.360915	0.1557
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP)
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 14:30
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	-0.188509	0.138516	-1.360915	0.1887

R-squared	0.082111	Mean dependent var	-1.338571
Adjusted R-squared	0.082111	S.D. dependent var	25.51402
S.E. of regression	24.44410	Akaike info criterion	9.277103
Sum squared resid	11950.28	Schwarz criterion	9.326842
Log likelihood	-96.40958	Hannan-Quinn criter.	9.287898
Durbin-Watson stat	1.386970		

DIMP

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.821535	0.2062
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 14:38
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.860488	0.304972	-2.821535	0.0118
C	10.68600	13.32266	0.802092	0.4336
@TREND("2000")	-1.077983	1.034765	-1.041766	0.3121

R-squared	0.348925	Mean dependent var	-3.634000
Adjusted R-squared	0.272328	S.D. dependent var	31.27950
S.E. of regression	26.68257	Akaike info criterion	9.543379
Sum squared resid	12103.31	Schwarz criterion	9.692739
Log likelihood	-92.43379	Hannan-Quinn criter.	9.572535
F-statistic	4.555338	Durbin-Watson stat	1.734187
Prob(F-statistic)	0.026053		

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.826227	0.0724
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 14:39
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.863908	0.305675	-2.826227	0.0112
C	-1.703165	6.019415	-0.282945	0.7804

R-squared	0.307361	Mean dependent var	-3.634000
Adjusted R-squared	0.268881	S.D. dependent var	31.27950
S.E. of regression	26.74570	Akaike info criterion	9.505264
Sum squared resid	12875.98	Schwarz criterion	9.604837
Log likelihood	-93.05264	Hannan-Quinn criter.	9.524701
F-statistic	7.987559	Durbin-Watson stat	1.635153
Prob(F-statistic)	0.011189		

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.949213	0.0054
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IMP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/24/23 Time: 18:37
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	-0.873724	0.296257	-2.949213	0.0082

R-squared	0.304280	Mean dependent var	-3.634000
Adjusted R-squared	0.304280	S.D. dependent var	31.27950
S.E. of regression	26.09018	Akaike info criterion	9.409701
Sum squared resid	12933.25	Schwarz criterion	9.459488
Log likelihood	-93.09701	Hannan-Quinn criter.	9.419420
Durbin-Watson stat	1.614210		

BOT

Null Hypothesis: BOT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.920887	0.6083
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BOT)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 22:44
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BOT(-1)	-0.324759	0.169067	-1.920887	0.0707
C	9.444341	6.852717	1.378189	0.1850
@TREND("2000")	-0.635895	0.488367	-1.302086	0.2093

R-squared	0.171062	Mean dependent var	-0.533810
Adjusted R-squared	0.078958	S.D. dependent var	11.15431
S.E. of regression	10.70490	Akaike info criterion	7.710844
Sum squared resid	2062.708	Schwarz criterion	7.860061
Log likelihood	-77.96386	Hannan-Quinn criter.	7.743228
F-statistic	1.857266	Durbin-Watson stat	1.769484
Prob(F-statistic)	0.184798		

Null Hypothesis: BOT has a unit root
Exogeneous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.395641	0.5646
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BOT)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 22:45
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BOT(-1)	-0.189771	0.135974	-1.395641	0.1789
C	1.209466	2.686419	0.450215	0.6577

R-squared	0.092984	Mean dependent var	-0.533810
Adjusted R-squared	0.045246	S.D. dependent var	11.15431
S.E. of regression	10.89905	Akaike info criterion	7.705621
Sum squared resid	2256.995	Schwarz criterion	7.805099
Log likelihood	-78.90902	Hannan-Quinn criter.	7.727210
F-statistic	1.947813	Durbin-Watson stat	1.820528
Prob(F-statistic)	0.178921		

Null Hypothesis: BOT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.367496	0.1540
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BOT)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 22:48
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BOT(-1)	-0.161307	0.117958	-1.367496	0.1866

R-squared	0.083308	Mean dependent var	-0.533810
Adjusted R-squared	0.083308	S.D. dependent var	11.15431
S.E. of regression	10.67959	Akaike info criterion	7.620994
Sum squared resid	2281.073	Schwarz criterion	7.670733
Log likelihood	-79.02044	Hannan-Quinn criter.	7.631789
Durbin-Watson stat	1.850187		

DBOT

Null Hypothesis: D(BOT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.070959	0.0230
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BOT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 22:55
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BOT(-1))	-1.049399	0.257777	-4.070959	0.0008
C	0.884667	6.042432	0.146409	0.8853
@TREND("2000")	-0.119497	0.474204	-0.251995	0.8041

R-squared	0.496482	Mean dependent var	0.860500
Adjusted R-squared	0.437245	S.D. dependent var	16.07109
S.E. of regression	12.05605	Akaike info criterion	7.954492
Sum squared resid	2470.923	Schwarz criterion	8.103852
Log likelihood	-76.54492	Hannan-Quinn criter.	7.983648
F-statistic	8.381225	Durbin-Watson stat	1.909441
Prob(F-statistic)	0.002932		

Null Hypothesis: D(BOT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.197075	0.0044
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BOT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 22:55
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BOT(-1))	-1.038526	0.247440	-4.197075	0.0005
C	-0.475563	2.643984	-0.179866	0.8593

R-squared	0.494601	Mean dependent var	0.860500
Adjusted R-squared	0.466523	S.D. dependent var	16.07109
S.E. of regression	11.73824	Akaike info criterion	7.858220
Sum squared resid	2480.153	Schwarz criterion	7.957794
Log likelihood	-76.58220	Hannan-Quinn criter.	7.877658
F-statistic	17.61544	Durbin-Watson stat	1.918292
Prob(F-statistic)	0.000542		

الملحق رقم(02): يوضح نتائج اختبار الحدود

Null Hypothesis: D(BOT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.317392	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BOT,2)
Method: Least Squares
Date: 05/10/23 Time: 22:55
Sample (adjusted): 2002 2021
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BOT(-1))	-1.033167	0.239304	-4.317392	0.0004

R-squared	0.493693	Mean dependent var	0.860500
Adjusted R-squared	0.493693	S.D. dependent var	16.07109
S.E. of regression	11.43543	Akaike info criterion	7.760016
Sum squared resid	2484.611	Schwarz criterion	7.809803
Log likelihood	-76.60016	Hannan-Quinn criter.	7.769735
Durbin-Watson stat	1.923731		

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.819690	0.2061
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 07:36
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.583924	0.207088	-2.819690	0.0113
C	1013.949	419.5703	2.416636	0.0265
@TREND("2000")	-14.61680	25.74803	-0.567686	0.5773

R-squared	0.324398	Mean dependent var	20.57143
Adjusted R-squared	0.249331	S.D. dependent var	821.1075
S.E. of regression	711.4169	Akaike info criterion	16.10396
Sum squared resid	9110051.	Schwarz criterion	16.25318
Log likelihood	-166.0916	Hannan-Quinn criter.	16.13634
F-statistic	4.321458	Durbin-Watson stat	2.217214
Prob(F-statistic)	0.029324		

2

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.937418	0.0579
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(FDI)
Method: Least Squares
Date: 05/15/23 Time: 07:46
Sample (adjusted): 2001 2021
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI(-1)	-0.594797	0.202490	-2.937418	0.0085
C	868.6664	326.4980	2.660557	0.0154

R-squared	0.312302	Mean dependent var	20.57143
Adjusted R-squared	0.276108	S.D. dependent var	821.1075
S.E. of regression	698.6135	Akaike info criterion	16.02647
Sum squared resid	9273155.	Schwarz criterion	16.12594
Log likelihood	-166.2779	Hannan-Quinn criter.	16.04805
F-statistic	8.628425	Durbin-Watson stat	2.152778
Prob(F-statistic)	0.008453		

BOUND TEST

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.520763	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Actual Sample Size	21		Finite Sample: n=35	
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

LM TEST

الملحق رقم (03): يوضح اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.478177	Prob. F(1,11)	0.5036
Obs*R-squared	0.874853	Prob. Chi-Square(1)	0.3496

ARCH: Heteroskedasticity Test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.332786	Prob. F(8,12)	0.9367
Obs*R-squared	3.813047	Prob. Chi-Square(8)	0.8736
Scaled explained SS	1.073269	Prob. Chi-Square(8)	0.9977

الملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محرك نمو التجارة الخارجية والالة الداعمة للتوسع، والتجارة الخارجية هي المحفز الاساسي للاستثمار الأجنبي المباشر وهما ظاهرتان لا غنى عنهما إذ لا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الاخر، حتى وإن ظهر أنهما في بعض الأحيان لا يلتقيان، لذلك يجب على كل دولة أن تخلق المناخ الاستثماري المناسب بغرض إستقطاب هذه الاستثمارات.

والجزائر كغيرها من الدول النامية عملت جاهدة للتحسين من مؤشراتها الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية لجذب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي لتنمية تجارتها الخارجية.

وعليه هدفت هذه الدراسة الى معرفة درجة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، وذلك بإجراء دراسة قياسية بإستخدام برمجية Eviews8.

وكانت النتيجة الأساسية ان الاستثمار الأجنبي يؤثر على التجارة الخارجية الجزائرية بقوة بطريقة إيجابية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الخارجية، الاقتصاد الجزائري، برمجية Eviews8.

Abstract:

Foreign direct investment is the engine of foreign trade growth and the mechanism that supports expansion, and foreign trade is the main catalyst for foreign direct investment, and they are two indispensable phenomena as one cannot do without the other, even if it appears that sometimes they do not meet, so each country must create the appropriate.

Investment climate in order to attract these investments

Algeria, like other developing countries, has worked hard to improve its economic, political and even social indicators in order to attract as much foreign capital as possible to develop its foreign trade.

Accordingly, this study aimed to find out the degree of impact of foreign direct investment on foreign trade in Algeria during the period 2000-2021, by conducting a standard study using software Eviews8.

The main result has been that Forgien direct investment strongly affects Algerian foreign trade in a positive way
Keywords: Foreign direct investment, foreign trade, Algerian economy, software Eviews 8.